جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

البيـــــان المـــالـــى

عـن

مشروع الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧

يقدمه

عمرو الجارحى

وزير المالية

محتويات البيان المالى
لمشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة الماليـــة ٢٠١٨/٢٠١٧

	رقم الصفحة
المقدمة	١
الفصل الأول : الإطار العام لمشروع الموازنة العامة للدولة	٥
أولاً : برنامج الحكومة الوطنى للإصلاح الإقتصادى الشامل(نمو– تشغيل – حماية)	٦
ثانياً : الأهداف الكمية والإفتراضات الرئيسية للسياسة المالية والإقتصادية	١٥
ثالثاً : الافتراضات الرئيسية لمشروع الموازنة العامة للدولة	٢٨
رابعاً : أهم الملامح والتوجهات الجديدة بمشروع الموازنة العامة للدولة	٣٢
خامساً: المخاطر المالية لمشروع الموازنة العامة للدولة	٥٠
سادساً: تقديرات الأداء المالى على المدى المتوسط	٥٧
الفصل الثانى : البيانات التحليلية لمشروع الموازنة العامة للدولة	٦١
الاستخدامات	٦٣
الموارد العامة	١٠١
الفصل الثالث : التوازنات المالية الأساسية لمشروع الموازنة العامة للدولة	١١٩
الفصل الرابع : مشروع موازنة الخزانة العامة	١٢٩
الفصل الخامس : العلاقات مع الهيئات الاقتصادية	١٣٣
الخاتمة	١٣٩

بسم الله الرحمن الرحيم

" إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب "

صدق الله العظيم

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس النواب

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

تمضى الدولة المصرية بكافة مؤسساتها وبمساندة شعبية واسعة وبدعم وإصرار من قبل القيادة السياسية غير مسبوق بخطوات ثابتة لإحداث طفرة إقتصادية تضمن تحسن جودة ومستقبل الحياة لجموع المصريين. وتستهدف الحكومة تحقيق تنمية إقتصادية واجتماعية شاملة تبنى على مشاركة المجتمع والمصارحة بأهم التحديات التي تواجه الإقتصاد المصرى وسبل مواجهتها بشكل جذرى وسليم للإستفادة من إمكانات الإقتصاد المصرى الهائلة وطاقاته الكامنة الغير مستغلة.

وبعد الإنتهاء من تثبيت أركان الدولة الدستورية الديمقراطية من خلال إنتخاب مجلسكم الموقر وبدء المجلس فى ممارسة دوره الهام والمحوري، فان الجميع يسعى لوضع الإقتصاد المصرى على الطريق السليم. ويمثل هذا التحدى مسؤولية كبيرة ومشتركة للسلطتين التنفيذية والتشريعية، وفى هذا الإطار قامت الحكومة بعرض برنامجها الوطنى للإصلاح الإقتصادى متضمناً رؤية شاملة لمواجهه كافة التحديات الراهنة والمتراكمة، وقد نال البرنامج ثقة ومساندة مجلسكم الموقر بعد إضافة إقتراحات نواب الشعب والتي بالتأكيد أضافت للبرنامج مزيد من القوة والإتساق. لذا فان المرحلة الحالية تتطلب تحويل الرؤية الإقتصادية الى خطط وبرامج تنفيذية متسقة ومتكاملة يتعاون الجميع على تنفيذها وبما يساهم فى معالجة الإختلالات الإقتصادية والإجتماعية لبلدنا العزيز، وكذلك توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل خطة التنمية البشرية والإجتماعية الطموحة والضرورية للنهوض بمستوى معيشة المواطنين.

وفى هذا الإطار تم إعداد مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ ليعكس توجه الدولة وإصرارها على تنفيذ برنامج إصلاحى شامل على الصعيدين الإقتصادى والإجتماعى وبما يحقق نمو مرتفع ومستدام وتشغيل لائق وكافى وحماية إجتماعية تتميز بالكفاءة والعدالة. وبشكل أكثر تفصيلاً فإن برنامج الإصلاح الإقتصادى يهدف إلى:

أولاً: رفع معدلات النمو لتوليد فرص عمل حقيقية وكافية تساهم فى زيادة تدريجية ملموسة فى دخول كافة شرائح وفئات المجتمع.

ثانياً: معالجة الإختلالات الإقتصادية وأهمها إرتفاع معدلات عجز الموازنة ونسبة الدين العام للناتج المحلى، وارتفاع معدلات التضخم خاصة أسعار السلع الغذائية، وارتفاع قيمة عجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات.

ثالثاً: زيادة مخصصات وجودة الإنفاق على برامج الحماية الإجتماعية والخدمات الأساسية لتوفير أكبر قدر من الحماية والرعاية اللائقة لجميع شرائح المجتمع وخاصة الطبقات الأقل دخلاً والأولى بالرعاية.

وتتطلب المرحلة الحالية الإستمرار فى اتخاذ إجراءات إصلاحية سليمة وجادة لخفض معدلات عجز الموازنة والدين العام ولكن بما يضمن أيضاً تحقيق زيادة وتحسن فى معدلات النمو الاقتصادى وفى عدد فرص العمل المتولدة إلى جانب تخصيص موارد مالية كافية وإضافية لتمويل برامج للحماية الإجتماعية تضمن وجود قدر كافى من الحماية للفئات الأولى بالرعاية من بعض الآثار السلبية المؤقتة المصاحبة لتنفيذ الإصلاحات الإقتصادية الضرورية. كما تدرك الحكومة ضرورة الإستمرار فى تطوير البنية الأساسية، وزيادة مخصصات وكفاءة برامج التنمية البشرية وهو ما يتطلب تحديث لمنظومة التعليم والصحة، وإصلاح منظومة المعاشات وفض التشابكات المالية، وزيادة وتيرة الإصلاح المؤسسى ومواجهه الفساد.

وإنى إذ أتشرف بتقديم مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ والذى يعكس الإطار العام لسياسة الدولة على المسارين الإقتصادى والتنمية البشرية والإجتماعية، فأؤكد لسيادتكم رغبتنا الصادقة والحقيقية فى العمل بإخلاص لبناء وطننا العظيم راجياً من المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً ويسدد خطانا.

وزير المالية

عمرو الجارحى

الفصل الأول

الإطار العام
لمشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس النواب

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

يعتبر مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ المقدم لمجلسكم الموقر ترجمة فعلية لبرنامج الحكومة للإصلاح الإقتصادى الشامل الذى يمتد حتى نهاية العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ والذى يهدف إلى وضع الإقتصاد المصرى على الطريق السليم وجعله ينمو بكامل طاقاته الكامنة لتوليد فرص عمل كافية ومنتجة، وعلاج الإختلالات المالية المزمنة التي يعانى منها وأهمها إرتفاع قيمة ومعدلات الدين العام والعجز ومدفوعات الفوائد. كما يتضمن برنامج الإصلاح الإقتصادى تدابير وإجراءات لترشيد وتحسين كفاءة منظومة الدعم السلعى (خاصة دعم الطاقة) والتي يستفيد منها الأغنياء وغير المستحقين أكثر من الفئات الأقل دخلا، كذلك تسعى الحكومة إلى زيادة مواردها بشكل يتميز بالإستدامة والعدالة وبما يسمح بتمويل برامج لتحقيق التنمية وكذلك لإيجاد منظومة حماية إجتماعية عصرية وشاملة. كما يهدف البرنامج الإصلاحى للحكومة إلى تحفيز الإستثمار وتشجيع القطاع الخاص وزيادة الإستثمارات التى تؤدى إلى زيادة الموارد العامة.

ويستهدف مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ ولأول مرة منذ سنوات طويلة تحقيق فائض أولي (أى العجز الكلى للموازنة العامة للدولة مطروحاً منه مدفوعات الفوائد)، وهو ما يسمح بسداد جزء من مدفوعات الفوائد إلى جانب خفض نسب العجز الكلي والدين العام تدريجياً. كما أن تحسين أوضاع المالية العامة سيمكن الحكومة من إعادة توجيه موارد إضافية لصالح برامج التنمية الإقتصادية والبشرية والإجتماعية.

ويعتبر تحقيق فائض أولى بمشروع موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ هو بداية لجنى ثمار تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى الشامل الذي إتخذته الحكومة المصرية بالتعاون والتنسيق مع مجلس النواب الموقر بكل شجاعة وجرأة ووقفت وراءه القيادة السياسية ودعمته حتي تم تنفيذ المرحلة الاولى منه. كما لابد من الإشادة بالمساندة للبرنامج من قبل الشعب المصرى وهو ما يعكس ثقته في قيادته السياسية ووعيه بأهمية وضرورة إستمرار الحكومة فى مواجهة التحديات المزمنة التى عانى منها الإقتصاد المصرى لفترات طويلة.

أولاً: برنامج الحكومة الوطنى للإصلاح الاقتصادى الشامل (نمو- تشغيل -حماية):

يهدف برنامج الحكومة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة مدفوعة بزيادة معدلات الإدخار والإستثمار بشكل تدريجى ومتزايد ومستدام. كما يمهد البرنامج الطريق لانطلاقة إقتصادية جديدة بتكوين قاعدة إنتاجية كبيرة والتركيز على تنمية قطاع الصناعة وزيادة قدرة القطاعات الإقتصادية المختلفة على المنافسة والتصدير بغرض رفع معدلات التشغيل وخلق فرص عمل حقيقية وتخفيض معدلات البطالة والفقر. كما تسعى الحكومة للإستمرار فى تنفيذ مشروعات تنموية حقيقية، والإهتمام بالتنمية البشرية والتدريب لزيادة معدلات التشغيل، ورفع كفاءة العمل والإنتاجية.

كما تهدف الحكومة إلى إيجاد شراكة بناءة مع القطاع الخاص، جنباً إلى جنب مع دور قوي للدولة كداعم ومنظم ومراقب، وكمشارك ومحفّز للنشاط الإقتصادى، في ظل السعي لتحقيق اقتصاد سوق منضبط يحقق معادلة النجاح التالية:

ويرتكز محور برنامج الإصلاح الإقتصادى المصرى على المحاور التالية:

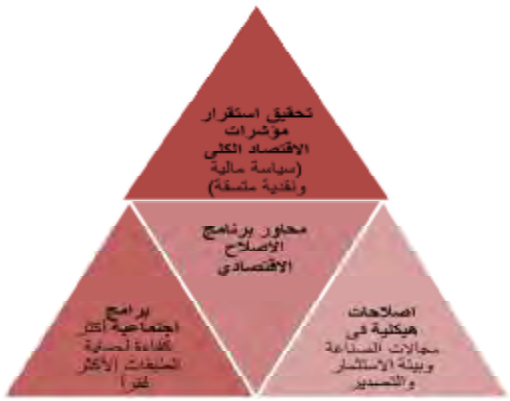

» <u>تحقيق إستقرار وسلامة مؤشرات الإقتصاد الكلى</u>، وهو ما يتطلب وجود أكبر قدر من الإتساق والتكامل بين السياسات المالية والنقدية المتبعة من أجل تحقيق الإستقرار المالى والنقدى باعتبارهما الركائز الرئيسية لإستعادة الثقة فى الإقتصاد المصرى على المستوى المحلى والدولي وبما يساهم فى خفض معدلات الدين العام وحجم الإقتراض الحكومى وسد فجوة ميزان المدفوعات وعودة تدفقات الإستثمار لداخل البلاد. ويأتي ذلك من خلال العمل على تنفيذ إصلاحات مالية واقتصادية تعمل على زيادة موارد الخزانة العامة وترشيد الإنفاق العام وزيادة كفاءته وتعزيز قدرة البنك المركزي على إدارة نظام مرن لسعر الصرف والسيطرة على معدلات التضخم.

» **تنفيذ حزمة من الإصلاحات الهيكلية لدعم القطاعات الإنتاجية خاصة أنشطة الصناعة والتصدير، وبما يساهم فى تحقيق الأهداف الرئيسية للبرنامج الحكومى من نمو وتشغيل وحماية. ويأتي ذلك من خلال العمل على إصلاح مناخ الإستثمار وتطوير البنية التحتية وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بالإضافة إلى تعزيز برامج وحوافز مساندة الصادرات وتشجيع الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير، والإستمرار فى مساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.**

» **إيجاد شبكة من برامج الحماية الإجتماعية الفاعلة والقادرة على حماية الطبقات الاقل دخلاً والطبقات المتوسطة، من الآثار السلبية لبعض الإجراءات التصويبية الضرورية. وتتضمن خطة الحكومة فى هذا الشأن العمل من خلال المحاور التالية:**

- **زيادة معدلات النمو والتشغيل كأفضل وسيلة لخلق فرص عمل كافية ومنتجة ومحاربة الفقر. لذا فإن موازنة العام المالى القادم تستهدف زيادة الإستثمارات الحكومية ورفع معدلات الإنتاجية.**
- **إعادة ترتيب بنود الإنفاق العام وزيادة إيرادات الدولة لإيجاد مساحة مالية تسمح بالإنفاق على التنمية البشرية وبرامج الحماية والعدالة الاجتماعية.**
- **التوسع فى برامج الحماية التى تتميز بالكفاءة وتستهدف الطبقات الأقل دخلاً والأولى بالرعاية بالشراكة مع مؤسسات التنمية.**
- **العمل على رفع معدلات الإستهداف لبرامج الحماية الإجتماعية الحالية مثل دعم السلع التموينية، عن طريق تنقية بطاقات التموين الحالية بصورة شاملة وتحديث بيانات حامليها.**
- **تطوير وتحديث شامل للخدمات الأساسية التي يحصل عليها المواطن، والتوزيع الجغرافي لها فى إطار تدعيم العدالة وتمكين المواطنين من الإستفادة من ثمار النمو الإقتصادي.**

(أ) أهم الإصلاحات التى نفذت خلال العام الأول من برنامج الإصلاح الاقتصادى:

Ø السياسة المالية:

قامت الحكومة بالتعاون مع مجلس النواب الموقر بتنفيذ حزمة من الإصلاحات لإعادة ترتيب أولويات الإنفاق، وتعظيم حصيلة الإيرادات، وتطـوير الجانـب الإداري والمؤسسي لوزارة المالية ومؤسساتها مما انعكس على تحسن الآداء المالى. ويتناول العرض التالى أهم الإصلاحات التي تم تنفيذها خلال العام المالى ٢٠١٦/ ٢٠١٧:

Ø السياسة النقدية:

قام البنك المركزى بتحرير سعر الصرف في شهر نوفمبر ٢٠١٦ وتحديد قيمته وفقا لآليات العرض والطلب. ويهدف إتباع نظام مرن لسعر الصرف إلى وجود سوق موحد لتداول العملات الأجنبية وبما يساهم فى توفير التمويل المطلوب لكافة المتعاملين وإطلاق الحرية للبنوك العاملة فى مصر فى تسعير النقد الأجنبي بشكل سليم يعكس تدفقات النقد الأجنبى وبما يعزز من تنافسية الإقتصاد المصري ويساهم في زيادة رصيد الإحتياطي الأجنبي وهو ما يضيف مزيد من الثقة والصلابة في قدرة الإقتصاد المصرى على مواجهه أية صدمات إقتصادية مؤقتة. ولضمان نجاح نظام سعر الصرف المرن الجديد فقد قامت السلطات النقدية والبنوك باتخاذ الإصلاحات التالية:

- إتباع سياسة نقدية تقييدية لامتصاص السيولة الزائدة من السوق للسيطرة على المضاربة وتوقعات التضخم المستقبلية. كما طرحت البنوك شهادات إدخار ذات عوائد مرتفعة لمواجهة آثار التضخم المتوقعة وجذب العملاء لإيداع مدخراتهم بالعملة المحلية.
- إلغاء قائمة السلع الأساسية التي يتعين على البنوك إعطائها أولوية في تدبير العملة الأجنبية عند تنفيذ العمليات الإستيرادية الخاصة بها.
- إلغاء الحدود القصوى للإيداع والسحب النقدي للأفراد الطبيعيين والأشخاص الإعتبارية بإستثناء تلك العاملة في مجال إستيراد السلع غير الأساسية التي تخضع لحد أقصى بواقع ١٠ الاف دولار خلال اليوم وبحد أقصى ٥٠ ألف دولار خلال الشهر للإيداع و٣٠ ألف دولار للسحب.
- زيادة الإحتياطى من النقد الأجنبى ليصل الى ٢٨,٥ مليار دولار فى مارس ٢٠١٧ وهو ما يساعد على زيادة الثقة فى الإقتصاد المصرى.

Ø بيئة الاستثمار والأعمال:

حرصت الحكومة وبالتعاون مع مجلس النواب الموقر على تنفيذ عدد من الإجراءات والتعديلات التشريعية لتحسين بيئة الأعمال وزيادة معدلات الإنتاج والتشغيل والنمو على النحو التالى:

١. إصدار قانون تيسير إجراءات تراخيص المنشآت الصناعية لربط الإشتراطات بالمخاطر مع سرعة منح التراخيص الصناعية، ومراجعة العقوبات المالية والجنائية وتسهيل عملية التصالح وتوفيق الأوضاع.

٢. إصدار قانون شركات الشخص الواحد لمواكبة التطورات العالمية فى مجال تنظيم الشركات، وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٣. تطوير برنامج مساندة الصادرات وربط مخصصاته المالية بأهداف كمية واضحة تعمل على توسيع قاعدة المستفيدين خاصة صغار المصدرين، والنفاذ إلى أسواق جديدة، وتعميق نسبة الصناعة المحلية.

٤. الإنتهاء من إعداد قانون جديد للمناقصات والمزايدات الحكومية يسمح بطرح وتنفيذ المشاريع الإستثمارية بأساليب حديثة بالإضافة إلى إتاحة مزيد من الفرص أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة للمشاركة فى التعاقدات الحكومية.

٥. إصدار قانون ضمانات وحوافز الإستثمار، والإنتهاء من إعداد قانون سوق المال، وإجراءات تأسيس الشركات بما يتوافق مع المعايير العالمية ويضمن وجود بيئة أعمال جاذبة للإستثمار بمصر.

٦. الإنتهاء من إعداد مسودة قانون جديد للإفلاس والتصفية يتفق مع المعايير الدولية.

(ب) النتائج الأولية لتطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى:

تشير البيانات المبدئية الى أن المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الإقتصادى قد بدأت تؤتى ثمارها وهو ما انعكس على تحسن الأداء الإقتصادى وبدء عودة ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية في الإقتصاد المصرى وذلك على النحو التالى:

- قامت جمهورية مصر العربية بإصدار سندات دولية بقيمة ٤ مليار دولار فى يناير ٢٠١٧ وهو الطرح الأكبر لها على الإطلاق والأول فى أسواق المال العالمية منذ يونيو ٢٠١٥. وقد شهد الطرح إقبالا كبيراً وغير مسبوق من المؤسسات الإستثمارية الدولية ومن بينها عدد من المؤسسات التى تستثمر للمرة الأولى فى سندات مصرية أو تعود بعد غياب للإستثمار فى أوراق مالية مصرية، هو ما يمثل شهادة ثقة حقيقية حول جدية واتساق برنامج الإصلاح الإقتصادى المصرى. وقد تخطى معدل التغطية للطرح حاجز الثلاث مرات حيث وصل حجم طلبات الشراء ما يزيد عن ١٣,٥ مليار دولار، بالإضافة إلى وجود طلبات شراء من أهم وأكبر البنوك الإستثمارية وصناديق الإستثمار الدولية.
- بلغ رصيد إكتتاب الأجانب فى الأوراق المالية الحكومية نحو ٤,٧ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٧ بزيادة تقدر بنحو ٤ مليار دولار منذ نوفمبر ٢٠١٦.

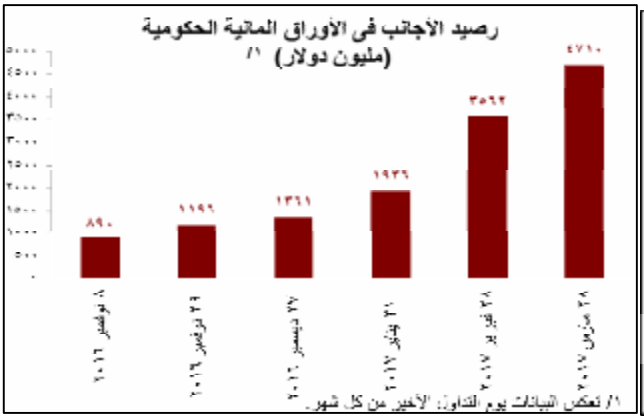

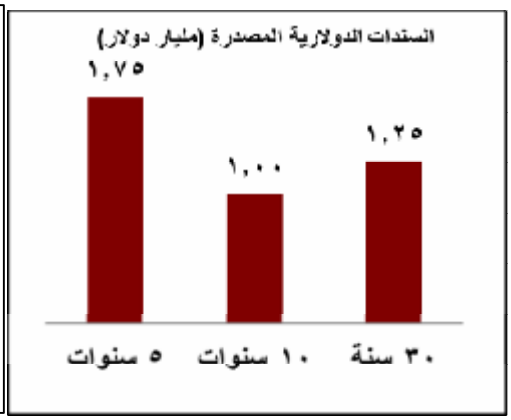

- **إرتفع قيمة المؤشر الرئيسى للبورصة بنحو ٤٨% خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٦ حتى ابريل ٢٠١٧ ليحقق المؤشر ١٣٠٦٢ نقطة مقابل ٨٨١١ نقطة في بداية شهر نوفمبر ٢٠١٦. كما تضاعفت قيم التداول فى البورصة بأكثر من ٥ مرات عن المعدلات المحققة خلال الشهور الأولى من عام ٢٠١٦.**

- **تشير النتائج الأولية للموازنة العامة للعام المالى الحالي ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى وجود تحسن كبير في آداء الموازنة العامة للفترة يوليو/مارس، حيث انخفض العجز الأولى كنسبة من الناتج المحلى ليحقق ١,٢% مقارنة بنحو ٢,٩% من الناتج المحلى خلال الشهور التسع الأولى من العام المالى السابق ٢٠١٦/٢٠١٥ . كما انخفض العجز الكلى خلال الفترة المشار اليها ليحقق ٨% من الناتج المحلى مقابل ٩,٤% من الناتج المحلى خلال العام السابق.**

ملخص عرض الموازنة العامة للدولة (مليار جنيه)

البيان	يوليو - مارس		
	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦
إجمالى الإيرادات	**٢٨٢,١**	**٢٩١,١**	**٣٦٣,٧**
معدل النمو السنوى (%)		٣,٣	٢٤,٩
إيرادات ضريبية	٢٠٤,٩	٢١٢,٤	٢٦٩,٠
المنح	٧,٩	٣,٣	٠,٥
إيرادات غير ضريبية	٦٩,٣	٧٥,٤	٩٤,٣
إجمالى المصروفات	**٤٩٠,٦**	**٥٣٣,٣**	**٦٣١,٤**
معدل النمو السنوى (%)		٨,٧	١٨,٤
الأجور وتعويضات العاملين	١٤٣,٣	١٥٥,٨	١٥٨,٠
شراء السلع والخدمات	١٨,٨	٢١,٢	٢٤,٥
الفوائد	١٢٧,١	١٧٦,٨	٢٣١,٧
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	١٣٣,٤	١٠٦,٤	١٢٨,٠
المصروفات الأخرى	٣٤,١	٣٦,٧	٤٣,٤
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٣٤,٠	٣٦,٦	٤٥,٨
العجز النقدى	**٢٠٨,٥**	**٢٤٢,٢**	**٢٦٧,٧**
صافى حيازة الأصول المالية	**٩,٧**	**١٢,٧**	**٥,٧**
العجز الكلى	**٢١٨,٣**	**٢٥٤,٩**	**٢٧٣,٣**
نسبة إلى الناتج المحلى	٩,٠	٩,٤	٨,٠
ملاحظات			
العجز الأولى	**٩١,٢**	**٧٨,٢**	**٤١,٦**
نسبة إلى الناتج المحلى	٣,٨	٢,٩	١,٢

المصدر: وزارة المالية

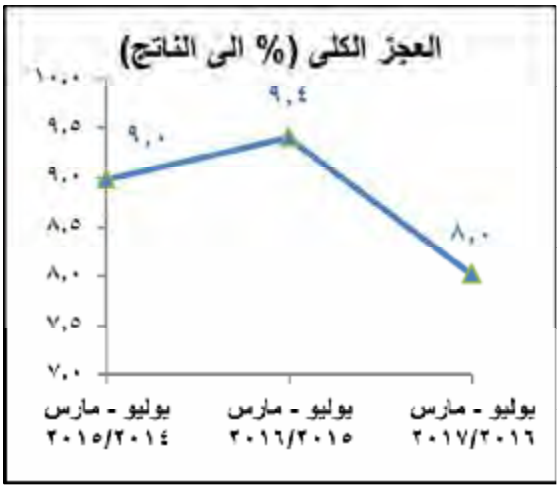

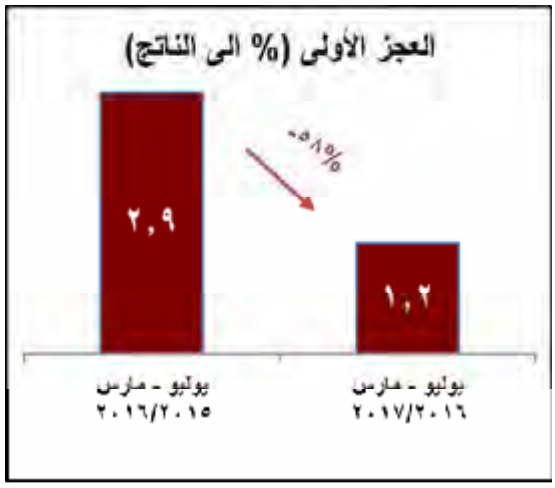

- **تشير بيانات البنك المركزى إلى تحسن الميزان التجاري للسلع غير البترولية بنحو ١١% خلال الفترة يوليو/ديسمبر ٢٠١٦ نتيجة إرتفاع قيمة الصادرات غير البترولية بنسبة ٢٥% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق وانخفاض قيمة الواردات غير البترولية بنسبة ١,٦%.**
- **إرتفعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بعد فترة من الإنخفاض المتوالى لتسجل قيمة التحويلات إرتفاع سنوي قدره ١٢% خلال أكتوبر/ديسمبر ٢٠١٦ مقارنة بمعدل إنخفاض سنوي قدره ١٣% خلال نفس الفترة من العام السابق .**
- **شهد الإستثمار الأجنبي المباشر زيادة فى التدفقات للداخل بنحو ٣٨% خلال يوليو/ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.**

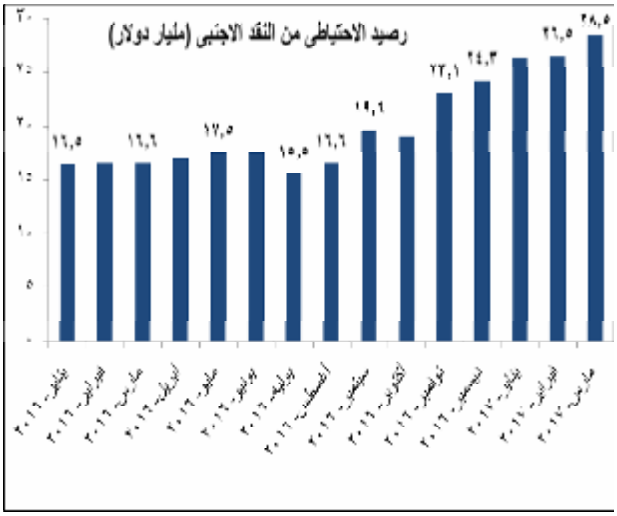

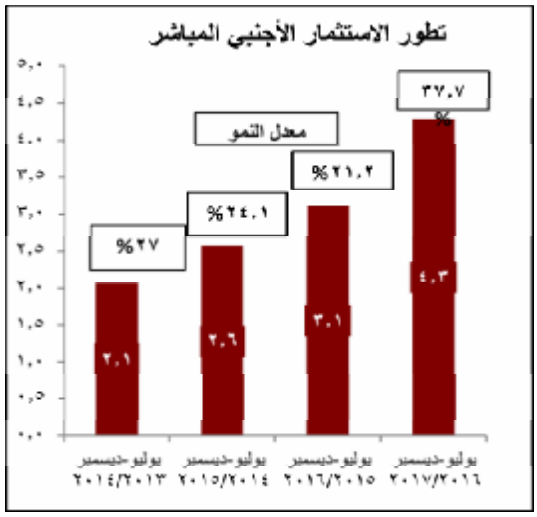

- إرتفع معدل نمو السائحين الوافدين بنحو ٤٩,٥% خلال شهر يناير ٢٠١٧ مقابل إنخفاض قدره ٣١,٢% خلال عام ٢٠١٦.

ثانياً: الأهداف الكمية والإفتراضات الرئيسية للسياسة المالية والإقتصادية:

يعتبر مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ ترجمة للأهداف الرئيسية للسياسة المالية والإقتصادية، حيث تم إعداد الموازنة على أساس مواصلة تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية والمالية لبرنامج الإصلاح الإقتصادى، وكذلك إستمرار جهود تحقيق الضبط المالى ودفع معدلات النمو وزيادة معدلات التشغيل وزيادة موارد الدولة وتحسين كفاءة الإنفاق والتوسع في برامج الحماية الإجتماعية. وتتمثل أهم الإفتراضات الرئيسية للسياسة المالية والإقتصادية لمشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ فيما يلى:

الإفتراضات الرئيسية المستخدمة فى إعداد تقديرات مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧

البيان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧
	فعلى		متوقع	
الناتج المحلى بأسعار السوق (مليار جنيه)	٢،٤٣٠	٢،٧٠٩	٣،٤٠٨	٤،١٠٧
متوسط سعر برميل برنت (دولار / برميل)[١/]	٧٣,٠	٤٠,٨	٥٠,٠	٥٥,٠
متوسط سعر طن القمح العالمى (دولار / طن)[١/ ٢/]	٢١٤,١	٢١٣,٥	٢١٧,١	٢٢٢,٠
متوسط السعر الفعال للضريبة الجمركية فى مصر (%)[٣/]	٤,٧	٥,٨	٥,٧	٥,٦
معدل نمو التجارة العالمية للواردات السلعية (%)[٤/]	٢,٨	٢,٤	٣,٣	٣,٧
معدل نمو الإقتصاد العالمى (%)[٤/]	٢,٦	٢,٥	٣,١	٣,٤
متوسط معدل التضخم العالمى (%)[٤/]	٣,٠	٢,٨	٣,١	٣,٣

١/ يتم الحساب فى ضوء متوسطات أسعار السوق (SPOT) والسوق الآجلة لتواريخ التسليمات المختلفة ويتم حساب هذه التقديرات بصورة دورية.

٢/ أسعار التداول بالبورصات العالمية بخلاف مصروفات الشراء الأخرى.

٣/ الضريبة الجمركية القيمية كنسبة إلى إجمالى الواردات السلعية.

٤/ وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولى - قاعدة بيانات آفاق الإقتصاد العالمى - فى أكتوبر ٢٠١٦ (متوسط سنوات ميلادية).

١. <u>زيادة معدلات التشغيل وفرص العمل الحقيقية والمنتجة:</u> عن طريق دفع النشاط الإقتصادى كثيف العمالة بهدف زيادة معدلات التشغيل، وذلك من خلال إستمرار وتيرة الإصلاحات التى تحقق الإستقرار المالي والإقتصادى، وتحقيق زيادة فى الإستثمارات الحكومية فى البنية الأساسية، وتطوير مناخ الإستثمار من خلال إجراء إصلاحات تشريعية ومؤسسية لتحفيز القطاع الخاص على زيادة إستثماراته وزيادة معدلات الإستثمار الأجنبى المباشر، وتطبيق إستراتيجية متكاملة للتنمية الصناعية والزراعية وتنمية الصادرات غير البترولية، بالإضافة إلى إستكمال تنفيذ المشروعات الكبرى، واستهداف زيادة الإستثمار فى رأس المال البشرى وتأهيل الشباب وإكسابهم المهارات اللازمة بالشكل الذى يساعدهم على مواكبة التطورات السريعة فى سوق العمل ورفع كفاءتهم وإنتاجيتهم.

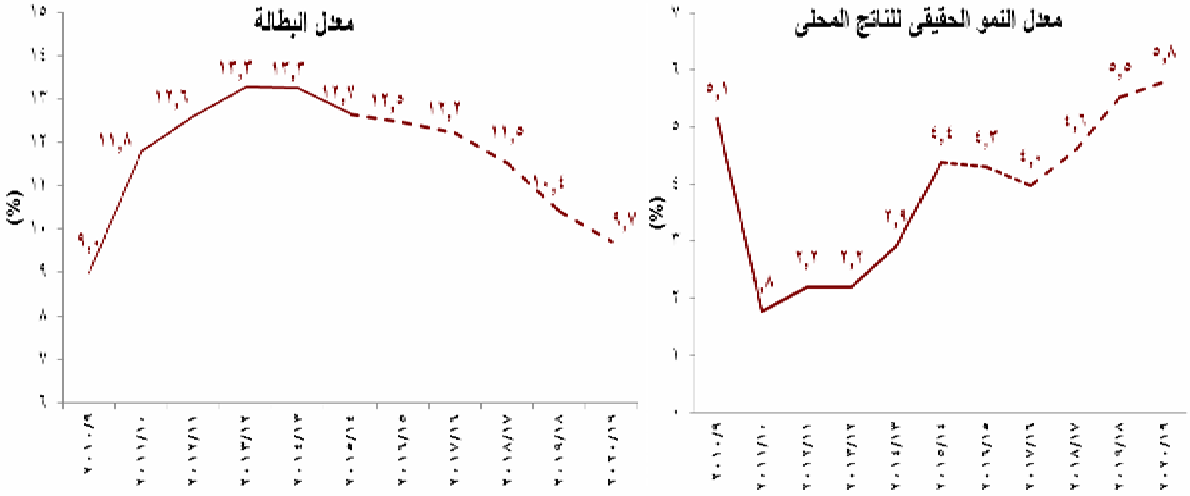

وفى هذا الإطار يستهدف مشروع الموازنة العامة وبرنامج الحكومة تحقيق معدل نمو إقتصادى لا يقل عن نسبة ٤,٦% في عام ٢٠١٨/٢٠١٧، كخطوة نحو الوصول إلى تحقيق معدلات نمو تتخطى الـ ٦% على المدى المتوسط مع تمتع هذا النمو بالشمولية والإستدامة بحيث تنعكس آثاره على مختلف فئات المجتمع ويصاحبه زيادة ملموسة فى معدلات التشغيل وخلق فرص عمل تستوعب الداخلين الجدد لسوق العمل سنوياً بالإضافة إلى خفض معدلات البطالة. لذا فمن المستهدف أن يتم خفض معدل البطالة إلى مستويات تتراوح بين ١١-١٢% خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ كخطوة نحو خفضه لما دون الـ١٠% على المدى المتوسط. ويتطلب تحقيق مستهدف البطالة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ خلق نحو ٧٥٠ ألف فرصة عمل لخفض معدل البطالة من ١٢,٤% خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٦ الى نحو ١١,٥% فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧.

- **ولقد بدأت بالفعل معدلات النمو بالتزايد منذ العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ لتحقق ٤,٤% مقابل متوسط معدل نمو بلغ نحو ٢,١% خلال الثلاثة سنوات السابقة. إلا أن معدلات النمو لم تواصل تسارعها خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥ لتحقق ٤,٣% فى ضوء نقص العملة الأجنبية وصعوبة إستيراد المواد الخام واستمرار تأثر قطاع السياحة سلباً على خلفية حادث سقوط الطائرة الروسية والظروف المحيطة بالمنطقة العربية. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ ليصل إلى ٤,٦% كنتيجة لعدد من العوامل الرئيسية الدافعة للنمو فى الفترة القادمة، من أبرزها:**

  - **الزيادة فى إنتاج الغاز الطبيعى بسبب وصول عدد من الإكتشافات الهامة للغاز الطبيعى مؤخراً لمرحلة الإنتاج من أبرزها حقل ظهر وحقل نورس. حيث يتوقع أن يرتفع إنتاج الغاز الطبيعى بنحو ٣٠% من نحو ٤٢-٤٣ مليار متر مكعب خلال العام المالى الحالى إلى نحو ٥٥ مليار متر مكعب فى العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧. وهو ما يسمح بتغطية إحتياجات قطاع الصناعة من الغاز الطبيعى ويمكنه من زيادة الإنتاج.**
  - **توفير كافة الإحتياجات من الطاقة الكهربائية اللازمة للمشروعات الإستثمارية المختلفة عقب دخول محطات كهرباء سيمنز للخدمة خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ وهو ما يضيف إلى قطاع الكهرباء نحو ٥٠% من طاقته الإنتاجية ويرفع كفاءة إستهلاك الكهرباء من الوقود بشكل كبير. فضلاً عن الإستثمارات فى تطوير شبكة نقل وتوزيع الكهرباء وتفعيل مشروعات الربط الكهربائى وتشجيع الإستثمار فى إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة.**
  - **زيادة تنافسية الإقتصاد المصرى بشكل كبير عقب تحرير سعر الصرف وهو ما أدى الى جذب إستثمارات كبيرة محلية وأجنبية فى قطاعى الصناعة والتصدير والأدوات المالية وهو المتوقع أن يكون له أثر ملموس خلال العام المالى القادم على النمو والتشغيل فى تلك القطاعات.**

– إستكمال تنفيذ المشروعات الكبرى كتنمية محور قناة السويس والعاصمة الإدارية الجديدة والكهرباء والغاز ومشروعات الطرق واستصلاح الأراضى ومشروعات الإسكان الإجتماعى.

- فى الوقت نفسه تعمل الحكومة على إستخدام كافة الأدوات المالية مثل الضرائب فى تيسير بيئة الأعمال وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التوسع والإنتشار لخلق فرص عمل لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل وخفض القيود والعقبات أمام الباحثين عن العمل من الشباب للبدء فى مشروعاتهم الخاصة من خلال إستحداث نظام ضريبى مبسط وعادل وفعال للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لتشجيع إنضمام تلك المشروعات والقطاع غير الرسمى إلى الإقتصاد الرسمى، وذلك من خلال تحديد سعر ضريبة موحد وبسيط على حجم الأعمال يعد بديلاً لضريبتى الدخل والقيمة المضافة كمحاولة لتبسيط وتسهيل الإجراءات والإقرارات الضريبية لأصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. كما يهدف ذلك الإصلاح إلى تفعيل إستخدام الفاتورة الضريبية وإيجاد نظام لتحفيز التحول إلى التعامل النقدى.

- كما تستهدف الموازنة إستمرار الإصلاحات الهيكلية والمالية فى قطاع الطاقة باعتبارها إصلاحات ضرورية لإزالة التشوهات السعرية داخل الإقتصاد المصرى والتى تسببت في زيادة الإستثمارات كثيفة إستخدام رأس المال والطاقة على حساب إستثمارات كثيفة التشغيل التى تحقق التشغيل لأكبر عدد من المواطنين.

٢. **تحقيق الإستقرار المالى والإقتصادى: من خلال السيطرة على تنامى معدلات عجز الموازنة العامة والدين العام والتضخم، ووضعها فى مسار نزولى على المدى المتوسط، وبما يؤدى لتدعيم ثقة المستثمرين المحليين والدوليين فى الإقتصاد المصرى وتخفيض معدلات التضخم، وذلك من خلال تعظيم الإستفادة من قدرات وموارد الإقتصاد، وترشيد وتحسين ترتيب أولويات الإنفاق العام بما يحقق تحسن ملموس فى جودة الحياة لقطاعات عريضة من المجتمع المصرى. كما أن ضمان إستدامة المالية العامة والسيطرة على معدلات الدين العام هو أحد الأركان الرئيسية لتصحيح الإختلالات فى التوازنات الرئيسية للإقتصاد وتحقيق الإستقرار النقدى والسيطرة على معدلات الإرتفاع فى أسعار السلع والخدمات، وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات والنقد الأجنبى وبما يمثل بيئة محفزة للتنافسية وتثبيت أقدام الإقتصاد المصرى على خريطة الإستثمار العالمية، فضلاً عن تحصينه فى مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية الناتجة عن تقلبات الإقتصاد العالمى. حيث أن إرتفاع الطلب المحلى كنتيجة لزيادة عجز الموازنة فى الآونة الأخيرة وما صاحبه من توسع نقدى لم يقابله زيادة على جانب العرض بسبب تدنى معدلات الانتاجية مما أدى إلى إرتفاع معدلات التضخم مما أدى بدوره إلى تراجع تنافسية الإقتصاد المصرى وتأثر قيمة العملة المحلية سلباً.**

- **يستهدف مشروع الموازنة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ خفض العجز الكلى إلى ٩% من الناتج المحلى الإجمالى، مقابل ١٢,٥% فى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ وعجز متوقع فى حدود ١٠,٥% - ١٠,٨% فى العام المالى الجارى، كخطوة نحو خفض العجز إلى مستويات تتراوح بين ٥ - ٦% على المدى المتوسط.**

- وفى هذا الصدد، فتهدف وزارة المالية لوضع سياسة ضريبية مستقرة على المستويين قصير وطويل الأجل تحقق كلاً من الأهداف المالية و الإقتصادية والإجتماعية للضريبة، وتساهم فى زيادة نسبة الإيرادات الضريبية من خلال زيادة نسبة الحصيلة من الجهات غير السيادية إلى الناتج المحلي بـ ١% سنوياً للوصول بجملة الحصيلة الضريبية إلى ما يقارب من ١٨,٥% بحلول العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.

أهم ركائز تطوير وتحديث الإدارة الضريبية

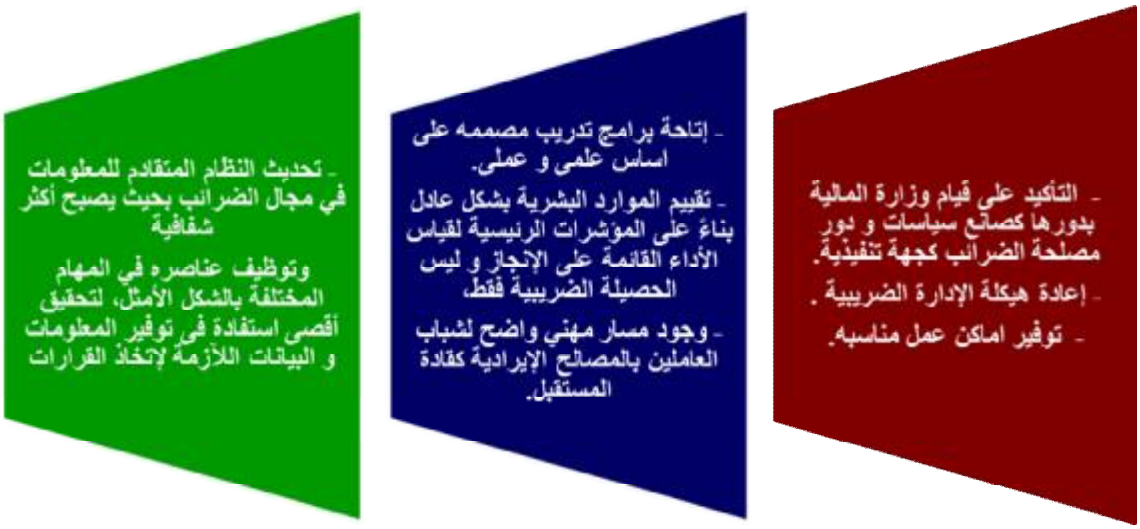

- وباستبعاد مدفوعات الفوائد؛ والتى من المتوقع أن تزيد فى العام القادم نتيجة قيام البنك المركزى المصرى بزيادة أسعار الفائدة بـ ٦٠٠ نقطة مئوية خلال الفترة (يوليو – أبريل) من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ وذلك بالتزامن مع تحرير سعر الصرف وذلك لاحتواء معدلات التضخم المرتفعة، فمن المستهدف أن يتحول العجز الأولى للموازنة العامة للدولة (وهو العجز الكلى للموازنة العامة للدولة باستبعاد مدفوعات الفوائد) من عجز أولى إلى فائض أولى للمرة الأولى منذ عقود ليحقق فائض بنحو ٠,٣% من الناتج المحلى الإجمالى مقابل عجز أولى بنحو ٣,٥% من

الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠١٦/٢٠١٥ وعجز أولى متوقع بنحو ١,٦ - ١,٨% خلال العام المالى الجارى. ومن المستهدف أن يرتفع الفائض الأولى للموازنة العامة الى نحو ١,٧ - ٢% بحلول عام ٢٠١٩/٢٠١٨. وسيتم ذلك من خلال بعض الإجراءات المالية على جانب الإيرادات والمصروفات كما يلى:

- **الإجراءات على جانب الإيرادات:**

- التطبيق الكامل والفعال لضريبة القيمة المضافة خاصة بعد صدور اللائحة التنفيذية، مع زيادة السعر العام للضريبة من ١٣% إلى ١٤% بدءاً من أول يوليو ٢٠١٧ كما جاء فى قانون ضريبة القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦. وتتضمن الموازنة حصيلة إضافية تقدر بنحو ٠,٢ - ٠,٣% من الناتج المحلى نتيجة زيادة السعر العام للضريبة على القيمة المضافة.
- إستكمال إجراءات رفع كفاءة الإدارة الضريبية وبما يؤدى إلى زيادة الحصيلة الضريبية، وزيادة درجة الإرتباط بين نمو النشاط الإقتصادي والحصيلة الضريبية لتصل الى نحو ١٤,٧% من الناتج المحلى صعوداً من نحو ١٣,٤% فى العام الماضى بهدف الوصول إلى المعدلات العالمية على المدى المتوسط. هذا بالإضافة إلى رفع درجة الإلتزام وضبط المجتمع الضريبى من خلال التوسع في تطبيق قانون إنهاء المنازعات الضريبية والتي من المتوقع أن يساهم فى زيادة الحصيلة الضريبية بنحو ٦ - ٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٨/٢٠١٧. كما سيتم تنقية كافة التعليمات التفسيرية والتنفيذية الخاصة بقوانين الضرائب وإصدار التعليمات اللازمة لتحقيق مزيد من الوضوح والشفافية.
- وفيما يخص إصلاح الإدارة الضريبية فجارى حاليا تنقية البيانات لتحديد العدد الحقيقى لممولى الضريبة على الدخل وحجم إيراداتهم والضرائب المستحقة عليهم.

- **كما أنه جارى الربط بين المصالح الإيرادية، وميكنة نظم الفحص، والتحصيل الإلكترونى. وكذا تفعيل سبل وقنوات الاتصال المميكنة في مصلحة الضرائب المصرية واستخدام البريد الإلكتروني للعاملين بها.**
- **وفى الوقت نفسه فسيتم تعزيز ونشر آلية التقديم الإلكترونى للإقرارات (للضرائب على القيمة المضافة فقط فى الوقت الحالى)، بالإضافة إلى موقع إلكتروني لتلقي الشكاوى والمقترحات.**

- **تحديث منظومة الضرائب العقارية على المبانى ورفع كفاءة الإدارة الضريبية، وتطوير نظم المعلومات والحصر والفحص والتعامل مع المواطنين عن طريق إستكمال ميكنة وإنشاء قاعدة بيانات كاملة لمصلحة الضرائب العقارية. وتقدر حصيلة الضريبة العقارية في مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ٣,٦ مليار جنيه ارتفاعاً بنحو ٥٠% عن الحصيلة المتوقعة للعام الحالى.**

- **إعادة النظر فى بعض رسوم التنمية على الخدمات التى لا تمس محدودي الدخل، وعلى رأسها تراخيص السيارات، وعلى إستخدام المحمول، وبعض أنواع الرخص الأخرى. ومن المتوقع أن تشهد حصيلة رسوم التنمية زيادة بنحو ٦-٨ مليار جنيه عن حصيلة العام الحالى (٠,٢% من الناتج المحلى).**

- **إستكمال إصلاح المنظومة الإدارية بمصلحة الضرائب المصرية ووضع مستهدفات شهرية للحصيلة الضريبة مع إيجاد آليات للمتابعة.**

- **مراجعة المعاملة الضريبية للسجائر والدخان وبما يحقق حصيلة إضافية للخزانة.**

- **تفعيل خطة بيع بعض أراضي الدولة التى تم تحديدها من قبل لجنة مختصة والبدء في إجراءات طرحها للمستثمرين وعلى رأسها أرض المعارض ومسرح البالون، حيث تقدر الحصيلة بنحو ٥ مليار جنيه خلال هذا العام.**

- **التأكيد على حتمية تحويل فوائض الهيئات الإقتصادية المختلفة وشركات ووحدات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والبنوك العامة للخزانة، ومن بينها نحو٨ مليار جنيه من أرباح البنوك العامة بمشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧.**

o الإجراءات على جانب المصروفات:

- إستكمال تطوير منظومة الأجور والتفعيل السليم والفعال لقانون الخدمة المدنية.
- إستكمال منظومة ترشيد دعم الطاقة وإعادة هيكلة قطاع الطاقة.
- إستكمال منظومة تنقية البطاقات التموينية مع التوسع في قيمة الدعم النقدي المتاح للمواطنين.
- التطبيق التدريجى لموازنة البرامج والأداء وبما يساهم في رفع كفاءة الإنفاق العام وربطه بمؤشرات قياس الأداء والنتائج.
- ومن المستهدف أن يصاحب الإصلاح المالى خفض مستويات دين أجهزة الموازنة العامة للدولة الى نحو ٩٥% من الناتج المحلى الإجمالى خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ نزولاً من نحو ١٠٢% فى ٢٠١٧/٢٠١٦ (متوقع) ليصل دين أجهزة الموازنة العامة إلى نحو ٨٥% من الناتج المحلى الإجمالى على المدى المتوسط.
- ويعتبر خفض معدلات الدين العام من أهم مستهدفات السياسة المالية لتحقيق الإستقرار المالى على المدى المتوسط خاصة مع إرتفاعها من مستوى ٧٩% من الناتج المحلى في عام ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ٩٣,٧% من الناتج في عام ٢٠١٥/٢٠١٤، وتخطيها حجم الناتج المحلى خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦، حيث يتسبب ذلك في زيادة الإنفاق على مصروفات فوائد الدين العام التى أصبحت تمثل نحو ثلث حجم الإنفاق الحكومى (أكبر باب على جانب المصروفات) بدلاً من الإنفاق على المشروعات التنموية والإجتماعية ذات الأولوية.

- من جهة أخرى فمن المقدر أن يكون الإنخفاض في معدلات التضخم تدريجياً ليصل عند معدلات تقترب من ٧-٨% بحلول عام ٢٠٢٠/٢٠١٩. وسوف تساهم السيطرة على معدلات عجز الموازنة فى خفض الضغوط التضخمية داخل الإقتصاد، كما أن وجود طاقات كامنة غير مستغلة داخل الإقتصاد بالإضافة إلى السياسات التى تتبعها الحكومة لزيادة معدلات الإنتاجية فى الإقتصاد سيساهم فى تحقيق زيادة معدلات النمو الإقتصادى كما هو مستهدف دون أن يصاحب هذا النشاط الإقتصادى المتزايد إرتفاعاً موازياً فى معدلات التضخم.

٣. تحقيق التنمية الشاملة والعدالة الإقتصادية والإجتماعية: من خلال ترسيخ مفهوم التنمية الشاملة المستدامة التى تعم كل فئات المجتمع، وذلك من خلال تدعيم نظم الحماية الإجتماعية بتوفير الخدمات والإحتياجات الأساسية للمواطنين بعدالة وجودة عالية من كهرباء ومياه وصرف صحى وإسكان إجتماعى وتعليم وصحة، وتطبيق سياسات إستهداف أكثر فعالية لحماية الفئات الأولى بالرعاية والتخفيف من تأثير الإصلاحات المالية والإقتصادية على القطاعات الأقل دخلاً، حيث تشمل برامج الدعم النقدى الموجهة للفئات الأولى بالرعاية التى سيتم التوسع فيها مثل برنامجى تكافل وكرامة، وزيادة الإنفاق على برنامج العلاج على نفقة الدولة والتأمين الصحى الحالى، بالإضافة إلى البرامج المستحدثة مثل الرعاية الصحية لغير القادرين من خلال مشروع منظومة التأمين الصحى الشامل على كافة مواطنى الجمهورية واستصدار قانون التأمين الصحى الشامل الجارى إتخاذ موافقة البرلمان عليه، بالاضافة إلى تطوير وتحديث عدد من برامج الدعم القائمة مثل برامج التغذية المدرسية، ودعم المرأة المعيلة، ودعم المزارعين، وغيرها.

- تتضمن تقديرات مشروع الموازنة إجراءات وإصلاحات ضريبية تهدف إلى زيادة وتحسين عدالة النظام الضريبي من خلال الإبقاء على الإعفاءات الضريبية في قانون القيمة المضافة (وأهمها السلع الغذائية الأساسية، وخدمات الصحة والتعليم) وبحيث يتم تحديد الإعفاءات وقصرها على السلع والخدمات الأساسية التي يستفيد منها الطبقات الأقل دخلاً دون غيرهم. كما يتضمن مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧ مقترح بزيادة حد الإعفاء الضريبى وإقرار خصم ضريبى للأشخاص الطبيعيين وبما يسمح بخفض قيمة ونسبة الضريبة المسددة من قبل أصحاب الدخول المنخفضة مع الإبقاء على العبء الضريبى لأصحاب الدخول الأعلى.
- إصلاح نظام التأمينات والمعاشات وإعداد قانون جديد يهدف إلى معالجة أهم التحديات التي تواجه النظام الحالى وتحقيق الإستدامة المالية للنظام بما يضمن سلامة واستقرار الإقتصاد المصرى على المدى المتوسط والطويل. ويتضمن مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ مساهمة من الخزانة العامة للصناديق بنحو ٦٢,٥ مليار جنيه بخلاف المبالغ الأخرى المخصصة لسداد الفوائد على الصكوك المصدرة لصناديق المعاشات.
- كما سيتم رفع كفاءة واستهداف برامج دعم السلع الغذائية ودعم الخبز مع تنقية بطاقات المستفيدين وهو ما سيسمح بتحقيق وفر يمكن إعادة توجيهه لزيادة مخصصات دعم السلع الغذائية للمستحقين لهذا الدعم.
- التوسع فى برامج الحماية التى تتميز بالكفاءة وتستهدف الطبقات الاقل دخلا والأولى بالرعاية على أن يتم إشراك المجتمع المدنى فى تنفيذ بعض تلك البرامج. كما سيتم العمل على تطوير وتحديث للخدمات الأساسية التى يحصل عليها المواطن، والتوزيع الجغرافي لها فى إطار تدعيم للعدالة الإجتماعية وتمكين المواطنين من الإستفادة من ثمار النمو الإقتصادي.

- **وجدير بالذكر أن السياسة المالية والإقتصادية المصرية تعمل على ترسيخ مفهوم أنه لا إصلاح إقتصادى دون أن يكون مصحوباً بمظلة للعدالة والحماية الإجتماعية، أى أنه لابد من تدخل الدولة ببرامج للحماية الإجتماعية توفر قدر كبير من الحماية للفئات الأقل دخلاً والأولى بالرعاية وعدم إنتظار وصول ثمار النمو الإقتصادى إلى تلك الفئات بشكل تلقائى إلى جانب سياسات فعالة لتحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، وتعمل الحكومة على الجمع بين الضبط المالى وزيادة موارد الدولة ورفع كفاءة الانفاق العام وبين إتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث الإستهداف. ويأتى ذلك من خلال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام للحفاظ على معدل مرتفع للإستثمارات فى البنية الأساسية لإحداث نقلة فى مستوى وكفاءة الخدمات العامة الأساسية المقدمة للمواطنين وفى مقدمتها خدمات الصحة والتعليم، والإسكان لمحدودى الدخل، والنقل والمواصلات العامة والكهرباء والغاز، ومياه الشرب والصرف الصحى، وتطوير العشوائيات، ومشروع شبكة الطرق، والمناطق اللوجستية.**

ثالثاً: الإفتراضات الرئيسية لمشروع موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧:

١ - أداء الإقتصاد العالمى وأسعار الفائدة والصرف:

- من المتوقع أن تتحسن وتيرة النشاط الإقتصادي العالمي في عام ٢٠١٧ لينمو بنحو ٣,٤% صعوداً من ٣,١% فى عام ٢٠١٦. كما أنه من المتوقع إستمرار التحسن المحدود فى معدلات نمو التجارة الدولية لتسجل نمواً بنسبة ٣,٣% و٣,٧% خلال عامى ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالى. كما تعتمد المسارات المتوقعة لأسعار الفائدة بشكل كبير على تطورات النشاط الإقتصادي فى الإقتصادات المتقدمة وعلى مسارات السياسات الإقتصادية الكلية. ففى ظل التوقعات بتبنى الولايات المتحدة الأمريكية لسياسات مالية توسعية لحفز النمو الإقتصادى واتجاه توقعات التضخم فى الأجل الطويل نحو الإرتفاع، قد يتجه البنك الفيدرالى الأمريكى إلى تبنى مسارات أسرع لتشديد السياسة النقدية لخفض مستويات التضخم وهو ما قد يتوقع على ضوئه تبنى أكثر من جولة لرفع أسعار الفائدة بمعدلات تتراوح ما بين ٠,٥٠ - ٠,٧٥ نقطة مئوية لتصل الى ١,٥٠% خلال العام الحالى.
- الإرتفاع المتوقع لسعر الفائدة على الدولار سيكون له تأثير ملحوظ على الدول التى تتبنى نظماً أكثر مرونة لأسعار الصرف مثل مصر. كما قد يؤدى تشديد السياسة النقدية الأمريكية إلى تضييق أوضاع التمويل الخارجى فى وقت تتجه فيه الكثير من بلدان الدول الناشئة لإصدار سندات بالعملة الأجنبية للوفاء باحتياجات تمويل العجز فى موازناتها العامة.
- كذلك قد يؤدى رفع الفائدة على الدولار إلى تدفق رؤوس الأموال إلى خارج الدول النامية والأسواق الصاعدة ومن ثم إلى وجود ضغوطات محتملة على أسعار الفائدة والصرف وارتفاع فى أعباء خدمة الدين العام الخارجى.

- وقد تم إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ فى ضوء توقع إستقرار معدلات نمو الإقتصاد العالمى؛ وذلك فى ظل وجود توازنات بين تحسن وتيرة النشاط الإقتصادي لعدد من البلدان من ناحية ووجود عدد من المخاطر التى تحول دون ذلك من ناحية أخرى. ويأتى التحسن فى ضوء نتائج النصف الثانى من عام ٢٠١٦ لبعض الإقتصادات المتقدمة وأيضاً الناشئة؛ ويأتى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية متأثراً بتعافى الإنتاج الصناعى، وإرتفاع الأسهم الأمريكية، والزيادة الكبيرة التى شهدها سعر الدولار الأمريكي منذ إنتخابات ٨ نوفمبر ٢٠١٦، بالإضافة إلى توقع إنتهاج سياسات مالية تحفيزية خلال المرحلة المقبلة مما سيكون له تأثير إيجابى على إنعاش ودفع حركة الإقتصاد العالمى. كما تحسنت مؤشرات الأداء الإقتصادى لدول أخرى خلال تلك الفترة مثل اليابان وروسيا حيث إستفادة الأخيرة من إرتفاع أسعار النفط نتيجة لتخفيض حجم المعروض من قبل البلدان المنتجة.
- وعلى الجانب الآخر؛ تظل المخاطر المحيطة بالتوقعات المستقبلية مرهونة بعدة عوامل وعلى رأسها ترقب العديد من الدول والمؤسسات العالمية للتغيرات التى قد تحدث نتيجة لتغير الإدارة الأمريكية مما يكون له أثر هام على حركة الإقتصاد العالمى فضلاً عن التباطؤ الذى يشهده النمو الإقتصادى فى عدد من الدول المؤثرة فى الإقتصاد العالمى خاصة منطقة اليورو عقب تصويت بريطانيا بالتخارج من دول الإتحاد الأوروبى، وتأثر معدلات النمو الإقتصادى لدول أمريكا اللاتينية فى ظل ضيق الأوضاع المالية فى المكسيك وما تتعرض له من أثار معاكسة بسبب عدم اليقين المرتبط بعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية. وذلك بالإضافة إلى تأثر حجم الإستهلاك لدولة الهند نتيجة لنقص معدلات السيولة، فضلاً عن الإنكماش الذى تشهده دولة تركيا نتيجة للأوضاع الداخلية وتأثر إيرادات السياحة بها. كما ان المخاطر الجغرافية - السياسية نتيجة للحروب الأهلية والصراعات فى بعض دول الشرق الأوسط ستؤثر على معدلات النمو الإقتصادى والقدرة على جذب مزيد من التدفقات الاجنبية.

٢ - السلع الأساسية:

- شهدت أسواق النفط الدولية انتعاشاً نسبياً منذ بداية عام ٢٠١٧ في ظل نجاح منتجى النفط الرئيسيين في التوصل لاتفاق لخفض كميات الإنتاج خلال الستة أشهر الأولى من عام ٢٠١٧ قابلة للتمديد حسب التطورات في أسواق النفط العالمية. وبالرغم من فاعلية الإتفاق في رفع أسعار خام برنت، حيث ارتفعت في أعقابه بنسبة ٢٠% تقريباً ما بين شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠١٦، إلا أن إرتفاع الأسعار شجع العديد من المنتجين على العودة لرفع كميات الإنتاج مما سيحد من الزيادة المتوقعة في أسعار النفط خلال عامى ٢٠١٧ و٢٠١٨. وعلى جانب الطلب، فمن المتوقع تزايد مستويات الطلب في ظل تحسن مستويات النشاط الإقتصادي العالمى حسب تقديرات كل من الوكالة الدولية للطاقة ومنظمة الأوبك.
- وبناءً عليه، تشير تقديرات المؤسسات الدولية وبنوك الاستثمار العالمية إلى إستقرار أسعار النفط عند مستويات تتراوح بين ٥٠ - ٥٥ دولار للبرميل خلال عام ٢٠١٧، قد ترتفع فى ٢٠١٨ لتصل إلى نحو ٥٥ - ٦٠ دولار للبرميل مدفوعة بزيادة معدلات النمو والطلب العالمى. لذلك فتفترض تقديرات الموازنة خلال العام المالى الجديد متوسط لأسعار بترول (خام برنت) عند ٥٥ دولار للبرميل خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨.
- وفيما يتعلق بالمعادن؛ فمن المتوقع أن تشهد الأسواق تعافى فى الأسعار فى ضوء التوسع فى أنشطة التشييد والبناء فى الصين التى تمثل نحو ٥٠% من إجمالى الإستهلاك العالمى من المعادن. كذلك ستجد أسعار المعادن دعماً من إرتفاع مستويات الطلب فى الإقتصادات المتقدمة لتنفيذ عدداً من مشروعات البنية الأساسية. أما عن المعادن النفيسة؛ فمن المتوقع، طبقاً لتقديرات البنك الدولى، أن تشهد تراجعاً في أسعارها بنحو ٧% فى عام ٢٠١٧، بسبب توقعات بضعف الطلب الإستثمارى فى ضوء توقعات بارتفاع الدولار وأسعار الفائدة الحقيقية فى الولايات المتحدة.

- وفى المقابل وطبقاً لتقديرات المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى فمن المتوقع تحقيق إرتفاع طفيف فى أسعار السلع الغذائية خلال العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨ بفعل ملائمة مستويات المعروض منها وارتفاع مستويات المخزون من السلع الغذائية الرئيسية وتحسن الظروف المناخية.
- ومن المتوقع أن تشهد أسعار السلع الأولية ومنها القمح كسر إتجاه الهبوط الذي إتخذته خلال السنوات السابقة والعودة إلى الصعود خلال العام المالي القادم، وعلى ذلك فقد تم إعداد تقديرات الموازنة العامة في ضوء افتراض شراء طن القمح على أساس ٢٢٢ دولار للطن، وذلك في ظل التوجيهات بشراء الانتاج المحلي من القمح بنفس تكلفة شراء المستورد، والتي تقدر بنحو ١٨٦ دولار للطن تصل إلى ٢٢٢ دولار للطن بعد إضافة تكلفة النقل والنولون.

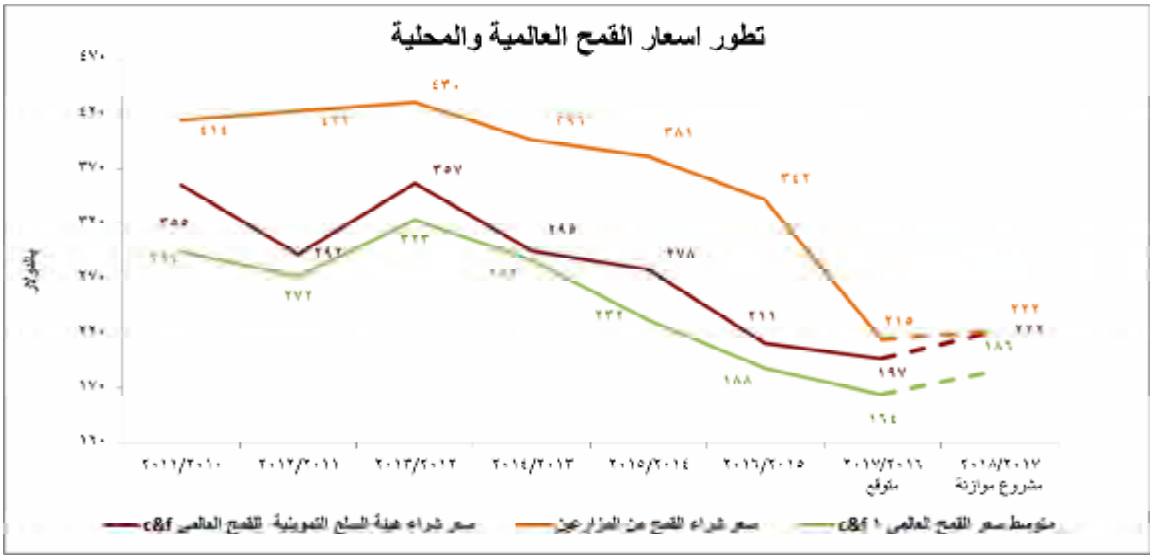

رابعاً : أهم الملامح والتوجهات الجديدة بمشروع الموازنة العامة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧:

- يستهدف مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ تحقيق فائض أولى لأول مرة منذ سنوات طويلة يصل إلى ٠,٣% من الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بعجز أولى ١,٦% متوقع للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ و٣,٥% فى العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥. كما يبلغ العجز الكلى المستهدف فى مشروع الموازنة العامة نحو ٩% من الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بعجز متوقع فى حدود ١٠,٥% - ١٠,٨% خلال العام المالى الجارى، ونحو ١٢,٥% فى عام ٢٠١٦/٢٠١٥، وهو ما سوف ينتج عنه خفض الدين العام لأجهزة الموازنة العامة للدولة إلى ٩٥% من الناتج المحلى الإجمالى، نزولاً من متوقع ١٠٢% من الناتج المحلى.
- ويأتى ذلك بالدرجة الأولى من خلال زيادة إجمالى الإيرادات العامة فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ ليصل إلى ٨٣٥ مليار جنيه بزيادة ٢٩,٦% عن متوقع العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦. وتأتى هذه الزيادة بشكل أساسى فى ضوء إستهداف زيادة الإيرادات الضريبية لتصل إلى ٦٠٤ مليار جنيه (١٤,٧% من الناتج)، مقارنة بنحو ٤٥٨ مليار جنيه (١٣,٤% من الناتج) متوقع العام المالى الجارى.
- كما أنه من المستهدف إستمرار سياسات ترشيد المصروفات العامة فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ لترتفع بنحو ٢١,٣% لتصل إلى ١,٢ تريليون جنيه مقارنة بنحو ٩٩٤ مليار جنيه متوقع خلال العام المالى الجارى كنتيجة مباشرة للوفر المحقق من ترشيد الدعم والسيطرة على معدلات نمو فاتورة الأجور وبالتوازي سيتم زيادة الإنفاق الإستثماري ليصل الى ١٣٥,٤ مليار جنيه مقارنة بنحو ٩١ مليار جنيه متوقع فى العام المالى الجارى. كما سيتم زيادة مخصصات شراء السلع والخدمات بنحو ٢٩,٧% مقارنة بالمتوقع إنفاقه خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٦.

ملخص عرض مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧

(مليار جنيه)

البيان	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	نسبة النمو
		فعلى		متوقع	مشروع موازنة	(%)
إجمالى الإيرادات	٤٥٦,٨	٤٦٥,٢	٤٩١,٥	٦٤٣,٨	٨٣٤,٦	٢٩,٦
إيرادات ضريبية	٢٦٠,٣	٣٠٦,٠	٣٥٢,٣	٤٥٨,٠	٦٠٣,٩	٣١,٨
المنح	٩٥,٩	٢٥,٤	٣,٥	١,٦	١,١	٢٩,٨-
إيرادات غير ضريبية	١٠٠,٦	١٣٣,٨	١٣٥,٦	١٨٤,٢	٢٢٩,٦	٢٤,٦
إجمالى المصروفات	٧٠١,٥	٧٣٣,٤	٨١٧,٦	٩٩٤,٤	١،٢٠٦,٠	٢١,٣
الأجور وتعويضات العاملين	١٧٨,٦	١٩٨,٥	٢١٣,٧	٢٢٢,٧	٢٣٩,٦	٧,٦
شراء السلع والخدمات	٢٧,٢	٣١,٣	٣٥,٧	٣٩,٨	٥١,٦	٢٩,٧
الفوائد	١٧٣,١	١٩٣,٠	٢٤٣,٤	٣٠٣,٩	٣٨١,٠	٢٥,٤
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٢٢٨,٦	١٩٨,٦	٢٠١,٠	٢٧٨,٥	٣٣٢,٧	١٩,٥
المصروفات الأخرى	٤١,١	٥٠,٣	٥٤,٦	٥٨,٦	٦٥,٨	١٢,١
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٥٢,٩	٦١,٧	٦٩,٢	٩٠,٩	١٣٥,٤	٤٨,٩
العجز النقدى	٢٤٤,٧	٢٦٨,١	٣٢٦,١	٣٥٠,٦	٣٧١,٤	٥,٩
صافى حيازة الأصول المالية	١٠,٧	١١,٣	١٣,١	٧,٧	١,٤-	١١٨,٢-
العجز الكلى	٢٥٥,٤	٢٧٩,٤	٣٣٩,٣	٣٥٨,٢	٣٧٠,٠	٣,٣
نسبة إلى الناتج المحلى	١٢,٣	١١,٥	١٢,٥	١٠,٥	٩,٠	
العجز الأولى	٨٢,٣	٨٦,٤	٩٥,٩	٥٤,٤	١١,٠-	١٢٠,٢-
نسبة إلى الناتج المحلى	٣,٩	٣,٦	٣,٥	١,٦	٠,٣-	

المصدر: وزارة المالية

وتنعكس الأهداف المالية الاجمالية المستهدفة على ملامح وتوجهات مشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ على النحو التالى:

(أ) الحماية الإجتماعية والعدالة الإقتصادية:

١. التوسع فى برامج الدعم النقدى:

- تحرص الحكومة على ضمان وصول الدعم لمستحقيه وتطوير آليات إستهداف الفئات الأولى بالرعاية فقد تبنت فى السنوات الأخيرة عملية التحول من الدعم المرتبط مباشرة بسلعة أو خدمة والذى إتسم بعدم الفاعلية وسوء الإستخدام نظراً لما يترتب عليه من إختلالات فى العدالة الاجتماعية، وزيادة العبء المالى على الخزانة، وتشوه الأسعار بشكل يؤثر سلباً على المنتج والمستهلك ويفتح الباب للفساد. ويظهر ذلك فى هيكل الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية كما يلى:

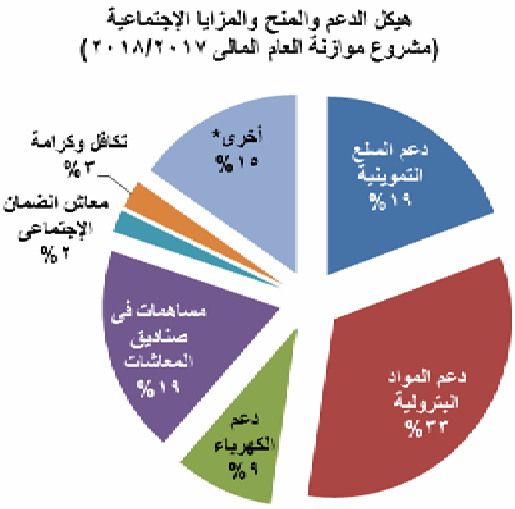

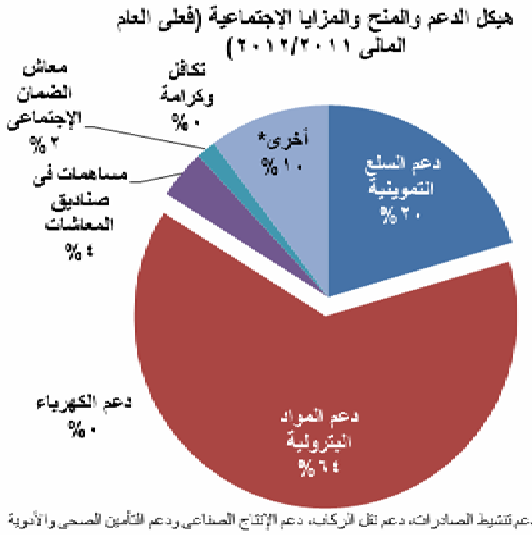

*تتضمن دعم تنشيط الصادرات، دعم نقل الركاب، دعم الإنتاج الصناعى ودعم التأمين الصحى والأدوية وبنود أخرى

- **إستحوذ دعم المواد البترولية فى العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ على ٦٤% من إجمالى الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية لتنخفض هذه النسبة إلى ٣٣% فقط فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ بالإضافة إلى دعم الكهرباء بنسبة ٩% (بإجمالى ٤٢% من قيمة الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية) لتفسح المجال لزيادة كبيرة فى الدعم النقدى ودعم السلع التموينية ودعم صناديق المعاشات والتى إرتفعت فى مجملها من ٢٦% فى العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ٤٢,٧% من إجمالى الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧.**

- إرتفعت مخصصات معاشات الضمان الإجتماعى وتكافل وكرامة من ١٠ مليار جنيه متوقع فى العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى نحو ١٥,٤ مليار جنيه فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ بنسبة نمو قدرها نحو ٥٠% حيث تغطى المعاشات المقدمة لنحو ١,٧ مليون أسرة مستحقة سواء من (الأيتام - الأرامل - المطلقات - أولاد المطلقات إذا توفيت أو سجنت - العاجزات - البنات التى بلغت سن الخمسين ولم تتزوج – أسر المساجين لمدة لا تقل عن ٣ سنوات). كما تم توقع زيادة أعداد المستفيدين من برنامجى تكافل وكرامة إلى ١,٧ مليون أسرة لتصل إعتماداته إلى ٧,٨ مليار جنيه حيث يستهدف برنامج تكافل الفئات التى تعانى من الفقر الشديد ولديها أطفال بالمدارس حتى سن ١٨ سنة، بينما يستهدف برنامج كرامة فئات تعانى من الفقر الشديد ولا تستطيع العمل أو الإنتاج، المسنين وكبار السن فوق سن ٦٥ سنة، الأشخاص الذين لديهم عجز كامل.

٢. زيادة مخصصات دعم صناديق التأمينات والمعاشات:

- نظراً لاستمرارية تفاقم أعباء نظام المعاشات بصورة مضطردة وهو ما يتطلب زيادة تخصيص المزيد من موارد الدولة لدعم نظام المعاشات والحاجة إلى الحد من هذه الأعباء المتزايدة على الخزانة العامة، تعمل وزارة المالية جنباً إلى جنب مع وزارة التضامن الاجتماعي على إعداد مشروع نظام جديد للتأمينات الإجتماعية والمعاشات عن طريق وضع نظام تأميني موحد لجميع المواطنين أقل تعقيداً من النظام الحالي يساعد على تحسين المعاشات والأجور التأمينية، على أن يكون ممولاً ذاتياً وقادراً على الإستمرار دون الحاجة إلى تدخل الخزانة العامة بصورة دورية.

- من المستهدف أن تقوم الخزانة العامة بدعم وتوجيه مخصصات وتحويلات مالية لمساندة منظومة المعاشات بنحو ١١٠ مليار جنيه فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧؛ من ضمنها مخصصات دعم صناديق المعاشات بنحو ٦٢,٥ مليار جنيه مقارنة بنحو ٥٢,٥ مليار جنيه فى موازنة العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ بنسبة نمو قدرها ١٩%، بالإضافة إلى ١٨,٨ مليار جنيه حصة الحكومة كصاحب عمل (والتى هى جزء من الأجور) فى صندوق التأمين الإجتماعي للعاملين بالحكومة و ٢٩,١ مليار جنيه فوائد على صكوك المعاشات.

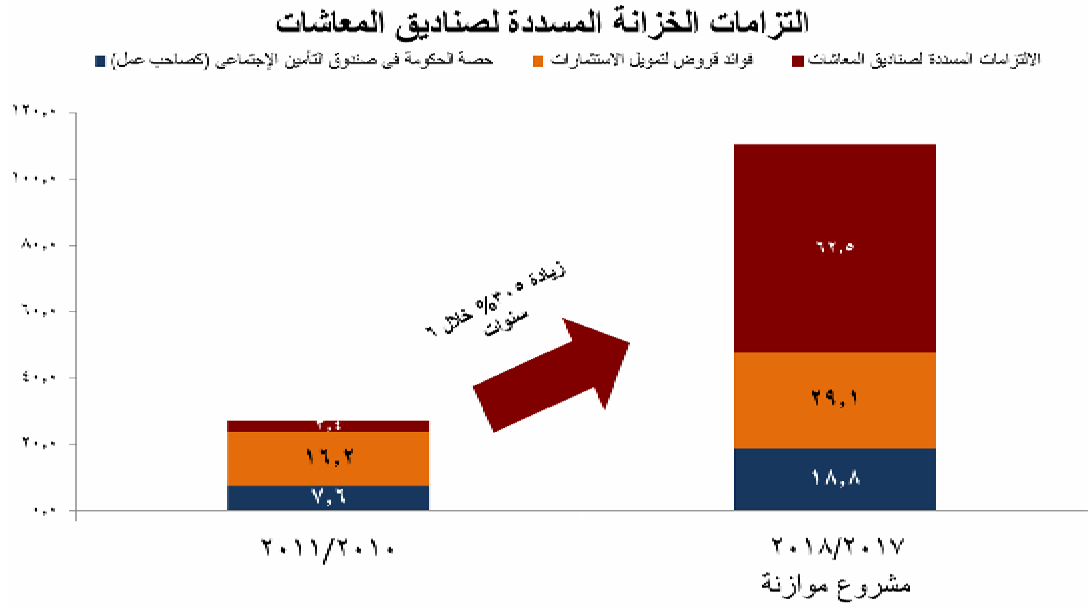

٣. زيادة مخصصات دعم السلع التموينية وزيادة كفاءة المنظومة:

- يشمل مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ إستهداف زيادة أعداد المستفيدين من دعم السلع الغذائية إلى نحو ٧١ مليون مستفيد ونحو ٧٦,٨ مليون مستفيد من منظومة دعم الخبز والنقاط ودقيق المستودعات.

- يبلغ الدعم الموجه للغذاء شاملاً دعم المزارعين فى مشروع الموازنة العامة نحو ٦٤,٢ مليار جنيه بالمقارنة بنحو ٤٩,٥ مليار جنيه متوقع فى موازنة العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ بنسبة نمو ٢٩,٥% عن العام السابق.

٤. إقرار خصم ضريبى على دخول الموظفين خاصة الأقل دخلاً:

فى إطار جهود الحكومة للحد من الأثر السلبى لتنفيذ الإجراءات الإصلاحية على الطبقات المتوسطة والأكثر فقراً فى المجتمع، تتضمن موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ الاثر المالى لاقتراح تعديل على قانون ضريبة الدخل على المواطنين بهدف رفع حد الشريحة الأولى المعفأه من الضريبة (سعر الضريبة) لتصل إلى نحو ٧٢٠٠ جنيه وإقرار خصم ضريبى متدرج على جميع شرائح الدخل بحيث يتم اقرار خصم ضريبى لأصحاب الدخول المنخفضة يصل الى ٨٠% ولاصحاب الدخول المتوسطة بنحو ٤٠% بتكلفة تصل إلى نحو ٧ مليار جنيه ستتحملها الخزانة العامة كخفض فى إيراداتها الضريبية.

٥. زيادة مخصصات الصحة والتعليم:

تضمنت مواد دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ أرقام (١٨، ١٩، ٢١، ٢٣) تخصيص نسب من الإنفاق الحكومى على قطاعات الصحة والتعليم ما قبل الجامعى والتعليم الجامعى والبحث العلمى من الناتج القومى الإجمالى تبلغ ٣%، ٤%، ٢%، ١% على التوالى تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

أصبح الإلتزام بهذه النسب بدءاً من موازنة السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ هدف رئيسى للحكومة تسعى لتنفيذه وفقاً للمعايير الدولية والتعريفات السليمة للإنفاق الحكومى على هذه القطاعات، بهدف تحقيق الكفاءة والفاعلية من تخصيص الإعتمادات لهذه القطاعات مع مراعاة القدرات البشرية والإمكانيات الفنية فى إستخدام هذه الإعتمادات الإستخدام الأمثل، ولتحقيق المواءمة بين التوازن المالى فى توزيع الموارد على مختلف القطاعات وتحقيق النسب المشار إليها سلفاً لقطاعات الصحة والتعليم والتعليم العالى والبحث العلمى فقد تضمن مشروع الموازنة العامة المعروض على المجلس الموقر إدراج الإعتمادات المالية اللازمة لتحقيق هذه النسب وفقا للمبادئ الأساسية التالية:

- أن مفهوم الإنفاق الحكومى الوارد بالدستور يعنى المبالغ التى تنفقها جهات الحكومة العامة وفق التعريف الدولى الوارد فى دليل إحصاءات مالية الحكومة العامة ٢٠٠١ الصادر عن صندوق النقد الدولى والتى تشمل ما تنفقه الوزارات والمصالح التابعة لها والهيئات العامة سواء كانت خدمية أو إقتصادية أو أى مراكز علمية وبحثية حكومية بالإضافة إلى إنفاق شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام المملوكة للدولة باعتبار أن كل ذلك يدخل فى مفهوم الإنفاق الحكومى العام.
- حصر كافة الإعتمادات التى تصرف على هذه القطاعات من خلال كافة الجهات الحكومية بالدولة سواء كانت هذه الجهات داخلة ضمن الموازنة العامة للدولة أو ضمن موازنات الهيئات والوحدات الاقتصادية وكذا سواء كانت هذه الجهات مصنفة وفقا للتبويب الوظيفى للموازنة العامة للدولة بقطاع الصحة أو التعليم حسب طبيعة نشاطها الرئيسى أو مبوبة بقطاعات أخرى وتقوم بأنشطة فرعية وخدمات لهذه القطاعات.

- مراعاة عدم حدوث إزدواج فى حساب النفقة وذلك من خلال إعادة تبويب إنفاق بعض الجهات الموازنية من قطاع لقطاع أخر.
- تحميل هذه القطاعات الوظيفية بنصيبها من فوائد خدمة الدين العام [1] مثل باقى القطاعات الوظيفية على أساس الوزن النسبى لإنفاق كل قطاع من هذه القطاعات. وقد تم تحميلها بنصيبها من الفوائد المدرجة بالمشروع باعتبار أنها تمثل تكلفة الحصول على المال المخصص للإنفاق على هذه الخدمات وذلك لتحقيق التوازن فى توزيع عبء الفوائد على كافة القطاعات الوظيفية وإظهار تكلفة كل قطاع بشكل حقيقى.
- إعتبار أن الإنفاق على الخدمات الصحية بصفة خاصة يتسع ليشمل خدمات توفير مياه الشرب والصرف الصحى باعتبارهما مقومان أساسيان فى تحقيق معدلات صحية سليمة وتجنب حدوث مخاطر صحية للمواطنين وذلك إتساقاً مع المعايير الدولية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية ومكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتى تؤكد على أن الصحة العامة تشمل توفير خدمات المياه والصرف الصحى [2] باعتبارهما من مؤشرات الصحة العامة ومن هذه المؤشرات على سبيل المثال كمية المياه النقية لكل مواطن، نسبة عدد السكان المتمتعين بمرافق صرف صحى متميز فى المناطق الحضرية/الريفية وغيرها من المؤشرات.

---

[1] تدرج نفقات خدمة الدين العام لاجهزة الموازنة العامة للدولة ضمن قطاع الخدمات العامة ولا توزع على القطاعات الوظيفية حيث أن وزارة المالية هى المنوط بها إدارة هذا الانفاق من خلال إصدار الأذون والسندات لتمويل عجز الخزانة العامة للدولة.

[2] منظمة الصحة العالمية، الأمم المتحدة- مكتب المفوض السامى لحقوق الانسان، نحو مستقبل حضرى أفضل الحق فى المياه، صحفة الوقائع رقم ٣٥ .

والجدول التالى يوضح النسب الدستورية وحجم الإنفاق بمشروع الموازنة المعروض لكل قطاع من القطاعات ألاربع المشار إليها :

المبالغ بالمليون جنيه

القطاع	النسبة وفق الدستور	المخصص بالمشروع	النسبة للناتج المحلى الإجمالى
التعليم قبل الجامعي	%٤,٠	١٤١،٠٥٧	%٤,١
التعليم العالي	%٢,٠	٦٨،١٥٥	%٢,٠
الصحة	%٣,٠	١٠٥،٢١٧	%٣,١
البحث العلمي	%١,٠	٣٥،٤١٥	%١,٠
الإجمالى العام	%١٠,٠	٣٤٩،٨٤٤	%١٠,٣

(ب) دفع النشاط الإقتصادى والتشغيل:

١. زيادة مخصصات الإستثمارات الحكومية:

- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الحكومى بما يتيح للدولة موارد اضافية تمكنها من زيادة الإستثمارات على الخدمات العامة من صحة وتعليم، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية كالطرق والكبارى وشبكات الكهرباء والغاز والمياه والصرف الصحى والمواصلات العامة وتطوير العشوائيات وزيادة وحدات الإسكان الإجتماعى، خاصة وأن تلك الإستثمارات لها دور كبير فى توليد فرص العمل للشباب وكذلك زيادة القدرة الكامنة للإقتصاد المصرى.
- تساهم تلك الإستثمارات فى إستكمال تنفيذ المشروعات الكبرى وفى مقدمتها مشروعات الطرق وإستصلاح الأراضى والإسكان منخفض التكاليف وتطوير العشوائيات ومترو الأنفاق وتطوير السكك الحديدية، وغيرها.

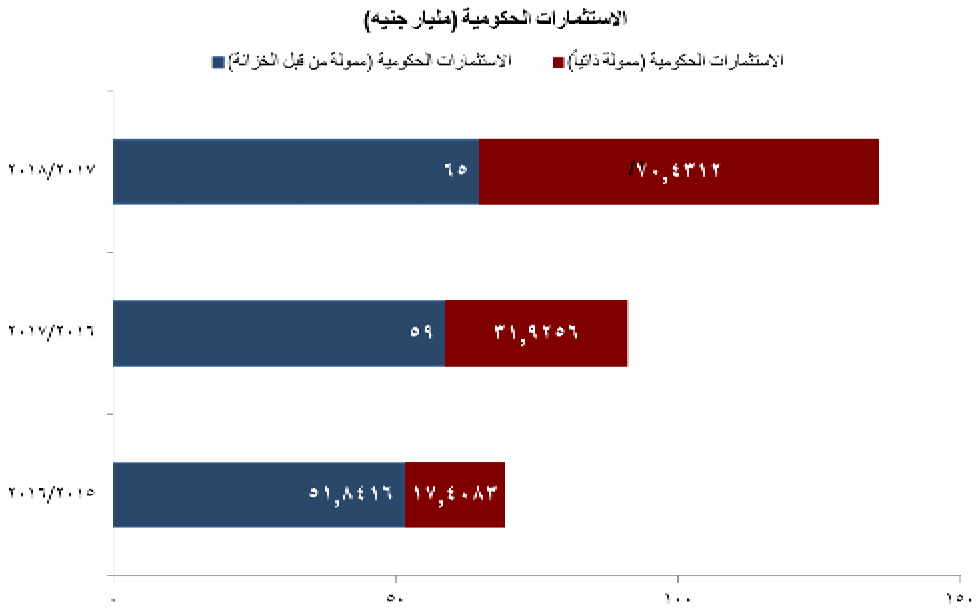

١/ تشمل الاستثمارات الحكومية لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ مبلغ ٣٢,٩مليار جنيه استثمارات الاسكان الاجتماعى الممولة تمويل ذاتى

- من المتوقع أن تصل الموازنة الإستثمارية فى مشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى نحو ١٣٥,٤ مليار، منها نحو ٦٥ مليار جنيه ممولة من موارد الخزانة العامة بزيادة ١٨,٦% عن متوقع العام الجارى والباقى فى صورة منح وقروض وتمويل ذاتى. ويهدف مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى الحفاظ على معدل مرتفع للإستثمارات الحكومية لتطوير وتحديث البنية الأساسية، وبما يتفق مع القدرة الإستيعابية والتنفيذية للجهات المنفذة، بالإضافة إلى إعطاء أولوية لإستكمال تنفيذ المشروعات السابق البدء بها سواء المشروعات الخدمية أو المشروعات القومية الكبرى.

٢. تطوير أداء منظومة الإدارة الضريبية:

تستهدف الحكومة فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ إلى تطوير أداء المنظومة الضريبية من خلال:

- الإستقرار الضريبى والعمل على توسيع القاعدة الضريبية بما يزيد من مـــوارد الدولة.
- تفعيل والتوسع في تنفيذ قانون إنهاء المنازعات الضريبية.
- الإنتهاء من قانون موحد لتبسيط المعاملـــة الـــضريبية للمنـــشآت المتوســـطة والصغيرة.
- الإنتهاء من إعداد قانون توحيد الإجراءات الضريبية وبما يساهم فـــي وجـــود إتساق كامل بين الإجراءات الضريبية المتبعة مـــن قبـــل مـــصلحة الـــضرائب المصرية (ضريبة الدخل والقيمة المضافة).
- تحسين الإدارة الضريبية ورفع كفاءتها والعمل على تبسيط الإقرارات الضريبية لتقليل المنازعات.

٣. تطوير وتحسين المنظومة الجمركية من خلال تنفيذ المرحلة الرابعة من مـــشروع الكشف بالأشعة على الحاويات فى المنافذ الجمركية والانتهاء من وضـــع قـــانون جديد للجمارك يساهم في محاربة التهرب الجمركي واتبـــاع أفـــضل الممارســـات الدولية التي تضمن سرعة نفاذ السلع من وإلى السوق المصرى.

(ج) العمل على تحسين كفاءة الإنفاق العام:

١. تنويع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام:

- تعتمد سياسة وزارة المالية على تنويع مصادر التمويل بين المحلى والخـــارجى للحد من تأثير إرتفاع أسعار الفائدة فى السوق المحلى على خدمة الدين وذلـــك من خلال الإستفادة من وسائل تمويل ميسره (منخفض التكاليف وطويل الاجل) من المؤسسات الدولية أو الأسواق الدولية. بالإضافة إلى إستهداف تمديد آجال إصدارات أذون وسندات الخزانة إلـــى آجـــال أطـــول، ومـــع توســـيع قاعـــدة المستثمرين وبما يسهم فى تحقيق خفض تدريجى فى تكلفة خدمة الدين العـــام، وذلك من خلال جذب المؤسسات الإستثمارية للإكتتاب في أذون وسندات الخزانة في السوق المحلية.

- وتعمل وزارة المالية على إستحداث أدوات تمويلية جديدة مثل الصكوك، وتنشيط السوق الثانوية للسندات.

٢. ترشيد دعم الطاقة:

- تشهد موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ مواصلة الجهود لرفع كفاءة الإنفاق العام من خلال ترشيد دعم الطاقة وتوجيه جزء من الوفر المالى المحقق لتمويل برامج الحماية الإجتماعية الأكثر كفاءة فى إستهداف الطبقات الأولى بالرعاية إلى جانب خفض العجز ومعدلات الدين العام وبما يمكن الدولة من إعادة توجيه مواردها لصالح التنمية الإقتصادية والبشرية والإجتماعية بدلاً من سداد فوائد الديون.
- تم إدراج نحو ١١٠ مليار جنيه لدعم المواد البترولية للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ فى ضوء إرتفاع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه بالإضافة إلى إرتفاع أسعار البترول العالمية وهو ما يؤدى إلى زيادة تكلفة إتاحة المواد البترولية.

- تعتزم الحكومة المضى قدماً فى إصلاح منظومه دعم المواد البترولية على المدى المتوسط فى قطاع الطاقة باعتباره إصلاح ضروري لإزالة التشوهات السعرية داخل الإقتصاد التى أدت إلى جذب إستثمارات كثيفة إستخدام رأس المال والطاقة على حساب استثمارات أعلى كثافة من جهة التشغيل. فضلاً عن آثاره السلبية على البيئة. وتشمل هذه الإصلاحات:

  - تطبيق المنظومة الجديدة للبطاقات الذكية فى توزيع المنتجات البترولية بهدف مكافحة تهريب المنتجات المدعومة ومنع التسرب.
  - تحقيق أفضل إستهداف لمستحقي الدعم على المدى المتوسط.
  - إجراء إصلاحات مالية وهيكلية للهيئة المصرية العامة للبترول لتعظيم العائد فى قطاع البترول بما يدعم موارد الموازنة العامة للدولة ويساهم فى تمويل البرامج الإجتماعية وتحقيق الإستدامة المالية ومعالجة الإختلالات.

- تم إدراج نحو ٣٠ مليار جنيه لدعم الكهرباء خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ بما يضمن تغطية العجز المالى لدى شركات الكهرباء الناتج عن بيع التيار الكهربائى بأقل من تكلفته وبما يتسق مع برنامج إعادة هيكلة تعريفة دعم الكهرباء.
- إستكمال رفع كفاءة محطات توليد الكهرباء وشبكة نقل وتوزيع الكهرباء وفتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة فى إنتاج الكهرباء وتشجيع الإستثمار فى مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة وبما يعود بمردود إيجابى على خفض التكاليف وتوفير الطاقة اللازمة لدعم خطة التنمية.

٣. تحقيق الإنضباط المالى والإدارى ورفع كفاءة الإنفاق الحكومى:

فى ضوء المستجدات الاقتصادية، ولمواكبة إجراءات ضبط الإنفاق العام، فسوف تقوم وزارة المالية فى أعقاب صدور قانون ربط الموازنة العامة للدولة، بتقديم مشروع قرار لتحقيق الإنضباط المالى و الإدارى ورفع كفاءة الإنفاق الحكومى وذلك على نحو جديد كلياً وبما يُسهل على الجهات الإدارية تطبيقه. وستراعى وزارة المالية عند إعداد مشروع القرار ما يلى:

- تقسيم و تبويب القرار وفقاً للموضوعات لسهولة الإسترشاد به وتنفيذه.
- إضافة كافة المستجدات من قرارات رئيس مجلس الوزراء، وقرارات مجلس الوزراء ذات الصلة والصادرة عن جلساته المختلفة خلال السنوات التالية على صدور قرار رقم ٨٠٠ لسنة ٢٠١٢.
- إضافة جزء خاص بالشراء من المنتج المحلى بما يتوافق مع قانون تفضيل المنتج المصرى رقم (٥) لسنة ٢٠١٥.
- صياغة القرار على نحو يحقق الإستدامة وعدم اللجوء إلى إصدار قرار جديد مع صدور قانون ربط الموازنة العامة للدولة فى بداية كل عام مالى، وإنما يقتصر الأمر على تعديل بعض المواد اذا دعت الضرورة إلى ذلك.

٤. ميكنة العمليات الحكومية:

- تلتزم وزارة المالية خلال موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨ باستكمال ما بدأته خلال عام ٢٠١٦، فيما يتعلق بتطوير النظم الإلكترونية داخل الوزارة، وذلك لإنجاز كافة الأعمال المالية والمحاسبية والتنظيمية وإتاحة بيانات لمتخذي القرار وخلق مناخ إستثماري جاذب، ومن اهم هذه المنظومات الإلكترونية هى:

- **نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS**: المختصة بإعداد ومراقبة تنفيذ الموازنة إلكترونياً وذلك من خلال ميكنة الوحدات الحسابية.
- **المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد TSA**: وهى مختصة بتفعيل كافة عمليات الدفع الإلكتروني الحكومي من خلال حساب الخزانة الموحد المفتوح في البنك المركزي وإعداد موقف مالي لحظي وإلغاء العمل بالشيكات الحكومية الورقية.
- **مركز الدفع والتحصيل الإلكتروني لوزارة المالية**: وهو مختص بتنفيذ جميع عمليات الدفع والتحصيل الحكومي بطريقة إلكترونية باستخدام أوامر الدفع والتوقيع الإلكتروني.

٥. تطوير وتحديث طريقة إعداد وعرض الموازنة العامة للدولة:

فى إطار حرص وزارة المالية على تطوير أدواتها المالية وعلى الأخص طريقة إعداد الموازنة العامة وعرضها وفقاً لأحدث الأسس العالمية ومدعومة من مجلسكم الموقر فجارى إتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لإعداد الموازنة العامة المرتكزة على البرامج وذلك من خلال إستصدار قرار من مجلس الوزراء بإنشاء وحدة مركزية لموازنة البرامج والأداء بوزارة المالية تكون هى المنوط بها التنسيق مع الوحدات التى سوف تنشأ فى الوزارات الأخرى لهذا الشأن، مما يعطى مجالاً أفضل للمتابعة والتقييم كما يخدم المساءلة بشأن مؤشرات الأداء ومخرجات الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمى على وجه الخصوص.

٦. إصلاحات هيكلية أخرى:

- **تطوير منظومة المشتريات الحكومية:**

Ø **إعداد مشروع قانون جديد للتعاقدات الحكومية (قانون المناقصات والمزايدات):** وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون جديد للمشتريات والتعاقدات الحكومية يتوخى إرساء مبادىء الثقة فى التعامل بين كافة الأطراف، ويحقق معايير الإنفاق الكُفء للمال العام، ويُعلى من فكرة تحقيق المصلحة العامة بمفهومها الأرحب الذى يشمل مصلحة المواطن، وكافة فئات المجتمع ومنها مجتمع الأعمال، والحكومة، ويدعم سياسة اللامركزية، ويتبنى الإعتماد على وسائل حديثة تساير التقدم التكنولوجى فى تسجيل الموردين والشراء والدفع الإلكترونى، ويشجع تطبيق الحلول الإبتكارية فى التعاقد على الأعمال الإستشارية بمنهجية مناسبة، وينشر المفاهيم والمعايير المجتمعية الحديثة كالحفاظ على البيئة، وترشيد الطاقة، والأخلاقيات، وغيرها.

Ø **ومن أهم التعديلات المقترحة على قانون المناقصات والمزايدات رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨، والتى من شأنها تحسين الخدمات العامة ما يلى:**

- إضافة طريقتين جديدتين للشراء هما: المناقصة على مرحلتين، وطلب تقديم الإقتراحات، وذلك للحالات التى يتعذر فيها على الجهات الحكومية التحديد الفنى الكامل للمواصفات بسبب الطبيعة المركبة لبعض الأصناف والأعمال والخدمات والمشاريع التى يتطلب تنفيذها حلولاً فنية غير تقليدية لتحقيق معايير أداء معينة أو نتائج لحل مشكلات محددة.
- التحول إلى تلقى الخدمات بديلاً عن شراء المنقولات (من خلال إستئجار المنقولات ذات الطبيعة الخاصة).
- خفض قيمة خطاب الضمان الإبتدائى إلى ما لا يزيد عن نسبة ١,٥% من القيمة التقديرية للعملية.

- التأهيل المسبق للموردين ومقدمى الخدمات والمقاولين.
- إعتماد شروط نموذجية لكل من توريد السلع والتعاقد على الأشغال والخدمات لتكون جزءاً من القانون أسوة بمشروع العقد النموذجى، وذلك لمساعدة أجهزة الدولة والقطاع الخاص في سرعة طرح المشاريع وإعداد العروض وتقليل نسبة المخاطر على الجهات الإدارية.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية قد أتاحت الفرصة لمجتمع الأعمال والمؤسسات الدولية لإبداء الرأى بشأن هذه المقترحات، وفتح حوار موسع حولها. وجدير بالذكر أن قسم التشريع بمجلس الدولة قد إنتهى فى يناير ٢٠١٧ من مراجعة القانون وجارى التوافق بينه وبين بعض التشريعات الأخرى ذات الصلة ومن ضمنها القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ بشأن تفضيل المنتجات المصرية فى العقود الحكومية وسوف يتم إحالة مشروع القانون لمجلسكم الموقر لمناقشته.

- تطوير مكتب متابعة التعاقدات الحكومية:

تستهدف وزارة المالية تحسين مناخ الأعمال وتحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة والمتعاملين من القطاع الخاص مع الجهات الإدارية على مستوى الدولة وذلك من خلال تطوير المنظومة الحالية المعنية بالنظر فى الشكاوى المتعلقة بتطبيق أحكام قانون المناقصات والمزايدات. وتستهدف الوزارة من إعادة هيكلة مكتب متابعة التعاقدات الحكومية الحالى تطوير إجراءات العمل به بما يتوافق مع معايير الحوكمة والإنصاف وتوفير عناصر بشرية للعمل به تتسم بالكفاءة والقدرة على إتخاذ قرارات مُنصفه لمن يتقدم بالشكوى ضد قرارات الجهة المتعاقدة الغير صائبة بشكل حيادى ومستقل وفي غضون فترة زمنية ملائمة.

- **التخطيط الإستراتيجي:**

انتهت وزارة المالية من عقد سلسلة من ورش العمل لوضع خطة إستراتيجية للوزارة لمدة ثلاث سنوات كجزء من إستراتيجية مصر ٢٠٣٠، وتم التوصل فيها إلى وضع أهداف محددة وواقعية ومرتبطة بإطار زمنى لإنجازها، مع وضع مؤشرات قياس النتائج، وتحديد مهام كل قطاع وإدارة ودورهم في تحقيق النتائج المرجوة. وتعد هذه التجربة تجربة رائدة للوزارة ولأجهزة الدولة نظراً لمشاركة جميع قيادات الوزارة العليا والوسطى والجهات التابعة لها في إعداد الخطة وهم من سيكون عليهم العمل على تفعيلها، حيث سيتم إجراء متابعة وتقييم للأداء كل ثلاثة أشهر للوقوف على مدى التقدم في التنفيذ. كما سيتم إفادة كافة العاملين بالوزارة والجهات التابعة لها بالخطة الإستراتيجية التي تم وضعها في ورش العمل المشار إليها لمزيد من الشفافية وكذا إيماناً بأهمية إشراك كافة العاملين عند تبنى مبادرات الإصلاح وتحويلها إلى واقع ملموس.

- **تعزيز الشفافية والتواصل:**

- **عقد أول لقاء مجتمعى بالمحافظات فى مكتبة الإسكندرية بالتعاون مع كل من وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ووزارة التنمية المحلية، وممثلين عن الجهاز الإداري لمحافظة الإسكندرية ومنظمات المجتمع المدنى، لتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية وإتاحة المعلومات فيما يتعلق بإعداد ومتابعة تنفيذ الموازنة العامة للدولة.**
- **يتم حاليا العمل على إطلاق موقع إلكترونى تفاعلي بالتعاون مع مكتب تكنولوجيا المعلومات بالوزارة لإتاحة البيانات التفصيلية للموازنة العامة للدولة؛ بحيث يسهل حصول المستخدمين الرئيسيين على بيانات المالية العامة بشكل قابل للبحث الإلكتروني والنقل على البرامج المتاحة لقراءة الجداول والبيانات وتحليلها.**
- **اصدار كل من البيان التمهيدى ما قبل الموازنة فى مارس من كل عام وموازنة المواطن فى شهر سبتمبر.**

خامساً: المخاطر المالية لمشروع موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧:

(أ) تغير الإفتراضات الإقتصادية (مخاطر مالية محلية وعالمية):

- بالرغم من توقع مواصلة الإقتصاد العالمى التعافى، الا أنه ما زال عرضة لعدد من المخاطر التى قد تؤثر سلباً على أداء الإقتصاديات المتقدمة والناشئة على حد سواء. حيث تشهد عدد من الإقتصاديات الكبرى تحولات سياسية واقتصادية قد يكون لها تداعيات مختلفة خاصة على أسعار الفائدة وأسعار الصرف وحركة التجارة العالمية. هذا إلى جانب عدم وضوح تداعيات إستمرار أعباء المديونيات العامة والخاصة فى منطقة اليورو، وخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبى. غير أن الإتجاه المتزايد نحو تبنى سياسات تجارية حمائية من الممكن أن يؤثر سلباً على فرص النمو والتشغيل فى عدد من الدول المتقدمة والنامية، بالإضافة إلى تزايد المخاطر المالية فى ضوء التشوهات فى أسعار الأصول وارتفاع أسعار العقارات فى عدد من الدول وتقلبات ملموسة فى أسواق الصرف بالتزامن مع تباين مسارات السياسة النقدية ما بين الأسواق المتقدمة خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى.
- يشكل إحتمال تغير الإفتراضات الإقتصادية الداخلية والخارجية أحد أهم مصادر المخاطر المالية خلال تنفيذ موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧. لذا فقد تم إعداد الإفتراضات الإقتصادية الرئيسية لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ بشكل حذر وبما يضمن التحوط والقدرة على مواجهة أية إنحرافات عن التقديرات المستهدفة، ولكن المستهدفات المالية قد تتاثر بوجود أى تغيرات كبيرة فى الإفتراضات التالية:

١. معدلات النمو:

- يعد معدل النمو أحد أهم الإفتراضات الرئيسية التى تبنى عليها العديد من بنود الموازنة العامة مثل تقديرات الإيرادات الضريبية والجمركية والإستثمارات. وبالتالى فخطر تباطؤ معدلات النمو الإقتصادى عن المعدلات المقدرة في الموازنة العامة سواء كان ناتجاً عن أسباب محلية أو لتباطؤ معدلات نمو الإقتصاد العالمى قد يؤثر سلباً على أداء النشاط الإقتصادى مما له من أثر مباشر على تغيير المستهدفات المالية مثل مستهدف العجز الكلى والأولى وبالتالى مستهدفات الدين العام.
- على الرغم من التحسن الطفيف في معدلات نمو الإقتصاد العالمى لتحقق نحو ٣,٣% في عام ٢٠١٨ مقارنة بـ٣% خلال عام ٢٠١٧، إلا أن هذه المعدلات لا تزال منخفضة نسبياً مما قد يشكل خطر على أداء الموازنة العامة ومعدلات نمو النشاط الإقتصادى.

٢. التجارة العالمية:

وفى نفس السياق، فمن المتوقع إستمرار ضعف معدلات نمو التجارة العالمية لتحقق نحو ٣,٣% و٣,٧% خلال عامى ٢٠١٧ و٢٠١٨ على التوالى، حيث من المتوقع أن يؤثر هذا التباطؤ على حصيلة الإيرادات العامة خاصة المتحصلات من كل من قناة السويس، والضرائب الجمركية، والضرائب على الواردات والصادرات، وتحقيق نمو محدود لصادرات السلع والخدمات، مما سيكون له أثر سلبى على قدرة الإقتصاد المصرى على التعافى خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧.

٣. سعر الصرف:

نظراً لتبنى مصر سياسة سعر صرف مرنة منذ نوفمبر ٢٠١٦ فمن المحتمل أن يؤدى أى تحرك فى زيادة سعر الصرف أثناء التنفيذ مقارنة بتقديرات سعر الصرف عند إعداد الموازنة إلى مخاطر على عدة بنود أساسية فى الموازنة العامة للدولة مثل الجمارك والمواد البترولية والغذائية وضرائب البنك المركزى وضرائب الأذون والسندات.

٤. أسعار الفائدة:

- قد تتجه دول كثيرة إلى تبنى سياسات نقدية إنكماشية خلال المرحلة المقبلة لخفض معدلات التضخم وهو ما قد يترتب علية رفع أسعار الفائدة بنحو ٠,٥٠-٠,٧٥ نقطة مئوية، ومن ثم بلوغها مستوى ١,٥٠% خلال العام الحالى ٢٠١٦/٢٠١٧. الأمر الذى سيكون له تأثيراً سلبياً على الإقتصاد المصرى متمثلاً فى نقص حجم المعروض من النقد الأجنبى وبالتالى إستمرار تراجع قيمة الجنيه المصرى أمام الدولار.
- قد تؤدى السياسة النقدية التقشفية للإدارة الأمريكية إلى تضييق أوضاع التمويل الخارجى فى الوقت الذى تتجه فيه مصر لإصدار سندات بالعملة الأجنبية للوفاء باحتياجات تمويل العجز فى الموازنة العامة ولتنويع مصادر التمويل، مما يمثل خطر إرتفاع تكلفة الإقتراض عن المتوقع في موازنة العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨.

٥. الأسعار العالمية للنفط:

من المتوقع أن تتحرك مستويات الأسعار العالمية للنفط فى مستوى ٥٥ دولار للبرميل خلال عام ٢٠١٧. أما فى عام ٢٠١٨ فمن المتوقع مواصلة الإرتفاع لكن بوتيرة أبطأ لتصل إلى مستوى ٥٧ دولار للبرميل. الأمر الذى سيكون له مردود سلبى على الموازنة العامة للدولة من خلال الحد من الموارد المتاحة لتعزيز الإنفاق الرأسمالى والإجتماعي. الأمر الذي ينطبق أيضاً على أسعار القمح و المواد الغذائية في ضوء الإرتفاعات التى تشهدها الأسعار العالمية مما سيكون له تأثير مباشر على زيادة مخصصات الدعم للمواد البترولية والكهرباء.

(ب) الإلتزامات المحتملة (الضمانات والإلتزامات المالية):

تعتبر الإلتزامات المحتملة من مصادر المخاطر المالية وهى تتمثل فى إلتزامات مالية غير مؤكدة الحدوث وغير محددة القيمة والتوقيت تنشأ نتيجة أحداث ماضية وقد يترتب عليها تدفقات نقدية خارجة من الخزانة العامة للدولة فى حال وقوع أو عدم وقوع حدث فى المستقبل ليس تحت سيطرة وزارة المالية.

١. القروض والتسهيلات المضمونة من الخزانة العامة:

- تقوم وزارة المالية بإصدار الضمانات التى تمكن الجهات المملوكة للدولة من الحصول على قروض من المؤسسات المالية المحلية أو الخارجية وكذلك تسهيلات من الموردين لتمويل المشروعات القومية والمرافق العامة.
- حيث قد لا يرغب المقرض أو الشريك التجاري في تحمُّل درجة المخاطرة في حال عدم وجود ضمانة من وزارة المالية ، كما تنخفض تكلفة التمويل على الجهة المملوكة للدولة نتيجة ضمان الخزانة العامة للقرض .

- ومن الملاحظ تركز إصدار الضمانات لقطاعي الطاقة (الهيئة العامة للبترول وشركات الكهرباء) والنقل (هيئة قناة السويس) حيث تمثل الضمانات المصدرة لتلك الجهات ٨٣% تقريباً من إجمالي الضمانات القائمة. يوضح الشكل التالى قيمة الضمانات المحلية والخارجية فى نهاية ديسمبر ٢٠١٦ وفقا للجهات:

قيمة الضمانات المحلية والخارجية فى ٢٠١٦/١٢/٣١ موزعة وفقا للجهات

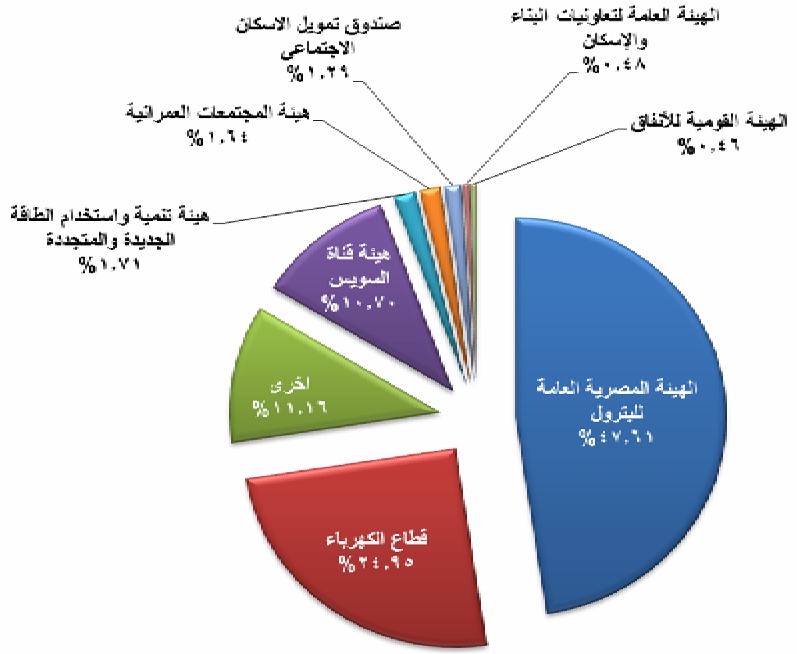

٢. التعويضات المحتمل سدادها لتسوية قضايا التحكيم الدولى:

- قد تضطر الخزانة العامة لسداد تعويضات نتيجة الفصل فى قضايا التحكيم المرفوعة على الحكومة المصرية أو تسويتها وديـاً. ويدرج عند إعداد الموازنة العامة للدولة مخصص للطوارئ تحسباً للمطالبة بالسداد أثناء العام.
- وبالرغم من وجود بعض قضايا التحكيم الدولي مقامة ضد جمهورية مصر العربية متداولة حالياً طرف عدد من الجهات المختلفة، إلا أنه خلال الخمس سنوات الماضية قد إنتهى النزاع فى معظمها لصالح الدولة المصرية. وهو ما يشير إلى أن إحتمالات إضطرار الحكومة لسداد تعويضات تعتبر منخفضة وذلك فى ضوء عدد القضايا التى صدر لها أحكام فى صالح الدولة المصرية فى السنوات السابقة. وبافتراض أن ربع هذه المطالبات ستُسدد على مدار ثلاث سنوات.

٣. الإلتزامات المحتملة الناشئة من مشروعات PPP:

بالإضافة إلى ما سبق، هناك مخاطر إحتمالية تتمثل في حلول القطاع العام محل القطاع الخاص إذا ما أخفق الأخير في تنفيذ تعاقده وانتقال الأعباء المالية المحمل بها المشروع من قبل مؤسسات التمويل للقطاع العام والتزامه بالتشغيل والإدارة والصيانة. ويحد من هذه المخاطر حصول القطاع العام على ضمانات مالية تتناسب مع حجم ونوعية وأهمية المشروع.

- الإجراءات الإصلاحية لتقييم وإدارة المخاطر الناتجة عن الإلتزامات المحتملة:

وإدراكاً من وزارة المالية بضرورة التعامل مع تلك المخاطر المالية الناتجة عن الإلتزامات المحتملة على المدى المتوسط، فقد قامت الوزارة بتطبيق عدد من الإجراءات الإصلاحية الخاصة بتقييم تلك المخاطر للمؤسسات المصرفية وغير المصرفية لتطوير إدارة الإلتزامات وتحجيم درجة المخاطر الناتجة عنها. ويمكن تلخيص هذه الإجراءات فى التالى:

- صدر قرار عن مجلس الوزراء فى مارس ٢٠١٧ بالزام جميع الوزارات قبل التفاوض أو التعاقد على تنفيذ برامج أو أى مشروعات خاصة المشروعات الكبرى ذات الصبغة القومية والتى يترتب عليها ديون او قروض أو أعباء، مراعاة أن يتم التنسيق مع وزارة المالية والعرض على مجلس الوزراء للتأكد من جدواها ومدى حاجة الدولة اليها وما قد يترتب عليها من إلتزامات تتطلب إصدار ضمانات حكومية أو الإقتراض لتمويلها.

- تشكيل لجنة خاصة بالضمانات السيادية تتضمن كافة المتخصصين بوزارة المالية لمتابعة عملية إصدار وتقييم طلبات إصدار الضمانات الجديدة والتأكد من جدوى المشروعات الممولة ومن قدرة الجهات على سداد أقساط وفوائد المديونية المستحقة عليهم.

(ج) إرتفاع حجم المديونية من الأدوات المالية قصيرة الأجل:

أدى زيادة أعباء الدين العام فى الفترة الأخيرة من أدوات التمويل قصيرة الأجل إلى خفض متوسط عمر الدين القابل للتداول المقدر بنحو ١,٨ سنة فى مارس ٢٠١٧، مقارنة بنحو ٢,١ فى يونيو ٢٠١٦. مما يعد من المخاطر المالية وذلك لحتمية إعادة التمويل فى المدى المتوسط فى ظل إرتفاع أسعار الفائدة مما سيكون له أثر على مدفوعات الفوائد واستدامة الدين. وتعمل الحكومة على تنويع مصادر التمويل ومكونات محفظة الدين العام ما بين المحلي والخارجى، وإطالة عُمر الدين المحلي القابل للتداول وتطوير منحنى العائد على الأوراق المالية المحلية.

سادساً: تقديرات الأداء المالى على المدى المتوسط :

- يتطلب تحقيق الإستدامة المالية والإستقرار الإقتصادى خفض العجز الكلى بالموازنة العامة للدولة إلى نحو ٤-٥% خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، آخذاً في الإعتبار تطبيق برنامج إقتصادى متوازن بين الإصلاحات المالية والإقتصادية الهيكلية المطلوب تنفيذها وفى نفس الوقت زيادة الإنفاق على برامج التنمية البشرية خاصة في مجالى التعليم والصحة، وزيادة الإنفاق على إستثمارات البنية الأساسية لتحقيق نقلة في مستوى الخدمات العامة الأساسية أمام المواطنين، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على برامج الحماية الإجتماعية وخاصة للفئات الأولى بالرعاية لتقليل عبء وآثار برنامج الإصلاح الإقتصادى على المواطن.
- تلتزم الحكومة ببرنامج الإصلاح الإقتصادى والذى تم عرضه على مجلس النواب والإتفاق عليه مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وباقى المؤسسات الدولية والذى يشمل عدداً من المستهدفات المالية والنقدية تم تحديدها والإتفاق عليها بهدف تصحيح الإختلالات المالية واختلالات ميزان المدفوعات ودفع معدلات النمو الإقتصادي والتشغيل وبالتالي إستعادة الثقة المحلية والدولية والتي تمثل أهم المكاسب المستهدفة من هذا البرنامج، مع مراعاة الأبعاد الإجتماعية والتنموية. ويأتى تحقيق خفض فى العجز الأولى بنحو ٥-٥,٥ نقاط مئوية على أولوية أجندة الإصلاح المالى بحيث يتحقق فائض أولى بنحو ١,٧-٢% بحلول العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنة بعجز أولى قدره ٣,٥% فى العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦.

- ويسمح خفض عجز الموازنة إلى جانب زيادة معدلات النمو الإقتصادى فى تحسن مؤشرات الدين العام (محلى وخارجى) ليصل إلى نحو ٨٥%-٩٠% خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، وذلك إرتباطاً بإستمرار تطبيق إجراءات الضبط المالى وبما يسهم في توجيه موارد الدولة للإنفاق التنموى بدلاً من خدمة أعباء الدين.
- يتطلب ذلك إستمرار تنفيذ الإجراءات الإصلاحية في مجالات السيطرة على الأجور وترشيد الإنفاق غير الفعال فى دعم المواد البترولية والعمل على زيادة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وتحقيق أعلى عائد على أصول الدولة، حيث أنه فى غياب هذه الإصلاحات يمكن أن يرتفع العجز الكلى للموازنة العامة خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى نحو ١٣% من الناتج المحلى الإجمالى، وإرتفاع الدين العام الحكومى إلى نحو ١٠٩% من الناتج المحلى الإجمالى وهى مؤشرات لا تحقق الإستدامة المالية للدولة والإستقرار اللازم للسيطرة على معدلات نمو الأسعار وايجاد بيئة مناسبة لنمو النشاط الإقتصادى.

تقديرات المسار الأساسى والإصلاحي للعجز الكلى ودين أجهزة

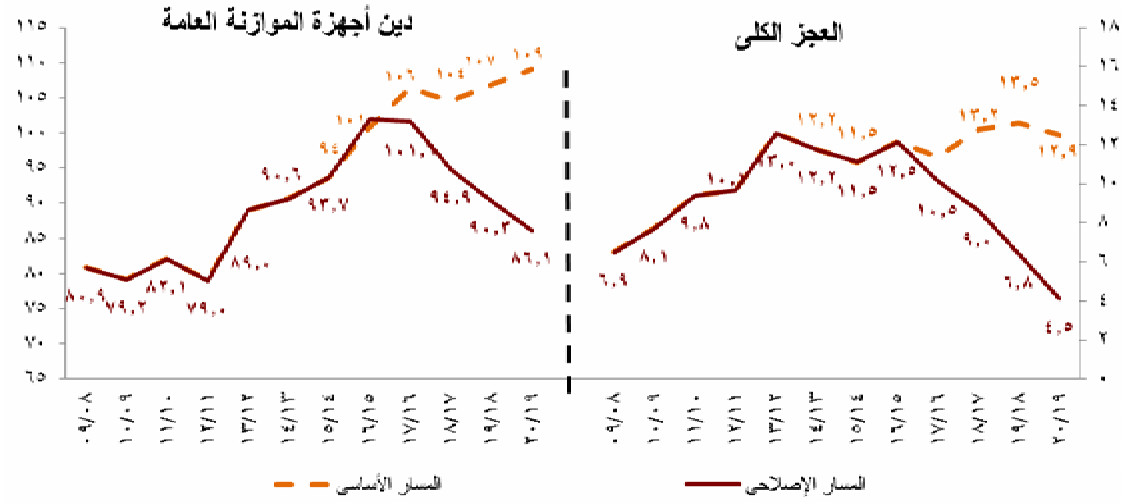

وتتمثل أهم الإجراءات الإصلاحية المطلوبة على المدى المتوسط لتحقيق الضبط المالى فى:

- **زيادة الموارد الضريبية للدولة من خلال تحسين كفاءة النظم الضريبية وإنتظام المجتمع الضريبى وتوسيع القاعدة الضريبية، والتركيز على سد منافذ التخطيط والتهرب الضريبى، وتحسين أداء الحصيلة من بعض الأنشطة بما يساهم في زيادة نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلى الإجمالى إلى النسب المتعارف عليها عالمياً بالنسبة للدول النامية والناشئة [1].**
- **تعظيم موارد الدولة الأخرى غير الضريبية من فوائض الهيئات والشركات المملوكة للدولة.**
- **التخارج من دعم الكهرباء مع إستمرار توفير الحماية للفئات المستهدفة.**
- **ترشيد دعم المنتجات البترولية وقصر الدعم على بعض الإستخدامات التى تمس محدودى الدخل في أضيق الحدود، وإستبداله تدريجياً بالدعم النقدى للفئات المستهدفة.**
- **السيطرة على معدلات نمو السكان.**
- **إصلاح نظام المعاشات بما يضمن إستدامته المالية وتحسين أحوال أصحاب المعاشات.**
- **رفع كفاءة نظم إدارة المالية العامة للدولة للسيطرة على عدم تجاوز الإعتمادات المدرجة والتركيز على إستخدام موارد الدولة لتحقيق أفضل عائد من الإنفاق الحكومى الذى ينعكس بشكل يشعر به المواطنون في مستوى الخدمات المقدمة لهم.**

---

[1]/ يبلغ متوسط نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلى الإجمالى نحو ٢٥% فى الدول النامية والناشئة.

- **كما تستهدف الحكومة زيادة معدلات النمو الإقتصادى على المدى المتوسط لمستوى ٥,٥ - ٦% بما يسهم فى زيادة فرص العمل الجديدة المتولدة وخفض معدلات البطالة لتصل إلى حدود ٩ - ١٠% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠. ويتطلب ذلك رفع معدلات الإدخار القومى إلى نحو ١٧ - ١٨% من الناتج المحلى الإجمالى لتتقارب مع معدلات الإستثمار المستهدفة عند ١٦ - ١٧% من الناتج المحلى الإجمالى التى تسمح بتوسيع الطاقة الإنتاجية ورفع معدلات التشغيل.**

الفصل الثانى

البيانات التحليلية
لمشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧

أتشرف أن ألقى الضوء على أهم جـوانب وتفاصيل مـشروع الموازنـة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧.

	مليون جنيه
• قدر إجمالى المصروفات بمبلغ	١،٢٠٦،٠٣٠
• وقدر إجمالى الإيـرادات بمبلغ	٨٣٤،٦٢٢
• ومن ثم فإن العجز النقدى للموازنة قدر بمبلغ	٣٧١،٤٠٨
• وبإضافة أثر صافى حيازة بعض العمليات الرأسمالية المقـدر بمبلغ	١،٤٠٨-
• يكون العجز الكلى لمشروع الموازنة	٣٧٠،٠٠٠

ويشكل العجز الكلى المشار إليه نسبة ٩,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالى المتوقع فى السنة المالية المقبلة.

ويوضح الجدول التالى تقديرات المصروفات والإيرادات والعجز وفقاً لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بالموازنة والتقديرات الأولية لنتائج السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، و بالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٤/٢٠١٣ وحتى ٢٠١٦/٢٠١٥:

جدول رقم (١)
المصروفات والإيرادات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦		التغير	الوزن النسبى %	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣
	مشروع موازنة (١)	موازنة (٢)	متوقع (٣)	(١-٣)		فعلى		
المصروفات العامة	١،٢٠٦،٠٣٠	٩٧٤،٧٩٤	٩٩٤،٤٠٥	٢١١،٦٢٤		٨١٧،٨٤٧	٧٣٣،٣٥٠	٧٠١،٥١٤
١ - الأجور وتعويضات العاملين	٢٣٩،٥٥٥	٢٢٨،٧٣٦	٢٢٢،٧٣٥	١٦،٨٢٠	٢٠	٢١٣،٧٢١	١٩٨،٤٦٨	١٧٨،٥٨٩
٢ - شراء السلع والخدمات	٥١،٥٦٥	٤٢،٣٠٢	٣٩،٧٥٣	١١،٨١٢	٤	٣٥،٦٦٢	٣١،٢٧٦	٢٧،٢٤٧
٣ - الفوائد	٣٨٠،٩٨٦	٢٩٢،٥٢٠	٣٠٣،٨٧٩	٧٧،١٠٧	٣٢	٢٤٣،٦٣٥	١٩٣،٠٠٨	١٧٣،١٥٠
٤ - الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٣٣٢،٧٢٧	٢٠٦،٤٢٤	٢٧٨،٤٦٤	٥٤،٢٦٣	٢٨	٢٠١،٠٢٤	١٩٨،٥٦٩	٢٢٨،٥٧٩
٥ - المصروفات الأخرى	٦٥،٧٦٥	٥٨،١٠٠	٥٨،٦٤٦	٧،١١٩	٥	٥٤،٥٥١	٥٠،٢٧٩	٤١،٠٦٨
٦ - شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	١٣٥،٤٣١	١٤٦،٧١١	٩٠،٩٢٧	٤٤،٥٠٤	١١	٦٩،٢٥٣	٦١،٧٥٠	٥٢،٨٨٢
الإيرادات العامة	٨٣٤،٦٢٢	٦٦٩،٧٥٦	٦٤٣،٨٤٢	١٩٠،٧٨١		٤٩١،٤٩٢	٤٦٥،٢٤١	٤٥٦،٧٨٨
١ - الإيرادات الضريبية	٦٠٣،٩١٨	٤٣٣،٣٠٠	٤٥٨،٠٤٨	١٤٥،٨٧٠	٧٢	٣٥٢،٣١٥	٣٠٥،٩٥٧	٢٦٠،٢٨٩
٢ - المنـــــح	١،١٤٣	٢،٢١٣	١،٦٢٩	٤٨٦-	٠	٣،٥٤٦	٢٥،٤٣٧	٩٥،٨٥٦
٣ - الإيرادات الأخرى	٢٢٩،٥٦١	٢٣٤،٢٤٣	١٨٤،١٦٥	٤٥،٣٩٦	٢٨	١٣٥،٦٣٠	١٣٣،٨٤٧	١٠٠،٦٤٢
العجز (الفائض) النقدى (المصروفات - الإيرادات)	٣٧١،٤٠٨	٣٠٥،٠٣٨	٣٥٠،٥٦٣	٢٠،٨٤٥		٣٢٦،٣٥٦	٢٦٨،١٠٩	٢٤٤،٧٢٧
صافى حيازة الأصول المالية	١،٤٠٨-	١٤،٤٢٢	٧،٦٦٧	٩،٠٧٥-		١٣،١٣٩	١١،٣٢١	١٠،٧١٣
العجز (الفائض) الكلى	٣٧٠،٠٠٠	٣١٩،٤٦٠	٣٥٨،٢٣١	١١،٧٦٩		٣٣٩،٤٩٥	٢٧٩،٤٣٠	٢٥٥،٤٣٩
العجز (الفائض) الأولى	١٠،٩٨٦-	٢٦،٩٤٠	٥٤،٣٥١	٦٥،٣٣٨-		٩٥،٨٦٠	٨٦،٤٢٢	٨٢،٢٨٩
الناتج المحلى الإجمالى	٤،١٠٦،٩٨٥	٣،٢٤٦،٥٣٤	٣،٤٠٧،٧٢١			٢،٧٠٨،٥٠٠	٢،٤٢٩،٨٠٠	٢،١٠١،٩٠٠
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى	٢٠,٣٪	٢٠,٦٪	١٨,٩٪			١٨,١٪	١٩,١٪	٢١,٧٪
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلى	٢٩,٤٪	٣٠,٠٪	٢٩,٢٪			٣٠,٢٪	٣٠,٢٪	٣٣,٤٪
نسبة العجز(الفائض) النقدى إلى الناتج المحلى	٩,٠٪	٩,٤٪	١٠,٣٪			١٢,٠٪	١١,٠٪	١١,٦٪
نسبة العجز (الفائض)الكلى إلى الناتج المحلى	٩,٠٪	٩,٨٪	١٠,٥٪			١٢,٥٪	١١,٥٪	١٢,٢٪
نسبة العجز (الفائض) الأولى إلى الناتج المحلى[١/]	٠,٣٪-	٠,٨٪	١,٦٪			٣,٥٪	٣,٦٪	٣,٩٪
نسبة إجمالى الدين للناتج المحلى	٩٤,٩٪	٩٠,٠٪	١٠١,٦٪			١٠٢,٠٪	٩٣,٧٪	٩٠,٦٪

[١/] يمثل العجز الكلى مطروحاً منه الفوائد

الإستخدامات

تبلغ تقديرات الإستخدامات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ١،٤٨٨ مليار جنيه (٣٦,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) موزعة على ثلاثة مكونات رئيسة هى:

- **المصروفات وتبلغ ١،٢٠٦ مليار جنيه بنسبة ٢٩,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى.**
- **حيازة الأصول المالية وتبلغ ١٦,٦ مليار جنيه بنسبة ٠,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى.**
- **سداد أقساط القروض وتبلغ ٢٦٥,٤ مليار جنيه بنسبة ٦,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى.**

ويوضح الجدول التالى الإستخدامات المشار إليها:

جدول رقم (٢)
الإستخدامات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٧/٢٠١٦		التغير		٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣
	مشروع موازنة	الوزن النسبى ٪	الموازنة	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
المصروفات العامة										
١ - الأجور وتعويضات العاملين	٢٣٩،٥٥٥	١٦,١	٢٢٨،٧٣٦	١٨,٢	١٠،٨٢٠	٤,٧	٢٢٢،٧٣٥	٢١٣،٧٢١	١٩٨،٤٦٨	١٧٨،٥٨٩
٢ - شراء السلع والخدمات	٥١،٥٦٥	٣,٥	٤٢،٣٠٢	٣,٤	٩،٢٦٣	٢١,٩	٣٩،٧٥٣	٣٥،٦٦٢	٣١،٢٧٦	٢٧،٢٤٧
٣ - الفوائد	٣٨٠،٩٨٦	٢٥,٦	٢٩٢،٥٢٠	٢٣,٣	٨٨،٤٦٦	٣٠,٢	٣٠٣،٨٧٩	٢٤٣،٦٣٥	١٩٣،٠٠٨	١٧٣،١٥٠
٤ - الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٣٣٢،٧٢٧	٢٢,٤	٢٠٦،٤٢٤	١٦,٤	١٢٦،٣٠٣	٦١,٢	٢٧٨،٤٦٤	٢٠١،٠٢٤	١٩٨،٥٦٩	٢٢٨،٥٧٩
٥ - المصروفات الأخرى	٦٥،٧٦٥	٤,٤	٥٨،١٠٠	٤,٦	٧،٦٦٥	١٣,٢	٥٨،٦٤٦	٥٤،٥٥١	٥٠،٢٧٩	٤١،٠٦٨
٦ - شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	١٣٥،٤٣١	٩,١	١٤٦،٧١١	١١,٧	١١،٢٨٠ -	٧,٧ -	٩٠،٩٢٧	٦٩،٢٥٣	٦١،٧٥٠	٥٢،٨٨٢
جملة المصروفات العامة	١،٢٠٦،٠٣٠	٨١,١	٩٧٤،٧٩٤	٧٧,٦	٢٣١،٢٣٦	٢٣,٧	٩٩٤،٤٠٥	٨١٧،٨٤٧	٧٣٣،٣٥٠	٧٠١،٥١٤
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٢٩,٤٪		٣٠,٠٪				٢٩,٢٪	٣٠,٢٪	٣٠,٢٪	٣٣,٤٪
٧ - حيازة الأصول المالية	١٦،٥٦٧	١,١	٢٥،٠٧٩	٢,٠	٨،٥١٢ -	٣٣,٩ -	١٤،٤٧٦	٢٠،٧٣٤	١٣،٧٦٢	١٥،٣١٤
٨ - سداد القروض	٢٦٥،٣٩١	١٧,٨	٢٥٦،٢٨٨	٢٠,٤	٩،١٠٣	٣,٦	٣٠٦،٣٥٦	٢٥٠،١٤٣	٢٣٦،٤٦٦	١٠٧،٥٤٧
إجمالى الأستخدامات	١،٤٨٧،٩٨٨	١٠٠,٠	١،٢٥٦،١٦١	١٠٠,٠	٢٣١،٨٢٧	١٨,٥	١،٣١٥،٢٣٦	١،٠٨٨،٧٢٤	٩٨٣،٥٧٨	٨٢٤،٣٧٦
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٣٦,٢٪		٣٨,٧٪				٣٨,٦٪	٤٠,٢٪	٤٠,٥٪	٣٩,٢٪

أولاً: المصروفات:

تبلغ تقديرات المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ١،٢٠٦،٠٣٠ مليون جنيه (٢٩,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٩٧٤،٧٩٤ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ (٣٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ٢٣١،٢٣٦ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٣,٧٪ ، وبزيادة بلغت نحو ٢١١،٦٢٥ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٩٩٤،٤٠٥ مليون جنيه (٢٩,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة زيادة قدرها ٢١,٣٪.

ومن الجدير بالذكر أن الزيادة المشار إليها في المصروفات ترجع في الأساس إلى الزيادات المرتبطة بحتميات الأجور وشراء السلع والخدمات، فضلاً عن إرتفاع تكلفة خدمة الدين العام والأعباء التي تتحملها الخزانة العامة للمساهمة في صناديق المعاشات، وباقى بنود الدعم.

وفيما يلي عرض لمصروفات الموازنة العامة للدولة :

(أ) المصروفات وفقاً للتصنيف الاقتصادي:

وتتمثل عناصر المصروفات وفقًا للتصنيف الإقتصادى فيما يلى:

- § الأجور وتعويضات العاملين.
- § شراء السلع والخدمات.
- § الفوائد.
- § الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.
- § المصروفات الأخرى.
- § شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات".

ويوضح الشكل التالي مقارنة لنسب عناصر المصروفات حسب التصنيف الإقتصادى إلى إجمالى المصروفات فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بنسب الأداء الفعلى فى السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠.

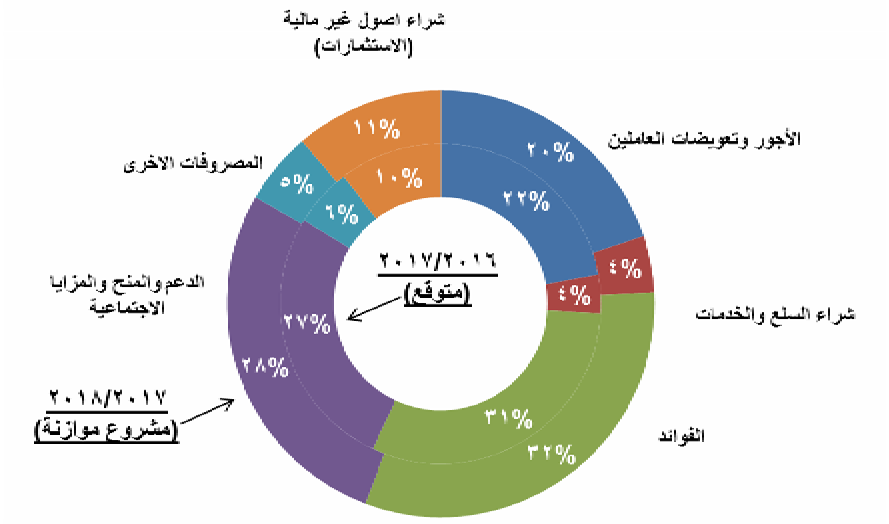

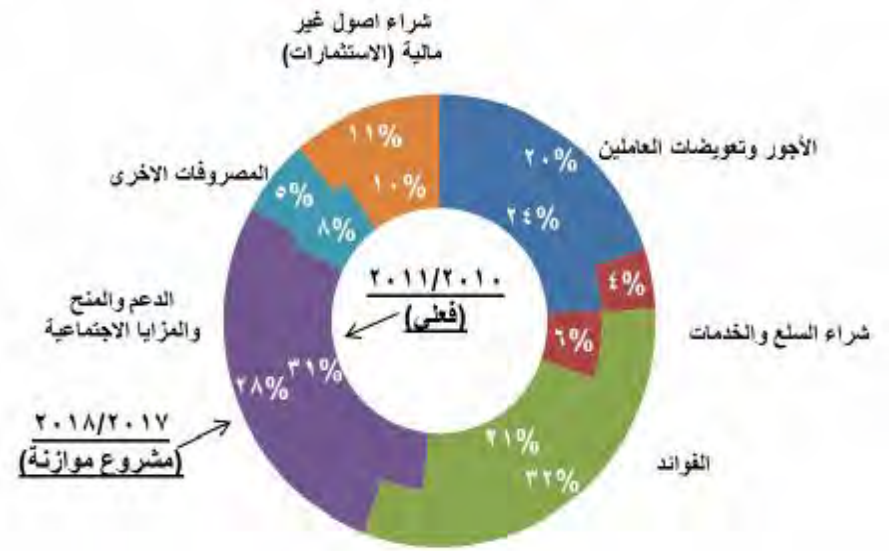

كما يوضح الجدول التالى المصروفات فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بالموازنة والمتوقع للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ و بالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٤/٢٠١٣ وحتى ٢٠١٦/٢٠١٥:

جدول رقم (٣)
المصروفـــــات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٧/٢٠١٦		التغير		٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣
	مشروع موازنة	الوزن النسبى ٪	الموازنة	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
* الأجور وتعويضات العاملين	٢٣٩،٥٥٥	١٩,٩	٢٢٨،٧٣٦	٢٣,٥	١٠،٨٢٠	٤,٧	٢٢٢،٧٣٥	٢١٣،٧٢١	١٩٨،٤٦٨	١٧٨،٥٨٩
٪	٪٥,٨		٪٧,٠				٪٦,٥	٪٧,٩	٪٨,٢	٪٨,٥
* شراء السلع والخدمات	٥١،٥٦٥	٤,٣	٤٢،٣٠٢	٤,٣	٩،٢٦٣	٢١,٩	٣٩،٧٥٣	٣٥،٦٦٢	٣١،٢٧٦	٢٧،٢٤٧
٪	٪١,٣		٪١,٣				٪١,٢	٪١,٣	٪١,٣	٪١,٣
* الفوائد	٣٨٠،٩٨٦	٣١,٦	٢٩٢،٥٢٠	٣٠,٠	٨٨،٤٦٦	٣٠,٢	٣٠٣،٨٧٩	٢٤٣،٦٣٥	١٩٣،٠٠٨	١٧٣،١٥٠
٪	٪٩,٣		٪٩,٠				٪٨,٩	٪٩,٠	٪٧,٩	٪٨,٢
* الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٣٣٢،٧٢٧	٢٧,٦	٢٠٦،٤٢٤	٢١,٢	١٢٦،٣٠٣	٦١,٢	٢٧٨،٤٦٤	٢٠١،٠٢٤	١٩٨،٥٦٩	٢٢٨،٥٧٩
٪	٪٨,١		٪٦,٤				٪٨,٢	٪٧,٤	٪٨,٢	٪١٠,٩
* المصروفات الأخرى	٦٥،٧٦٥	٥,٥	٥٨،١٠٠	٦,٠	٧،٦٦٥	١٣,٢	٥٨،٦٤٦	٥٤،٥٥١	٥٠،٢٧٩	٤١،٠٦٨
٪	٪١,٦		٪١,٨				٪١,٧	٪٢,٠	٪٢,١	٪٢,٠
* شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	١٣٥،٤٣١	١١,٢	١٤٦،٧١١	١٥,١	-١١،٢٨٠	-٧,٧	٩٠،٩٢٧	٦٩،٢٥٣	٦١،٧٥٠	٥٢،٨٨٢
٪	٪٣,٣		٪٤,٥				٪٢,٧	٪٢,٦	٪٢,٥	٪٢,٥
الإجمالى	١،٢٠٦،٠٣٠	١٠٠,٠	٩٧٤،٧٩٤	١٠٠,٠	٢٣١،٢٣٦	٢٣,٧	٩٩٤،٤٠٥	٨١٧،٨٤٧	٧٣٣،٣٥٠	٧٠١،٥١٤
٪	٪٢٩,٤		٪٣٠,٠				٪٢٩,٢	٪٣٠,٢	٪٣٠,٢	٪٣٣,٤

(%) : نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى

الأجور وتعويضات العاملين

تقدر "الأجور وتعويضات العاملين" في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ٢٣٩،٥٥٥ مليون جنيه (٥,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى) لتمويل أجور نحو ٥,٥ مليون موظف وعامل بأجهزة الموازنة العامة للدولة (بخلاف العاملين بالهيئات والوحدات الاقتصادية) مقابل نحو ٢٢٨،٧٣٦ مليون جنيه (٧,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بزيادة قدرها ١٠،٨٢٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٤,٧٪ عن الاعتماد المدرج بذات السنة المالية ، وبزيادة تبلغ نحو ١٦،٨٢٠ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٢٢٢،٧٣٥ مليون جنيه (٦,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة زيادة قدرها ٧,٦٪.

ويلاحظ أن إعتمادات الأجور وتعويضات العاملين تمثل نسبة ١٩,٩٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ١،٢٠٦ مليار جنيه، كما تمثل نسبة ١٦,١٪ من إجمالي الإستخدامات فى مشروع الموازنة العامة للدولة والمقدر بمبلغ ١،٤٨٨ مليار جنيه.

وقد روعى فى تقدير الأجور بمشروع الموازنة إلتزام كافة الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الإقتصادية صرف الحوافز والمكافآت والجهود غير العادية والأعمال الإضافية والبدلات وكافة المزايا النقدية والعينية وغيرها - بخلاف المزايا التأمينية - التى يحصل عليها الموظف بعد تحويلها من نسب مئوية مرتبطة بالأجر الأساسى إلى فئات مالية مقطوعة وبذات القواعد والشروط المقررة.

وتجدر الإشارة إلي أن هناك زيادات متتالية في اعتمادات الأجور التي تتحملها الموازنة العامة للدولة منذ السنة المالية ١٩٨١/١٩٨٠ على النحو التالى :-

السنة المالية	مليون جنيه
١٩٨١/١٩٨٠	١،٤٥٢
١٩٩١/١٩٩٠	٧،١١٨
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٨،٠٦٦
٢٠١١/٢٠١٠	٩٦،٢٧١
٢٠١٨/٢٠١٧ (مشروع)	٢٣٩،٥٥٥

كما يوضح الجدول التالى توزيع الأجور بمشروع الموازنة المعروض مقارنة بالموازنة والمتوقع للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ و بالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٤/٢٠١٣ وحتى ٢٠١٦/٢٠١٥:

جدول رقم (٤)
الأجور وتعويضات العاملين

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٧/٢٠١٦		التغير		٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣
	مشروع موازنة	الوزن النسبى ٪	الموازنة	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
* الوظائف الدائمة	٦١،٠١١	٢٥,٥	٦٠،٦٣٢	٢٦,٥	٣٧٩	٠,٦	٥٦،٨٢٤	٥٣،٢٨٧	٢٧،٧٦٣	٢٦،٤٧١
* الوظائف المؤقتة	٣،٩٤٧	١,٦	٣،٦٥٢	١,٦	٢٩٤	٨,١	٤،٢٤٧	٤،٠٣٦	٢،٥٥٠	٢،٥٩٠
* المكافـــــآت [١]	٧٧،٨٢٦	٣٢,٥	٧٧،٧٦٦	٣٤,٠	٦١	٠,١	٧٥،٧٥٦	٧٤،٣٢٦	٨٠،٠٣٤	٧٥،٢٧٩
* البدلات النوعية [٢]	٢٧،٤٦٦	١١,٥	٢٦،٦١٧	١١,٦	٨٤٩	٣,٢	٢٧،٠٠٤	٢٥،٦٩٥	٢٤،١٢٨	٢٢،١٧٢
* المزايا النقدية	١٥،٢٦٥	٦,٤	١٤،٥٣٦	٦,٤	٧٢٩	٥,٠	١٤،٦٥٨	١٣،٤٤٨	٢٥،٠٨٥	١٧،٧٢٨
* المزايا العينية	٥،٠٦٧	٢,١	٣،٨٩٧	١,٧	١،١٧٠	٣٠,٠	٤،١٠٠	٣،٠٣٤	٢،٧٥١	٢،٦٣٠
* المزايا التأمينية [٣]	٢٢،٨٩٠	٩,٦	٢٢،٠٣٧	٩,٦	٨٥٢	٣,٩	٢١،٩٢٨	٢٠،٦٠٦	١٨،٩٩٧	١٦،٧٠٥
* باقى أنواع الأجور والاحتياطى	٢٦،٠٨٣	١٠,٩	١٩،٥٩٨	٨,٦	٦،٤٨٥	٣٣,١	١٨،٢١٨	١٩،٢٨٩	١٧،١٦٠	١٥،٠١٥
الإجمالى	٢٣٩،٥٥٥	١٠٠	٢٢٨،٧٣٦	١٠٠	١٠،٨٢٠	٤,٧	٢٢٢،٧٣٥	٢١٣،٧٢١	١٩٨،٤٦٨	١٧٨،٥٨٩
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٥,٨٪		٧,٠٪				٦,٥٪	٧,٩٪	٨,٢٪	٨,٥٪

[١] مثل تعويض العاملين عن جهود غير عادية، حوافز العاملين بالكادرات الخاصة، مكافآت الامتحانات، وتكاليف حافز اثابة إضافى.

[٢] مثل بدل خطر، بدل جامعة، بدل معلم (تدريس)، بدل اعتماد (معلمين)، وبدل مهن طبية.

[٣] مثل التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة، التأمين ضد المرض، والتأمين ضد اصابة العمل.

شراء السلع والخدمات

تشمل هذه الإعتمادات متطلبات إدارة دولاب العمل الحكومى بما فى ذلك مستلزمات الأدوية والأغذية للمستشفيات والمدارس كما تحتوى على نفقات الصيانة والمقابل النقدى للعاملين بالمناطق النائية، وأيضاً إعتمادات المياه والإنارة وبمراعاة مقتضيات ترشيد الإنفاق، وكذا تكاليف طبع الكتاب المدرسى.

وقد تضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٥١،٥٦٥ مليون جنيه (١,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مخصصة لشراء السلع والخدمات مقابل نحو ٤٢،٣٠٢ مليون جنيه (١,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بزيادة قدرها ٩،٢٦٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢١,٩٪، وبزيادة تبلغ نحو ١١،٨١٢ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٣٩،٧٥٣ مليون جنيه (١,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة زيادة قدرها ٢٩,٧٪.

وتمثل الإعتمادات المخصصة لشراء السلع والخدمات نسبة ٤,٣٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ١،٢٠٦ مليار جنيه، كما تمثل نسبة ٣,٥٪ من إجمالي الإستخدامات فى مشروع الموازنة العامة للدولة والمقدر بمبلغ ١،٤٨٨ مليار جنيه.

كما يوضح الجدول التالى توزيع إعتمادات شراء السلع والخدمات بمشروع الموازنة المعروض مقارنة بالموازنة والمتوقع للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ و بالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٤/٢٠١٣ وحتى ٢٠١٦/٢٠١٥:

جدول رقم (٥)
شراء السلع والخدمات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٧/٢٠١٦		التغير		٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣
	مشروع موازنة	الوزن النسبى ٪	الموازنة	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
* الادوية	٦،٤٦٤	١٢,٥	٤،٢٠٠	٩,٩	٢،٢٦٤	٥٣,٩	٤،٣٧٨	٣،٥٨٨	٣،٤٩٤	٢،٩١٢
* الاغذية	٤،٤١٢	٨,٦	٢،٤٨٣	٥,٩	١،٩٢٩	٧٧,٧	٢،١٩٨	١،٩٧٨	١،٦٤٩	١،٤٤٢
* مواد خام أخرى	٢،٩٦٦	٥,٨	٢،٠٤٥	٤,٨	٩٢١	٤٥,١	٤،٣٩٨	٢،٣٠٨	١،٨١٨	١،٤٨٧
* وقود وزيوت وقوى محركة للتشغيل	١،٦٠٨	٣,١	١،٤١٧	٣,٣	١٩٢	١٣,٥	١،٤٦٨	١،٣٧٥	١،١٦٥	٨٠٥
* وقود وزيوت لسيارات الركوب	١٨٥	٠,٤	١٥٩	٠,٤	٢٦	١٦,٢	١٦١	١٢٨	١٢٤	٨٣
* قطع غيار ومهمات	١،٢٩٦	٢,٥	١،٠٨٧	٢,٦	٢٠٨	١٩,١	١،٠٤٩	٨٥٨	٨٠٦	٦٩٣
* الإنارة	٤،١٦٥	٨,١	٤،٠٥٩	٩,٦	١٠٦	٢,٦	٣،٤٥٩	٤،١١٢	٣،٩٢٠	٣،٥١٢
* المياه	٨٢٧	١,٦	٧٧٢	١,٨	٥٥	٧,١	٦٨٩	٧٨٤	٦٨٣	٥٠٨
* الصيانة	٦،٨٩٩	١٣,٤	٦،٠٧٨	١٤,٤	٨٢١	١٣,٥	٦،٠٣٦	٤،٩٣٩	٤،٠٤٧	٣،٤٧٧
* نفقات الطبع	٢،٢٢٩	٤,٣	١،٦٤٣	٣,٩	٥٨٥	٣٥,٦	١،٧٠٦	١،٤٩٠	١،٤٧١	١،٣١٥
* النقل والانتقالات	٣،٤٠٤	٦,٦	٣،٢٥٩	٧,٧	١٤٥	٤,٤	٣،٣٢٤	٣،٠٧٦	٢،٩٣٩	٢،٥٤١
* البريد والإتصالات	٥٩١	١,١	٦٠٩	١,٤	١٨-	٣,٠-	٣٤٤	٢٩٢	٥٦٦	٢٧٨
* نفقات تنفيذ أحكام قضائية	٢٣١	٠,٤	٢٢٤	٠,٥	٨	٣,٤	١٠٥	١٨١	٢١٠	١٦٩
* شراء سلع وخدمات للصناديق والحسابات الخاصة	٢،٥٢٠	٤,٩	٢،٤٥٧	٥,٨	٦٣	٢,٦	٢،٥٥٢	٢،٦٧٨	٢،٥٢٨	٢،٦٨١
* باقى بنود الباب الثانى	٨،١٤٣	١٥,٨	٦،٨٩٩	١٦,٣	١،٢٤٤	١٨,٠	٧،٨٨٦	٧،٨٧٥	٥،٨٥٨	٥،٣٢٥
* إحتياطيات عامة	٥،٦٢٥	١٠,٩	٤،٩١٢	١١,٦	٧١٣	٠,٠	٠	٠	٠	٢٠
الإجمالى	٥١،٥٦٥	١٠٠	٤٢،٣٠٢	١٠٠	٩،٢٦٢	٢١,٩	٣٩،٧٥٣	٣٥،٦٦٢	٣١،٢٧٦	٢٧،٢٤٧
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	١,٣٪		١,٣٪				١,٢٪	١,٣٪	١,٣٪	١,٣٪

الفوائـــــد

ثُقدَّر الفوائد المطلوب سدادها عن القروض المحلية والأجنبية فى مــشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بمبلــغ ٣٨٠،٩٨٦ مليــون جنيه (٩,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابــل نحو ٢٩٢،٥٢٠ مليون جنيــه (٩,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بــزيادة قدرهــا ٨٨،٤٦٦ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣٠,٢٪ وبزيــادة تبلــغ نحــو ٧٧،١٠٧ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات الــسنة الماليــة البالغــة نحــو ٣٠٣،٨٧٩ مليون جنيه (٨,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة زيادة قــدرها ٢٥,٤٪.

ويوضح الشكل التالى توزيع الفوائد المحليــة والأجنبيــة علــى أنواعهــا الرئيسية فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧:

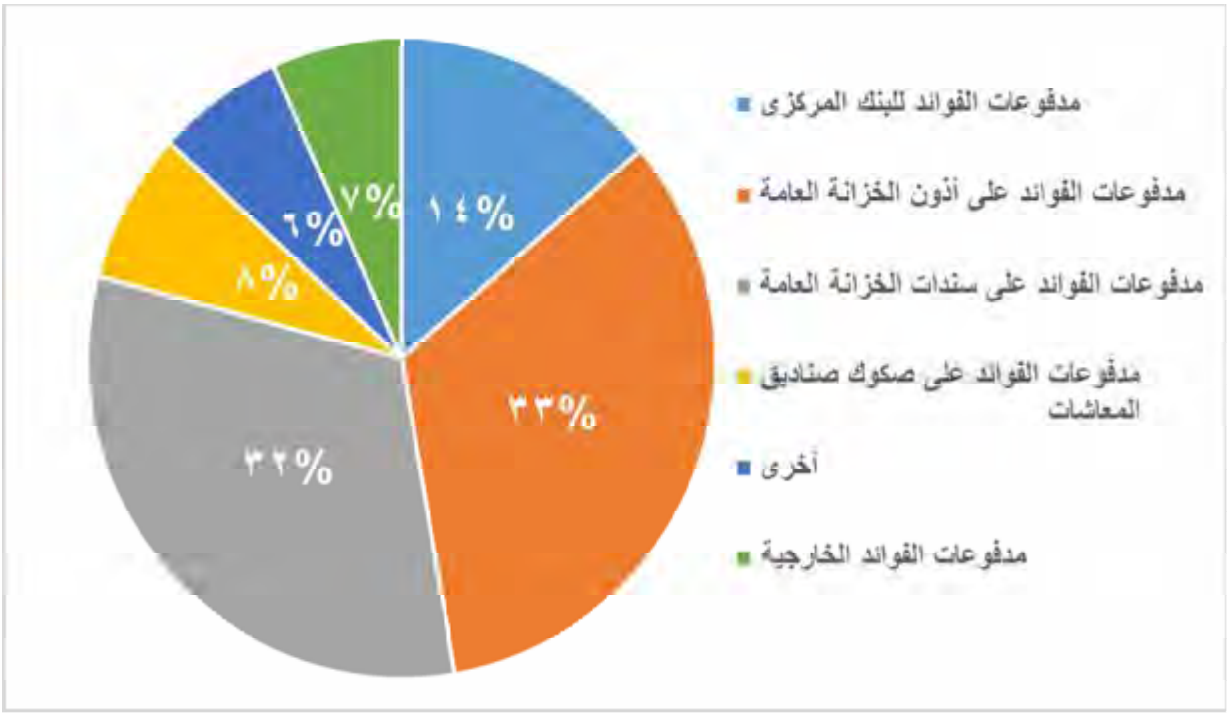

وتمثل إعتمادات الفوائد نسبة ٣١,٦٪ من إجمالى المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ١،٢٠٦ مليار جنيه ، كما تمثل نسبة ٢٥,٦٪ من إجمالي الإستخدامات فى مشروع الموازنة العامة للدولة والمقدر بمبلغ ١،٤٨٨ مليار جنيه، وتمثل مدفوعات الفوائد أكبر باب على جانب المصروفات منذ عام ٢٠١٦/٢٠١٥.

وجدير بالذكر أن إعتمادات الفوائد تخدم الدين العام المحلى والخارجى لأجهزة الموازنة العامة للدولة والذى بلغ صافى رصيده فى ٢٠١٦/١٢/٣١ نحو ٣،٠٤٦,٣ مليار جنيه (٨٩,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) .

كما يوضح الجدول التالى توزيع إعتمادات الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية بمشروع الموازنة المعروض مقارنة بالموازنة والمتوقع للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ و بالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٤/٢٠١٣ وحتى ٢٠١٦/٢٠١٥:

جدول رقم (٦)
الفوائـــــــد

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٧/٢٠١٦		التغير		٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣
	مشروع موازنة	الوزن النسبى ٪	الموازنة	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
(أ) - الفوائد الخارجية										
* فوائد الدين العام الخارجى	٢٥،٢٥٤	٦,٦	٧،٥٦٩	٢,٦	١٧،٦٨٥	٢٣٣,٦	١٢،٨٤٨	٥،٠٠٨	٤،٦٥٤	٤،٩٥٥
* فوائد خارجية تسددها الجهات	٢٩٦	٠,١	٩٠	٠,٠	٢٠٧	٢٢٩,٨	١٥٨	٥٨	٤٦	٤١
جملة (أ)	٢٥،٥٥١	٦,٧	٧،٦٥٩	٢,٦	١٧،٨٩٢	٢٣٣,٦	١٣،٠٠٦	٥،٠٦٦	٤،٧٠٠	٤،٩٩٦
(ب) - الفوائد المحلية										
* فوائد سندات البنك المركزى	٥٢،٣٥٣	١٣,٧	٦٨،٠٦٦	٢٣,٣	١٥،٧١٣-	٢٣,١-	٤٩،٠٢٦	٣٤،٢٦١	٣١،٩٦١	٣٣،١٣٦
* فوائد الأذون على الخزانة العامة	١٢٧،٩٠٠	٣٣,٦	٧١،٣٨٤	٢٤,٤	٥٦،٥١٦	٧٩,٢	٨٩،٠٥٥	٥٩،٨٤٧	٥٢،٤٧٧	٥٤،٨٢١
* فوائد سندات الخزانة المصرية	١٢١،٢٦٠	٣١,٨	٩٨،١٤٢	٣٣,٦	٢٣،١١٨	٢٣,٦	١٠٣،٩٩٩	٨٨،٤٠٧	٦٤،٩٩٤	٤٧،٢٠٤
* فوائد التغطية المؤقتة للرصيد المدين	٦،٤٦٣	١,٧	١٤،٣٠٠	٤,٩	٧،٨٣٨-	٥٤,٨-	١٦،٦٢٩	٣١،٥٤٤	١٧،٥٣٩	١١،٨٧٥
* فوائد صكوك صناديق المعاشات	٢٩،٠٩١	٧,٦	٢٤،٦٤٤	٨,٤	٤،٤٤٧	١٨,٠	٢٨،١٦٤	٢٣،٥٩٠	٢٠،٣١٧	١٩،٠٠٥
فوائد أخرى متنوعة	١٨،٣٦٨	٤,٨	٨،٣٢٤	٢,٨	١٢٧،٧٧٨	١٥٣٥,٠	٤،٠٠٠	٩٢١	١،٠٢٠	٢،١١٤
جملة (ب)	٣٥٥،٤٣٥	٩٣,٣	٢٨٤،٨٦١	٩٧,٤	٧٠،٥٧٤	٢٤,٨	٢٩٠،٨٧٣	٢٣٨،٥٧٠	١٨٨،٣٠٩	١٦٨،١٥٤
الإجمالى	٣٨٠،٩٨٦	١٠٠	٢٩٢،٥٢٠	١٠٠	٨٨،٤٦٦	٣٠,٢	٣٠٣،٨٧٩	٢٤٣،٦٣٥	١٩٣،٠٠٨	١٧٣،١٥٠
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٩,٣٪		٩,٠٪				٨,٩٪	٩,٠٪	٧,٩٪	٨,٢٪

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

بلغت تقديرات " الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية " فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٣٣٢،٧٢٧ مليون جنيه (٨,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل نحو ٢٠٦،٤٢٤ مليون جنيه (٦,٤ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بزيادة قدرها ١٢٦،٣٠٣ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٦١,٢٪ عن الاعتماد المدرج بموازنة ذات السنة المالية، وبزيادة تبلغ نحو ٥٤،٢٦٣ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٢٧٨،٤٦٤ مليون جنيه (٨,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة زيادة قدرها ١٩,٥٪.

وتوزع إعتمادات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ على النحو التالى:

	مليون جنيه
* الدعم السلعي	٢٠٥،٩٠٨
* الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية	٩٤،٧٤٢
* الدعم والمنح لمجالات التنمية	٩٤٧
* الدعم والمنح للأنشطة الإقتصادية	٩،٠١٩
* إعتمادات واحتياطيات للدعم والمساعدات المختلفة	٢٢،١١١
الإجمالى	٣٣٢،٧٢٧

ويوضح الجدول التالى توزيع تلك الاعتمادات على أنواعها الرئيسية بمشروع الموازنة المعروض مقارنة بالموازنة والمتوقع للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ و بالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٤/٢٠١٣ وحتى ٢٠١٦/٢٠١٥:

جدول رقم (٧)
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٧/٢٠١٦		التغير		٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣
	مشروع موازنة	الوزن النسبى ٪	الموازنة	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
* الدعم السلعى :										
- دعم السلع التموينية	٦٣،٠٩٥	٪١٩,٠	٤١،١١٥	٪١٩,٩	٢١،٩٨٠	٪٥٣,٥	٤٧،٦١٤	٤٢،٧٣٨	٣٩،٣٩٥	٣٥،٤٩٣
- دعم المزارعين	١،٠٦٥	٪٠,٣	٥،١٨٠	٪٢,٥	٤،١١٥-	٪٧٩,٤-	١،٩٤٥	١،٧٤٣	١،٢٧٢	٦٢٦
- دعم المواد البترولية	١١٠،١٤٨	٪٣٣,١	٣٥،٠٤٣	٪١٧,٠	٧٥،١٠٥	٪٢١٤,٣	١٠١،٢٧٢	٥١،٠٤٥	٧٣،٩١٥	١٢٦،١٨٠
- دعم الكهرباء	٣٠،٠٠٠	٪٩,٠	٢٧،٣٧٩	٪١٣,٣	٢،٦٢١	٪٩,٦	٣٥،٠٧١	٢٨،٤٨٣	٢٣،٦٣٠	١٣،٢٨٠
- دعم الادوية والبان الأطفال	٦٠٠	٪٠,٢	٦٠٠	٪٠,٣	٠	٪٠,٠	٦٠٠	٣٩٧	٢٠١	٢٥٧
- دعم شركات المياه	١،٠٠٠	٪٠,٣	١،٠٠٠	٪٠,٥	٠	٪٠,٠	١،٠٠٠	١،٣٣٣	٨٥٢	٧٥٠
إجمالى الدعم السلعى	٢٠٥،٩٠٨	٪٦١,٩	١١٠،٣١٦	٪٥٣,٤	٩٥،٥٩٢	٪٨٦,٧	١٨٧،٥٠٢	١٢٥،٧٤٠	١٣٩،٢٦٥	١٧٦،٥٨٦
* الدعم والمنح للخدمات الإجتماعية :										
- دعم نقل الركاب	١،٧٦١	٪٠,٥	١،٦٤٢	٪٠,٨	١١٩	٪٧,٣	١،٦٨٦	١،٦٠٠	١،٥٥٨	١،٤٣٤
- دعم إشتراكات الطلبة (سكك حديد)	٢٠٠	٪٠,١	٢٠٠	٪٠,١	٠	٪٠,٠	٢٠٠	١٣٣	١٥٤	٩٣
- دعم إشتراكات الطلبة(مترو الانفاق)	٧٥	٪٠,٠	٧٥	٪٠,٠	٠	٪٠,٠	٧٥	٤٣	٠	٠
- دعم الخطوط غير الاقتصادية(سكك حديد)	١،٠٠٠	٪٠,٣	١،٠٠٠	٪٠,٥	٠	٪٠,٠	١،٠٠٠	٨٩٠	٧٩٥	٨٨٧
- دعم التأمين الصحى على الطلاب	٣٣٠	٪٠,١	٢٥٦	٪٠,١	٧٤	٪٢٨,٩	٢٩٢	٢٦٤	٢٦١	٢٤٠
- دعم التأمين الصحى على المرأة المعيلة	١٦٦	٪٠,٠	١٥٧	٪٠,١	٩	٪٥,٧	١٥٧	١٥٧	١٩٨	١٢٤
- دعم التأمين الصحى على الأطفال دون السن المدرسي	٢٣٢	٪٠,١	١٨٠	٪٠,١	٥٢	٪٢٨,٩	٢٠٧	١٨٦	١٨٠	١٧٤
-دعم التامين الصحي لغير القادرين من اصحاب معاش الضمان	٣،٠٠٠	٪٠,٩	٣،٠٠٠	٪١,٥	٠	٪٠,٠	١،٩٣٩	٠	٠	٠
- دعم التأمين الصحى على الفلاحين	١٠٠	٪٠,٠	١٠٠	٪٠,٠	٠	٪٠,٠	١٠٠	٠	٠	٠
- معاش الضمان الاجتماعى	٧،٥٠٠	٪٢,٣	٧،١٠٠	٪٣,٤	٤٠٠	٪٥,٦	١٠،٠٠٠	٧،٠٧٩	٦،٧٤٠	٤،٩٧٢
- معاش الطفل	٧٠	٪٠,٠	٧٠	٪٠,٠	٠	٪٠,٠	٧٠	٧٠	٥٣	٥٤
-برنامج تكافل وكرامة	٧،٧٥٠	٪٢,٣	٤،١٠٠	٪٢,٠	٣،٦٥٠	٪٨٩,٠	٢،٠٥٤	١،٧٠٠	٠	٠
-اعانات الشئون الاجتماعية [1]	٧٧	٪٠,٠	٧٧	٪٠,٠	٠	٪٠,١-	٧٧	٦١	٤٣	٧٠
- مساهمات فى صناديق المعاشات	٦٢،٥٠٠	٪١٨,٨	٥٢،٤٨٥	٪٢٥,٤	١٠،٠١٥	٪١٩,١	٥٢،٤٨٥	٤٣،٩٥٤	٣٣،٢١٣	٢٩،٢٠٠
- مزايا إجتماعية أخرى	٥،٠٩٧	٪١,٥	٤،٢٣٠	٪٢,٠	٨٦٧	٪٢٠,٥	٤،٩٣٧	١،٠٥٥	٩٨٨	٩٠٤
- المنـــــــح والمساعدات	٤،٨٨٤	٪١,٥	٤،٠٥٧	٪٢,٠	٨٢٧	٪٢٠,٤	٤،٠٦٧	٧،٨٠٦	٦،٢١١	٥،١٩٠
إجمالى الدعم والمنح للخدمات الإجتماعية	٩٤،٧٤٢	٪٢٨,٥	٧٨،٧٢٨	٪٣٨,١	١٦،٠١٤	٪٢٠,٣	٧٩،٣٤٥	٦٤،٩٩٩	٥٠،٣٩٥	٤٣،٣٤٣
* الدعم والمنح لمجالات التنمية :										
- دعم تنمية الصعيد	٢٠٠	٪٠,١	٢٠٠	٪٠,١	٠	٪٠,٠	٠	٠	٠	٠
- دعم فائدة القروض الميسرة	٥٠٠	٪٠,٢	٥٠٠	٪٠,٢	٠	٪٠,٠	٤٩١	٣٩٠	٦٣١	٦٩٥
- دعم إسكان محدودى الدخل	٠	٪٠,٠	١،٥٠٠	٪٠,٧	١،٥٠٠-	٪١٠٠,٠-	٧٨٠	٢،٠٠٠	٠	٨٢
- صندوق مركبات النقل السريع	١٢٢	٪٠,٠	١٩٣	٪٠,١	٧١-	٪٣٦,٦-	١٩٣	٧٦	١٦٤	٢٠٨
- التدريب	١٢٥	٪٠,٠	١٢٥	٪٠,١	٠	٪٠,٠	٠	٥٠	١٠	٤٠
إجمالى الدعم والمنح لمجالات التنمية	٩٤٧	٪٠,٣	٢،٥١٨	٪١,٢	١،٥٧١-	٪٦٢,٤-	١،٤٦٤	٢،٥١٦	٨٠٥	١،٠٢٥
* الدعم والمنح للأنشطة الإقتصادية :										
- دعم المناطق الصناعية	١،٤٠٠	٪٠,٤	١،٤٠٠	٪٠,٧	٠	٪٠,٠	٨٠٠	٤٠٠	٤٠٠	١،٥٦٧
- دعم تنشيط الصادرات	٢،٦٠٠	٪٠,٨	٢،٦٠٠	٪١,٣	٠	٪٠,٠	٢،٦٠٠	٣،٧٠٠	٢،٥٨٠	٣،٠٧٢
- دعم الانتاج الحربى	١،٧٢٩	٪٠,٥	١،٤٤٠	٪٠,٧	٢٨٩	٪٢٠,١	١،٦٤٦	١،١٨٢	٢،٤٤١	١،٢٤٠
- صندوق دعم نشاط التمويل العقارى	١٩٠	٪٠,١	١،٠٠٠	٪٠,٥	٨١٠-	٪٨١,٠-	٨١٠	٦٥٤	١٤٨	٦٥
- برنامج توصيل الغاز الطبيعى للمنازل	١،٢٠٠	٪٠,٤	١،٢٠٠	٪٠,٦	٠	٪٠,٠	١،٢٠٠	١،١٨٦	١،٤٠٠	١،٠١٤
- مبادرة حوض النيل	٥٠٠	٪٠,٢	٣٥٠	٪٠,٢	١٥٠	٪٤٢,٩	٢٠٠	٣٥	٠	٠
- جهاز تنمية التجارة الداخلية	١٠٠	٪٠,٠	١٠٠	٪٠,٠	٠	٪٠,٠	٢٥	٠	٠	٠
- بنود أخرى	١،٣٠٠	٪٠,٤	١،٠٠٠	٪٠,٥	٣٠٠	٪٣٠,٠	٢،٠١٠	٣٧	١٤	١٣٩
إجمالى الدعم والمنح للأنشطة الإقتصادية	٩،٠١٩	٪٢,٧	٩،٠٩٠	٪٤,٤	٧١-	٪٠,٨-	٩،٢٩٠	٧،١٩٥	٦،٩٨٣	٧،٠٩٦
جملة الدعم	٣١٠،٦١٦	٪٩٣,٤	٢٠٠،٦٥٢	٪٩٧,٢	١٠٩،٩٦٤	٪٥٤,٨	٢٧٧،٦٠١	٢٠٠،٤٥٠	١٩٧،٤٤٧	٢٢٨،٠٥٠
* اعتمادات إجمالية مدرجة بموازنات الجهات	٤٨٦	٪٠,١	٤٦٩	٪٠,٢	١٧	٪٣,٧	٨٦٣	٥٧٤	١،١٢٣	٥٣٠
* متطلبات إضافية وإحتياطيات	٢١،٦٢٥	٪٦,٥	٥،٣٠٣	٪٢,٦	١٦،٣٢٢	٪٣٠٧,٨	٠	٠	٠	٠
الإجمالى	٣٣٢،٧٢٧	٪١٠٠,٠	٢٠٦،٤٢٤	٪١٠٠,٠	١٢٦،٣٠٣	٪٦١,٢	٢٧٨،٤٦٤	٢٠١،٠٢٤	١٩٨،٥٧٠	٢٢٨،٥٨٠
نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى	٪٨,١		٪٦,٤				٪٨,٢	٪٧,٤	٪٨,٢	٪١٠,٩

[1] يتضمن نحو ٣١٣٧،٥ مليون جنيه علاج على نفقة الدولة.

ويمكن إيضاح أهم عناصر الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فيما يلي:

أولا : الدعـــم السلعى

(١) دعم السلع التموينية:

يقدر دعم السلع التموينية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ٦٣،٠٩٥ مليون جنيه، وذلك مقابل مبلغ ٤١،١١٥ مليون جنيه بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بزيادة قدرها ٢١،٩٨٠ مليون جنيه بنسبة زيادة ٥٣,٥٪.

هذا وقد تم تقدير دعم السلع التموينية وفقاً للافتراضات التالية :-

١ - عدد المستفيدين من دعم رغيف الخبز نحو ٧٦,٨ مليون فرد حيث تبلغ كميات الخبز المستحقة للمواطنين نحو ١٤٠,١ مليار رغيف سنوياً.

٢ - ومع إفتراض عدم سحب عدد الأرغفة المقررة للفرد بالكامل فى المتوسط بنحو ٣٨٪ فإن كميات الخبز المستهدف إنتاجها بالفعل تبلغ نحو ٨٦,٣ مليار رغيف ونحو ٥٣,٨ مليار رغيف يتم توفيرها واستبدالها وفقاً لنظام النقاط بواقع ١٠ قروش لكل نقطة (رغيف) يتم توفيره .

٣ - تبلغ كميات القمح المطلوب تدبيرها ٨,٨ مليون طن قمح لتوفير كمية ٨٦,٣ مليار رغيف.

٤ - تبلغ كمية القمح المطلوب توفيرها لدقيق المستودعات بواقع ٧,٥ كجم دقيق للفرد شهرياً نحو٠,٨٧٣ مليون طن قمح بما يعادل نحو ٦٩٤ ألف طن دقيق وبالتالي فإن كميات القمح المطلوب توفيرها تبلغ ٩,٧ مليون طن (منها نحو ٤,٥ مليون طن قمح محلى و ٥,٢ مليون طن قمح مستورد) .

٥ - يبلغ متوسط سعر القمح المستورد(C&F) ٢٢٢دولار/ طن بما يعادل نحو ٣٥٥٢ جنيه/طن بخلاف المصروفات الإضافية والتى تبلغ نحو ٢٥٠جنيه/طن.

٦ - يبلغ متوسط سعر طن القمح المحلى نحو ٣٥٥٢ جنيه/طن بخلاف المصروفات الإضافية والتى تبلغ نحو ١٤٥ جنيه/طن وهو يعادل سعر شراء القمح المستورد المقدر بالموازنة وفقاً لقرار اللجنة الوزارية الاقتصادية رقم (٤/١٧/٠١/٣) بشأن إعلان سعر القمح طبقاً لمتوسط سعر الصرف اليومى للدولار المعلن بالبنك المركزى المصرى وكذلك متوسط أسعار التوريد عن شهر سابق .

٧- يبلغ تكلفة الطحن نحو ٤٨٠ جنيه/ للطن كما تبلغ تكلفة تصنيع الخبز نحو ١١,٢ قرش/ رغيف وتقدر متوسط إنتاجية طن الدقيق بنحو ١٢٣٠٠ رغيف تقريباً.

٨- تبلغ تكلفة إنتاج رغيف الخبز نحو ٤٨,٠٥ قرش/رغيف ويبلغ دعم الرغيف نحو ٤٣,٠٥ قرش/ رغيف .

وفيما يلى بيان بدعم رغيف الخبز والسلع التموينية

	مليار جنيه
إجمالي دعم رغيف الخبز لكمية تبلغ ٨٦,٣ مليار رغيف ودقيق المستودعات	٣٩،٨٢١
دعم نقاط الخبز = ١٠ قروش /رغيف × ٥٣,٨ مليار رغيف	٥,٣٨٢
دعم سلع البطاقة التموينية = ٧١ مليون مواطن × ٢١ جنيه × ١٢ شهر	١٧,٨٩٢
إجمالي الدعم	٦٣،٠٩٥

(٢) دعم المزارعين:

يقدر دعم المزارعين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ١،٠٦٥ مليون جنيه، وذلك مقابل نحو ٥،١٨٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بخفض قدره ٤،١١٥ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٧٩,٤٪ وبخفض قدره ٨٨٠ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة ١،٩٤٥ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٤٥,٢٪.

ومن الجدير بالذكر أن الخفض فى دعم المزارعين نتيجة تقدير أسعار شراء القمح المحلى بما يعادل أسعار شراء القمح المستورد وتضمين كافة تكلفة الشراء لبند دعم السلع التموينية وفقاً لقرار مجلس الوزراء الخاص بتسعير محصول القمح المحلى وفقاً لمتوسط الأسعار العالمية للقمح ، وكذلك تم رفع سعر توريد طن قصب السكر من ٤٠٠ جنيه للطن إلى ٦٢٠ جنيه للطن وبالتالى لم يتم إدراج مبالغ لدعم محصولى القمح المحلى وقصب السكر.

وتماشياً مع ما تهدف إليه الدولة من رفع المعاناة عن صغار المزارعين، حيث تقوم الدولة بما يلى:

١ - دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذور ومبيدات.

٢ - تحمل جانباً من أعباء مقاومة بعض الآفات الزراعية.

٣ - المساهمة في خفض أسعار التقاوى.

٤ - تقديم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية، وتتحمل الخزانة العامة في سبيل ذلك فروق فوائد هذه القروض المخصصة للإنتاج الزراعي.

٥ - ويتمثل الدعم المدرج ضمن بند دعم المزارعين بمشروع الموازنة المعروض فيما يلى:

مليون جنيه

بيان	مشروع	متوقع	التغير
	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	
دعم فرق سعر الفائدة لقروض الإنتاج النباتي (مستحقات البنك الزراعى المصرى)	٧٠٠	٦٠٢	٩٨
دعم محصول القمح المحلى	٠	١٣٠٣	-١٣٠٣
مساهمة الدولة فى تكاليف مقاومة آفات القطن	٥٠	٢٥	٢٥
فروق أسعار القطن	٣٠٠	٠	٣٠٠
دعم صندوق الموازنة الزراعية	١٥	١٥	٠
الإجمالي	١٠٦٥	١٩٤٥	-٨٨٠

(٣) **دعم المواد البترولية**:

تبلغ تقديرات دعم المواد البترولية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ١١٠،١٤٨ مليون جنيه مقابل نحو ٣٥،٠٤٣ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بزيادة قدرها ٧٥،١٠٥ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢١٤,٣٪، وترجع هذه الزيادة إلى إرتفاع سعر برميل برنت من ٤٠ دولار للبرميل بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى متوسط سعر متوقع يبلغ نحو ٥٥ دولار للبرميل فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧، بالاضافة إلى إرتفاع سعر صرف الدولار.

ويمثل هذا الدعم قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة بيع هذه المواد بأسعار تقل عن تكلفة توافرها للسوق المحلي سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو إستيراد بعضها من الخارج.

(٤) **دعم الكهرباء**:

يتضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٣٠،٠٠٠ مليون جنيه مقابل نحو ٢٧،٣٧٩ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بزيادة قدرها ٢،٦٢١ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٩,٦٪ .

(٥) **دعم الأدوية وألبان الأطفال**:

يمثل دعم الأدوية وألبان الأطفال ما تتحمله الدولة من فروق التكلفة الناتجة عن إستيراد الأنسولين وألبان الأطفال وأيودات البوتاسيوم وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الاقتصادية، ويتم صرف هذا الدعم للجهة المنوطة بذلك وهي وزارة الصحة وقد بلغت تقديرات دعم الأدوية وألبان الأطفال نحو ٦٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧.

(٦) **دعم شركات المياه**:

بلغت تقديرات دعم شركات المياه نحو ١،٠٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ وهو ذات المبلغ المدرج بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ ، ويتمثل دعم مياه الشرب أساساً في الفرق بين التكلفة الاقتصادية للمياه وسعر البيع لها طبقاً للتعريفة المقررة، وذلك إستناداً إلى ما تضمنته قرارات إنشاء تلك الشركات من تحمل الخزانة العامة بقيمة هذا الفرق؛ ولتحقيق سياسة الدولة بتوصيل مياه الشرب النقية لكافة المناطق، وذلك لحين تحقيق تلك الشركات التوازن المنشود وذلك إعمالا للمادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠٠٦.

هذا بخلاف ما يدرج سنوياً من إستثمارات من خلال الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى والجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحى، حيث يتم زيادة أصول الشركات التابعة بما يتم الانتهاء من تنفيذه سنوياً من تلك الاستثمارات مقابل تعلية رؤوس أموالها بذات القدر دون تحمل الشركات لأية أعباء مقابل تلك الإستثمارات.

ثانياً : الدعـــم والمنح للخدمات الإجتماعية

(١) دعم نقل الركاب:

ويتمثل فى كل من :-

أ- **الدعم الممنوح لهيئتي نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية لتغطية جانب من العجــز الجاري المحقق بكل منهما، والناتج عن توفير خدمة نقل الركاب بأقل من تكلفتها الاقتصادية، وقد بلغت تقديرات دعم نقل الركاب نحو ١،٧٦١ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بزيادة قدرها ١١٩ مليون جنيه عن موازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ البالغة نحو ١،٦٤٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٧,٣٪.**

ب- **الدعم الممنوح لاشتراكات الطلبة على خطوط السكك الحديدية ومتــرو الأنفــاق، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لمواجهة الفرق بين قيمة الإشتراك التجــارى والقيمة المخفضة المحصلة من طلاب المدارس والجامعات بما فيها جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق وذلك فى إطار تنفيذ إستراتيجية الدولة لدعم الخدمات العامة لجميع فئات الشعب وعلى وجه الخصوص طلاب العلم ويبلغ هذا الدعم بمشروع الموازنة المعروض نحو ٢٧٥ مليون جنيه (٢٠٠,٠ مليون جنيه لدعم إشتراكات الطلبة على خطوط الهيئة القومية لــسكك حديد مصر، ٧٥,٠ مليون جنيه لدعم إشتراكات الطلبة على خطوط مترو أنفــاق القاهرة).**

ج- **دعم خطوط السكك الحديدية غير الإقتصادية بالمحافظات وذلك فى إطار إصــلاح الخلل في الهيكل التمويلي لهيئة سكك حديد مصر نتيجة تشغيل خطــوط خاســرة تحقق إيرادات تقل كثيراً عن التكلفة الحقيقية، ولذا تقرر أن تسهم الخزانة العامة في تحمل الفرق بين التكلفة الفعلية وبين الإيرادات المحققة وتبلغ تقديرات دعم تلك الخطوط بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ مبلغ ١،٠٠٠ مليون جنيه لمواجهة خسائر الهيئة الناتجة عن تشغيل هذه الخطوط بكافة المحافظات.**

(٢) دعم التأمين الصحي لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي:

من حيث التكلفة المالية:

- **تبلغ تقديرات برنامج الرعاية الصحية لغير القادرين فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٣,٠ مليار جنيه، وهو ذات المبلغ المدرج بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦.**

من حيث الهدف والتغطية:

- **يستهدف البرنامج تغطية غير القادرين بالشريحة الأكثر فقراً والأكثر إحتياجاً الذين لا تشملهم نظم التأمين الصحى القائمة وذلك إلتزاماً بمواد الدستور والتي تكفل تحمل الدولة عبء توفير الرعاية الصحية لغير القادرين.**
- **تقوم إدارة البرنامج بدور مشترى الخدمة لصالح هذه الشريحة بنسبة ٩٥% من الجهات الحكومية ممثلة في وزارة الصحة (وحدات طب الأسرة، مستشفيات عامة ومركزية، مستشفيات تعليمية وأمانة المراكز الطبية المتخصصة، وكذلك مستشفيات هيئة التامين الصحي والمستشفيات الجامعية ومستشفيات الجيش) ويتم الإحالة لنسبة ٥% للقطاع الخاص في حال عدم توافر الخدمة في هذه المستشفيات.**
- **يتم تقديم هذه الخدمة عن طريق البطاقة الذكية والتي تستخدم في صرف السلع المدعمة.**
- **وحتى لا يحدث إزدواج بين هذا البرنامج والعلاج على نفقة الدولة تم عمل ربط إلكترونى بينهما بحيث يتم استبعاد ما تم ربطهم على البطاقات الذكية لتغطية غير القادرين.**

(٣) **مخصصات للآمان الاجتماعى** :

تبلغ الإعتمادات المدرجة للأمان الإجتماعى بمشروع موازنة السنة الماليـــة ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ١٥,٤ مليار جنيه ويمكن إيضاحها على النحو التالي:-

بيان	عدد الأسر المستفيدة (بالألف)	المبلغ بالمليون جنيه
مساعدات الضمان الاجتماعي	١،٧٠٠	٧،٥٠٠
برنامج تكافل وكرامة	١،٧٠٠	٧،٧٥٠
معاش الطفل	٥٥	٧٠
مساعدات شهرية	٢٣	٧٧
جمله		١٥،٣٩٧

تمنح مساعدات الضمان الاجتماعى بواقـــع ٣٢٣ جنيـــه شـــهرياً للأســـرة المكونة من فرد واحد،٣٦٠ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من فردين، ٤١٣ جنيه شهرياً المكونة من ثلاثة أفراد،٤٥٠ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من أربعة أفراد.

وفيما يخص برنامج تكافل فإنه يستهدف الأسر التي تعاني من الفقر الشديد وتحتاج إلي دعم نقدي وخدمي علي أن يكون لديها أطفال في الفئة العمرية حتـــى ١٨ سنة، أما برنامج كرامة فيستهدف الفئات التي تعاني من الفقـــر الـــشديد ولا تستطيع أن تعمل أو تنتج وغير قادرة علي الكسب ككبار السن ٦٥ سنة فأكثر أو من لديه عجز كلي أو إعاقة تمنع عن العمل هذا ويحدد قيمة المبلغ المستحق بكل برنامج وفقاً لما يلى:

تكافل : ٣٢٥ جنيه للأسرة بالإضافة إلى منحة لكل تلميـــذ فـــى مراحـــل التعلـــيم (ابتدائي – اعدادى – ثانوي) من ٦٠ – ١٠٠ جنيه شهرياً .

كرامة: ٣٥٠ جنيه للفرد بحد أقصى ٣ أفرد .

وفيما يخص باقي المساعدات الشهرية فإنها تمنح لبعض الفئات من اســـر مجندين ١٨,٨ ألف أسرة، و حلايب وشلاتين ٣,٦ ألف أسرة، و نجـــع حمـــادى ٠,٦ ألف أسرة .

(٤) المزايا الاجتماعية:

تبلغ تقديرات مساهمة الخزانة العامة فى صناديق المعاشات بمشروع الموازنة المعروض نحو ٦٢،٥٠٠ مليون جنيه مقابل نحو ٥٢،٤٨٥ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بزيادة قدرها ١٠،٠١٥ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٩,١٪.

(٥) المنح والمساعدات:

وهى برامج تمويل للأغراض الإنسانية والإجتماعية مخصص لها مبلغ ٤،٨٨٤ مليون جنيه بمشروع الموازنة المعروض مقابل نحو ٤،٠٥٧ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بزيادة قدرها ٨٢٧ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٠,٤٪.

ثالثاً : الدعـــم والمنح لمجالات التنمية

(١) دعم فائدة القروض الميسرة:

تتحمل الدولة فروق سعر الفائدة على القروض الميسرة للإسكان الـــشعبي، والإقراض الميسر للأسر الفقيرة، فضلاً عن فروق سعر الفائدة على أرصدة هـــذه القروض وقد بلغت تقديرات دعم فائدة القروض الميسرة نحو ٥٠٠ مليون جنيـــه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧، ويوضـــح البيان التالى تفاصـــيل دعم فروق فوائد القروض الميسرة بمشروع الموازنة المعروض:

(مليون جنيه)

البيان	مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧	موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦
قروض بنك الاستثمار القومي إسكان المحافظات	١٩٥,٠	١٩٦,٥
شركات الإسكان والتعمير	١,٥	١,٦
مشروعات استصلاح الاراضى	٠,١	٠,١
المشروعات التصديرية وضـــمان الـــصادرات (الشركة المصرية لضمان الصادرات)	٦,٠	٦,٠
المناطق الصناعية بالمحافظات	٠,٣	٠,٣
هيئة المجتمعات العمرانية	٦٩,٩	٦٩,٩
تعاونيات البناء والإسكان (قروض بنك الاستثمار القومي)	٣٠,١	٣٣,٣
صندوق تمويل المساكن	٣,٧	٣,٧
جملة قروض بنك الاستثمار القومي	٣٠٦,٦	٣١١,٤
هيئة تعاونيات البناء والإسكان (قروض بنك التعمير والإسكان والبنك العقاري المصري العربي)	١١٥,٤	٧٩,٩
بنك التعمير والإسكان	٢٥,٠	١٧,٠
البنك العقاري المصري العربي	٠,١	٠,١
أخرى	٥٢,٩	٩١,٦
الاجمالى العام	٥٠٠,٠	٥٠٠,٠

(٢) دعم صندوق تمويل شراء بعض مركبات النقل السريع

بلغت تقديرات الإعتمادات المدرجة لصندوق مركبات النقل السريع نحو ١٢٢ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ وهو يمثل ما تتحمله الدولة فى ضوء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٧٠) لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء صندوق تمويل شراء مركبات النقل السريع حيث يقوم الصندوق بإحلال سيارات التاكسي القديمة بسيارات أخرى جديدة ، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٨٤ لسنة ٢٠١٠ .

وقد بلغ عدد السيارات التى تم إحلالها منذ بداية المشروع فى أبريل ٢٠٠٩ حتى فبراير ٢٠١٧ نحو ٤٥٠٠ سيارة وبلغت قيمة الأعباء المالية التى تحملتها وزارة المالية خلال هذه الفترة مبلغ ١،٦٦٩ مليون جنيه متمثلة فى مقابل تخريد السيارات القديمة وقيمة الضريبة على القيمة المضافة والإعفاء الجمركي بالإضافة إلى مقابل الإعلان الذي تحملته الخزانة العامة للتخفيف عن مالكي السيارات القديمة خاصة فى المرحلة الأولى والثانية .

رابعاً : الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية

(١) دعم المناطق الصناعية:

بلغت تقديرات دعم المناطق الصناعية نحو ١،٤٠٠ مليون جنيه بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ وهو ذات المبلغ بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، وهو يمثل قيمة ما تتحمله الدولة من دعم لإنشاء وترفيق المناطق الصناعية وفقاً لأحكام القرار الجمهوري رقم (٣٥٠) لسنة ٢٠٠٥ والذى يتاح للهيئة العامة للتنمية الصناعية باعتبارها الجهة المنوط بها وضع وتنفيذ سياسات تنمية الاراضى للأغراض الصناعية وإتاحتها للمستثمرين وتيسير وتبسيط إجراءات حصولهم على التراخيص الصناعية، وقد بلغ ما تم تدبيره خلال السنوات السابقة وحتى نهاية السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٤,٥ مليار جنيه لترفيق المناطق الصناعية وفقاً لما يلى:

إجمالى الدعم المنصرف من صندوق الدعم
لاستكمال أعمال البنية الأساسية بالمناطق الصناعية بالمحافظات حتى يونيه ٢٠١٦

(بالمليون جنيه)

المحافظة	المنطقة الصناعية	إجمالى المنصرف حتى يونيه ٢٠١٦	
		لكل منطقة صناعية	لكل محافظة
بنى سويف	بياض العرب	٢٣٩,٣	٦٤٣,٣
	كوم أبو راضى	٢٦٧,٠	
	منطقة الصناعات الثقيلة ٢/٣١	١٣٧,٠	
المنيا	المطاهرة شرق	١٤٣,٥	١٨٣,٥
	وادى السريرية	٤٠,٠	
أسيوط	عرب العوامر	٢٥٢,١	٤٢٣,٥
	بنى غالب	١٧١,٤	
قنا	الكلاحين	٧٥,٠	١٥٠,٠
	هو	٧٥,٠	
سوهاج	الكوثر	٥٧,٠	٢١٧,٥
	غرب جرجا	٨١,٠	
	غرب طهطا	٧٩,٥	
الوادى الجديد	الخارجة	٨٨,٤	١٠٣,٤
	الداخلة	١٥,٠	
الأقصر	البغداد	٣٩,٠	٣٩,٠
أسوان	العلاقى	٢٢,٥	٢٢,٥
الفيوم	كوم أوشيم	١٨٥,٢	١٨٥,٢
المنوفية	قويسنا	١٥٩,٠	١٥٩,٠
البحيرة	وادى النطرون	٩٥,٨	١٧٥,٥
	مشروع تجمع الغزل والنسيج بكفر الدوار	٧٩,٧	
القليوبية	الشروق	٣٥,٠	٣٥,٠
الشرقية	بلبيس	٨٥,٠	٨٥,٠
كفر الشيخ	بلطيم	٢٠,٠	١٤٠,٠
	مطوبس	١٢٠,٠	
الدقهلية	جمصة	١٩٧,٠	٢٠٥,٠
	مجمع الصناعات الصغيرة	٥,٠	
	مصرف طلخا	٣,٠	
بورسعيد	جنوب بورسعيد	٩٥,٠	٢١٥,٠
	المنطقة الصناعية الجديدة بمساحة ٣٢٠ فدان	١٢٠,٠	
الإسماعيلية	أبو خليفة	٤٠٧,١	٤٧٨,٦
	القنطرة شرق	٣٤,٥	
	وادى التكنولوجيا	٣٧,٠	
السويس	عتاقة	١٥,٠	١٥,٠
شمال سيناء	بئر العبد	٤٢,٥	٤٢,٥
جنوب سيناء	أبو زنيمه	٥,٠	٥,٠
القاهرة	الجلود بالروبيكى	٧٤٧,٩	٧٦٢,٩
	شق الثعبان	١٥,٠	
الجيزة	ابورواش	١٢٣,٠	١٢٣,٠
مشروع تجمع الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى		٧٨,٣	٧٨,٣
الإجمالى		**٤,٤٨٧.٧**	**٤,٤٨٧.٧**

(٢) دعم تنشيط الصادرات:

بلغت تقديرات دعم تنشيط الصادرات المصرية نحو ٢,٦ مليار جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ وهو يمثل ما تتحمله الدولة لدعم الصادرات المصرية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الدعم يتم تدبير جانب منه من خلال ما يتم تحويله لصندوق دعم الصادرات من كل من وزارة الصناعة والتجارة الخارجية وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات، وفقاً للمادة رقم (٣) من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٢.

المصروفات الأخرى

تبلغ تقديرات " المصروفات الأخرى" بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٦٥،٧٦٥ مليون جنيه (١,٦٪من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ٥٨،١٠٠ مليون جنيه (١,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بزيادة قدرها ٧،٦٦٥ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٣,٢٪، وبزيادة تبلغ نحو ٧،١١٩ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٥٨،٦٤٦ مليون جنيه (١,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة زيادة قدرها ١٢,١٪.

ومن أهم هذه التقديرات الإعتمادات المخصصة للدفاع والأمن القومى واعتمادات الجهات ذات السطر الواحد مثل القضاء والمحكمة الدستورية والجهاز المركزى للمحاسبات ومجلس النواب بالإضافة إلى مصروفات الضرائب والرسوم والتعويضات والغرامات وكذا الاشتراكات الدولية.

شراء الأصول غير المالية "الإستثمارات"

بلغت تقديرات " شراء الأصول غير المالية – الإستثمارات " بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ١٣٥،٤٣١ مليون جنيه (٣,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ١٤٦،٧١١ مليون جنيه (٤,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦.

وتجدر الإشارة إلى أن مخصصات الإستثمارات الممولة من موارد الخزانة العامة بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ تبلغ نحو ٦٥ مليار جنيه.

والإستثمارات المشار إليها هى الإستثمارات المخصصة للأجهزة الحكومية الداخلة فى الموازنة العامة للدولة.

وتتضمن خطة التنمية البشرية والإجتماعية للإستثمارات العديد من البرامج لتنفيذ المشروعات فى مجالات الزراعة واستصلاح الأراضى كتنمية الإنتاج النباتى والرى، ومجالات النقل كإنشاء وتطوير شبكات الطرق الرئيسية والكبارى واستكمال وتطوير خطوط مترو الأنفاق، ومجالات الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية كالاستهداف الجغرافى لتنمية القرى الأكثر إحتياجاً والمشروع القومى للإسكان الإجتماعى وتطوير العشوائيات وتطوير وإنشاء شبكات مياه الشرب والصرف الصحى، ومجالات الصحة والتعليم.

وفيما يلي مصادر تمويل الخطة موزعا على الموازنات المختصة:

(مليون جنيه)

البيان	مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧	مصادر التمويل		
		المنح	الخزانة	أخرى
الجهاز الإدارى	٧٦،٣١٥	٤٥٨	٢٢،٧٤٣	٥٣،١١٤
المحليات	٧،٨٤٢	–	٦،٣٨٧	١،٤٥٥
الهيئات الخدمية	٤٩،٢٧٤	٣٣٦	٣٣،٨٧٠	١٥،٠٦٨
الاحتياطيات	٢،٠٠٠	–	٢،٠٠٠	–
الاجمالى	١٣٥،٤٣١	٧٩٤	٦٥,٠٠٠	٦٩،٦٣٧

هذا ويوضح الجدول التالى توزيع الاستثمارات على مكوناتها الرئيسية:

جدول رقم (٨)
الاستثمارات ومكوناتها الرئيسية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦			التغير		٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣
	مشروع موازنة (١)	الموازنة (٢)	متوقع (٣)		(١ - ٢)	(١ - ٣)	فعلى		
* مبانى وإنشاءات :									
X مبانى سكنية	٣٣،٩١٣	٦١،٣٩٢	٢١،٥٧١		٢٧،٤٧٩-	١٢،٣٤٢	٤،٤٣٩	٥،٣٢٩	٢،٣٦٤
X مبانى غير سكنية	٢١،١٦٣	١٩،٦٨٢	١٨،٧٠٩		١،٤٨١	٢،٤٥٥	١٠،١٣٨	٨،٦٨٣	٥،٤٦٧
X تشييدات	٤٧،٠١٣	٣٩،٢٠٧	٢٥،٢٨٩		٧،٨٠٦	٢١،٧٢٥	٢٩،٢١٤	٢٠،٣٢٦	٢٠،٦٦٨
جملة	١٠٢،٠٩٠	١٢٠،٢٨١	٦٥،٥٦٩		١٨،١٩١-	٣٦،٥٢١	٤٣،٧٩٢	٣٤،٣٣٨	٢٨،٥٠٠
* الات ومعدات ووسائل نقل :									
X وسائل نقل	١،٤٤٩	١،٧١٠	٢،٢٦٠		٢٦١-	٨١١-	٩٢٩	٢،٥٢٦	١،٠٨٦
X وسائل انتقال	٤١٣	٢٦٢	٢٧٤		١٥١	١٤٠	٣٠٢	٢٩٨	١٥٧
X الآت ومعدات	١٧،٩١٠	١٢،٥٤٤	١٠،٣٩١		٥،٣٦٦	٧،٥١٩	٧،٤٣٧	٦،٢٠٤	٦،٨٦٤
X عدد وادوات	٤١٠	٣٣٠	٣١٤		٨٠	٩٧	١٩١	١٥٥	١٤٨
X تجهيزات	٣،٣٢٦	٣،١٧٧	٢،٩٧٢		١٤٩	٣٥٤	١،٩٥٧	١،٩٧١	١،٦٠٨
جملة	٢٣،٥٠٨	١٨،٠٢٣	١٦،٢١١		٥،٤٨٥	٧،٢٩٨	١٠،٨١٦	١١،١٥٥	٩،٨٦٥
* أصول ثابتة أخرى :									
X ثروة حيوانية ومائية (اصول زراعية)	٥٧	٥٦	٥١		١	٦	٣٣	٥٤	٧٣
جملة	٥٧	٥٦	٥١		١	٦	٣٣	٥٤	٧٣
إجمالى الأصول الثابتة	١٢٥،٦٥٥	١٣٨،٣٦١	٨١،٨٣٠		١٢،٧٠٦-	٤٣،٨٢٥	٥٤،٦٤١	٤٥،٥٤٧	٣٨،٤٣٧
* الاصول الطبيعية :									
X شراء أراضى	١،٧٥٣	١،٦٧٣	١،٦٠٥		٨٠	١٤٨	١،٧٣٣	٢،٨٠٣	٨٥٤
X تمهيد وأستصلاح أراضى	٧٢	١٣٧	١٣٧		٦٥-	٦٥-	١٢٨	١١٢	١٤
X أصول طبيعية أخرى	٣	٠	٠		٣	٣	٠	٠	٠
جملة	١،٨٢٨	١،٨١٠	١،٧٤٢		١٨	٨٦	١،٨٦١	٢،٩١٥	٨٦٩
X فوائد سابقة على بدء التشغيل	٢٥	١٣	١٣		١٢	١٢	١٨	١٨	٦٠
X البعثات	١،٠٣٤	٦٤٨	٦٤٨		٣٨٦	٣٨٦	١٥٣	٤٤٠	٣٣٨
X ابحاث ودراسات للمشروعات الإستثمارية	٣،٠٨٧	٢،٦٥٥	١،٩٤٩		٤٣٣	١،١٣٨	١،٢٣٧	٢،٢٨٨	٢،٠٥٠
X دفعات مقدمة	١،٧٨٦	٧٣٢	٤،١٨٤		١،٠٥٥	٢،٣٩٧-	١٣،٣٥٣	١٠،٥٤٢	١١،١٢٨
X تعويضات فروق الأسعار للمقاولين	٠	٠	٠		٠	٠	٢،٩٦٦-	٠	٠
X الاجور للمشروعات الاستثمارية	١٥	٤٩٣	٥٦١		٤٧٨-	٥٤٦-	٩٥٦	٠	٠
X إحتياطيات عامة	٢،٠٠٠	٢،٠٠٠	٠		٠	٢،٠٠٠	٠	٠	٠
إجمالى الاستثمارات	١٣٥،٤٣١	١٤٦،٧١١	٩٠،٩٢٧		١١،٢٨٠-	٤٤،٥٠٤	٦٩،٢٥٣	٦١،٧٥٠	٥٢،٨٨٢
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٣،٣٪	٤،٥٪	٢،٧٪				٢،٦٪	٢،٥٪	٢،٥٪

ب) المصروفات وفقاً للتصنيف الوظيفى

تقضى المادة الرابعة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة – والمعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥، بأن تُعد الموازنة العامة للدولة وتنفذ وفقاً لكل من التصنيف الإقتصادى لأوجه نشاط الدولة والتصنيف الإدارى للجهات والوحدات، كما تُعرض المصروفات وتقدم وفقاً للتصنيف الوظيفى لأنشطة الدولة.

وقد عُرضت على سيادتكم فيما سبق المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ وجملتها ١،٢٠٦،٠٣٠ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الإقتصادى لأوجه نشاط الدولة، وتم إيضاح أبواب الموازنة المختلفة من أجور، شراء سلع وخدمات، فوائد، دعم ومنح ومزايا اجتماعية، مصروفات أخرى، وشراء أصول غير مالية (الإستثمارات).

وإلتزاماً بأحكام القانون، أتشرف بأن أعرض على سيادتكم مصروفات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ وجملتها ١،٢٠٦،٠٣٠ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الوظيفى لأنشطة الدولة المختلفة من خدمات عامة، نظام الأمن العام، الشئون الاقتصادية، حماية البيئة، الإسكان والمرافق، الصحة، الشباب والثقافة والشئون الدينية، التعليم، والحماية الاجتماعية.

وفيما يلى عرض لمكونات التصنيف الوظيفى

١ - قطاع الخدمات العامة:

يتضمن الأجهزة التنفيذية والتشريعية والشئون القانونية، الخدمات العامة، البحوث الأساسية، البحوث والتطوير فى مجال الخدمات العامة، خدمات عمومية عامة غير مصنفة فى مكان آخر، معاملات الدين العام، تحويلات ذات طبيعة عامة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

مجلس النواب، رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس الوزراء، المجالس التخصصية، دواوين عموم المحافظات، الجهاز المركزى للمحاسبات، وزارة المالية ومصالحها، وزارة الخارجية.

٢ - قطاع الدفاع والأمن القومى:

يتضمن خدمات الأمن والدفاع، الدفاع المدنى وخطط الطوارئ، البحوث والتطوير فى مجال الدفاع، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الدفاع، وزارة الإنتاج الحربى .

٣ - قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة:

يتضمن خدمات الشرطة والسجون، الحماية ضد الحريق، المحاكم، البحوث والتطوير فى مجال النظام العام وشئون السلامة العامة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الداخلية، وزارة العدل، المحكمة الدستورية العليا، الهيئات القضائية، دار الإفتاء المصرية، صندوق تطوير نظام الأحوال المدنية، صندوق أبنية دور المحاكم، صندوق السجل العينى.

٤ - **قطاع الشئون الإقتصادية:**

يتضمن إدارة الشئون الإقتصادية والتجارية، شئون العمالة الشاملة، الزراعة والرى، الإنتاج الحيواني والصيد، الوقود والطاقة، التعدين والصناعة، النقل، الاتصالات السياحة البحوث والتطوير فى مجال الشئون الإقتصادية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التجارة والصناعة، وزارة الاستثمار، مصلحة دمغ المصوغات والموازين، مديريات التموين بالمحافظات، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وزارة القوى العاملة، مديريات القوى العاملة بالمحافظات، وزارة الزراعة، مديريات الزراعة بالمحافظات، وزارة الموارد المائية والرى، هيئة الخدمات البيطرية.

٥ - **قطاع حماية البيئة:**

يتضمن إدارة النفايات وتصريفها ومعالجتها، تصريف الصرف الصحى، معالجة التلوث والبحوث والتطوير فى مجال حماية البيئة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

هيئتى النظافة بالقاهرة والجيزة، وزارة شئون البيئة، الجهاز التنظيمى لمياه الشرب والصرف الصحى.

٦ - **قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية:**

يتضمن تنمية الإسكان، إدارة شئون الإسكان، التنمية المجتمعية، إمدادات المياه، تصريف الصرف الصحى، إنارة الشوارع، البحوث والتطوير فى مجال الإسكان والمرافق، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الإسكان والمرافق، مديريات الإسكان بالمحافظات، الجهاز المركزى للتعمير، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، صندوق تطوير المناطق العشوائية، الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى، الجهاز التنفيذى لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي.

٧ - **قطاع الصحة:**

يتضمن خدمات المستشفيات والعيادات الخارجية، خدمات المستشفيات المتخصصة، خدمات المراكز الطبية ومراكز الأمومة، خدمات الصحة العامة، البحوث والتطوير فى مجال الشئون الصحية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الصحة، مديريات الشئون الصحية بالمحافظات، المستشفيات العامة، المستشفيات الجامعية، المراكز الطبية المتخصصة، الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية، هيئة الرقابة والبحوث الدوائية، معهد بحوث أمراض العيون، المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان.

٨ - **قطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية:**

يتضمن الخدمات الشبابية والترفيهية والرياضية، الخدمات الثقافية، الخدمات الإذاعية والنشر، الخدمات الدينية، البحوث والتطوير فى مجال الشباب والثقافة والدين، ومن أهم الجهات الرئيسية:

المجلس القومي للشباب، المجلس القومي للرياضة، مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات، وزارة الثقافة، البيت الفني للمسرح، والمركز القومي للسينما، المجلس الأعلى للآثار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، قطاع الأعلام، هيئة الاستعلامات، مكتبة الإسكندرية، مكتبات مصر العامة، دار الكتب والوثائق.

٩ - **قطاع التعليم:**

يتضمن التعليم قبل الجامعى بكافة مراحله، التعليم العالي، التعليم غير المحدد بمستوى، خدمات مساعدة التعليم، البحوث والتطوير فى مجال التعليم، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التربية والتعليم، مديريات التربية والتعليم بالمحافظات، وزارة التعليم العالي، الجامعات، المركز القومي للبحوث التربوية، المركز القومي للامتحانات، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، الهيئة العامة للأبنية التعليمية، صندوق تطوير التعليم.

١٠ - **قطاع الحماية الإجتماعية:**

يتضمن المساندة الإجتماعية فى حـــالات العجـــز والـــشيخوخة، الـــضمان الإجتماعى، معاش الطفل، الحماية الاجتماعية، الدعم، المعاشات، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التضامن الإجتماعى، مديريات الـــشئون الإجتماعيـــة بالمحافظـــات، المجلس القومي للطفولة والأمومة، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية.

ويوضح كل من الجدولين رقمى (٩، ١٠) التـصنيف الـوظيفى لمـصروفات الموازنـة وفقـاً لأنشطة الدولة والمصروفات بالتصنيف الوظيفى على مستوى الأبواب:-

جدول رقم (٩)
التصنيف الوظيفى لمصروفات الموازنة وفقاً لأنشطة الدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الأنشطة الوظيفية	٢٠١٨/٢٠١٧ مشروع موازنة (١)	٢٠١٧/٢٠١٦ الموازنة (٢)	التغير (١-٢)	فعلى ٢٠١٦/٢٠١٥	فعلى ٢٠١٥/٢٠١٤	فعلى ٢٠١٤/٢٠١٣
* الخدمات العامة	٤٩٣،٥٤٦	٣٨٠،٤٩٩	١١٣،٠٤٨	٢٩٣،٥٦٠	٢٣٨،١٣٥	٢١٨،٨٢٦
* النظام العام وشئون السلامة العامة	٥٥،٠١٩	٥٠،٨١٨	٤،٢٠٢	٥١،٣٦٩	٤٦،٠٨٥	٤٠،٧١٤
* الشئون الاقتصادية	٥٣،٦٥٩	٤٣،٥٨١	١٠،٠٧٨	٤٤،٦٦٨	٣٩،٩٥٢	٣٢،٩٧٦
* حماية البيئة	١،٩٧٢	١،٩٤٠	٣٢	٢،١٤٨	٢،٠٧٨	١،٥٥٣
* الإسكان والمرافق المجتمعية	٥٦،٨٩٧	٧٨،٧٠١	-٢١،٨٠٤	٢١،٦٢٩	٢٠،٤٣٧	١٧،٣٦٣
* الصحة	٥٤،٩٢٢	٤٨،٩٤٤	٥،٩٧٨	٤٣،٨٧٨	٣٧،٢٢٤	٣٠،٧٥٩
* الشباب والثقافة والشئون الدينية	٣١،٠٠٣	٣١،٨٤٨	-٨٤٥	٣٠،٦٥٧	٢٧،٩٨٦	٢٤،١١١
* التعليم	١٠٦،٥٧٥	١٠٣،٩٦٢	٢،٦١٣	٩٧،٣٣٥	٩٢،٢٨٦	٨٤،٠٦٦
* الحماية الإجتماعية	٣٠٠،٥٧٩	١٨٧،٣٦٨	١١٣،٢١١	١٨٧،٢٠٨	١٨٧،٤٠٤	٢١٨،٧٨٩
* أنشطة وظيفية متنوعة	٥١،٨٥٨	٤٧،١٣٥	٤،٧٢٣	٤٥،٣٩٦	٤١،٧٦٣	٣٢،٣٥٧
الإجمالى	١،٢٠٦،٠٣٠	٩٧٤،٧٩٤	٢٣١،٢٣٦	٨١٧،٨٤٧	٧٣٣،٣٥٠	٧٠١،٥١٤
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٢٩,٤٪	٣٠,٠٪		٣٠,٢٪	٣٠,٢٪	٣٣,٤٪

جدول رقم (١٠)
المصروفات بالتصنيف الوظيفى على مستوى أبواب المصروفات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الأنشطة الوظيفية	الأجور وتعويضات العاملين	شراء السلع والخدمات	الفوائد	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	المصروفات الأخرى	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٢٠١٨/٢٠١٧ مشروع الموازنة	٢٠١٧/٢٠١٦ موازنة	٢٠١٦/٢٠١٥ فعلى
* الخدمات العامة	٣٧،١٨٥	٢٢،١٥٤	٣٧٨،٩٥٩	٢٢،٩٣١	٨،٥٥٣	٢٣،٧٦٤	٤٩٣،٥٤٦	٣٨٠،٤٩٩	٢٩٣،٥٦٠
* النظام العام وشئون السلامة العامة	٤٥،٢٠٠	٣،٥٤٤	٠	٨٩٢	١،٠٠٦	٤،٣٧٧	٥٥،٠١٩	٥٠،٨١٨	٥١،٣٦٩
* الشئون الاقتصادية	١٥،٦٧٨	٥،٢٥١	٤٧٣	٣،٦٨٦	٢،٠٥٨	٢٦،٥١٣	٥٣،٦٥٩	٤٣،٥٨١	٤٤،٦٦٨
* حماية البيئة	٨٢٣	٤٩٥	٠	٩	٥٠	٥٩٥	١،٩٧٢	١،٩٤٠	٢،١٤٨
* الإسكان والمرافق المجتمعية	١،٠٣٥	٤٥٩	١،٣٠٧	١٩٥	٥٥	٥٣،٨٤٦	٥٦،٨٩٧	٧٨،٧٠١	٢١،٦٢٩
* الصحة	٢٩،٣٩٨	١٠،٠١٤	٤١	٤،١٩٤	٩٩٢	١٠،٢٨٣	٥٤،٩٢٢	٤٨،٩٤٤	٤٣،٨٧٨
* الشباب والثقافة والشئون الدينية	٢٣،٨٣٧	١،٩٨٤	٥	٢،٣٩٦	٤٨٨	٢،٢٩٣	٣١،٠٠٣	٣١،٨٤٨	٣٠،٦٥٧
* التعليم	٨٤،١٨٤	٧،٤٥١	٧٠	٢٥٠	١،٠٠٢	١٣،٦١٨	١٠٦،٥٧٥	١٠٣،٩٦٢	٩٧،٣٣٥
* الحماية الإجتماعية	٢،٠٤٤	١٤١	١٣١	٢٩٨،١٧٣	٨	٨٢	٣٠٠،٥٧٩	١٨٧،٣٦٨	١٨٧،٢٠٨
* أنشطة وظيفية متنوعة	١٧١	٧٢	٠	١	٥١،٥٥٣	٦١	٥١،٨٥٨	٤٧،١٣٥	٤٥،٣٩٦
الإجمالى	٢٣٩،٥٥٥	٥١،٥٦٥	٣٨٠،٩٨٦	٣٣٢،٧٢٧	٦٥،٧٦٥	١٣٥،٤٣٢	١،٢٠٦،٠٣٠	٩٧٤،٧٩٤	٨١٧،٨٤٧
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٥،٨٪	١،٣٪	٩،٣٪	٨،١٪	١،٦٪	٣،٣٪	٢٩،٤٪	٣٠،٠٪	٣٠،٢٪

حيازة الأصول المالية

تمثل "حيازة الأصول المالية" مساهمات الخزانة العامة في بعض الهيئات الإقتصادية التى تعانى خللاً فى هياكلها التمويلية، وكذلك مساهمات الخزانة لإصلاح المراكز التمويلية لبعض الشركات، فضلاً عن القروض المتاحة لبعض الجهات والتي تعد إلتزاماً على الخزانة العامة للدولة، وتُقدر الإعتمادات المدرجة لحيازة الأصول المالية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ١٦،٥٦٧ مليون جنيه مقابل نحو ٢٥،٠٧٩ مليون جنيه (٠,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بخفض قدره ٨،٥١٢ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٣٣,٩٪، وبزيادة تبلغ نحو ٢،٠٩١ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ١٤،٤٧٦ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٤,٤٪.

وتتمثل عناصر حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بمشروع الموازنة المعروض فيما يلى:

البيان	مليون جنيه	مليون جنيه
مساهمات فى هيئات اقتصادية:		٦،٢٩٠
– هيئة سكك حديد مصر	٢،٢٧٣	
– اتحاد الإذاعة والتليفزيون	٢،٠٨٣	
– نقل الركاب (القاهرة والإسكندرية)	٨٦٥	
– هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة	٨٠٣	
– باقي الهيئات الاقتصادية	٢٦٦	
مساهمات فى شركات قابضة:		٢،٦٠٥
– الشركة القابضة للغزل والنسيج	١،٦٠٠	
– الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي	٧٣٠	
– الشركة القابضة لكهرباء مصر "مديونية هيئة كهربة الريف"	٢٧٥	
حصة مصر فى رؤوس أموال مؤسسات وهيئات دولية		٢،٥٩٥
باقي البنود		٩٥٠
إحتياطى عام.		٤،١٢٧
الإجمالي		١٦،٥٦٧

سداد القروض

تمثل "سداد القروض" قيمة الأقساط التي يحل موعد سدادها أو إهلاكها خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧، حيث بلغت تقديرات سداد القروض بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/ ٢٠١٨ نحو ٢٦٥،٣٩١ مليون جنيه (٦,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ٢٥٦،٢٨٨ مليون جنيه (٧,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بزيادة قدرها ٩،١٠٣ مليون جنيه وبنسبة زيادة قدرها ٣,٦٪.

وتتمثل أقساط القروض المقدرة بمشروع الموازنة المعروض فيما يلى:

(بالمليون جنيه)

البيـــــــان	مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧	موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦	التغير
أقساط قروض خارجية معاد إقراضها	٣،١٠٧	١،٤٠٣	١،٧٠٤
سداد قروض لمصادر أخرى	٥٠،٨١١	٣٣،٩٨٤	١٦،٨٢٧
سندات على الخزانة العامة	١٧٧،٩٣٦	١٧٩،١٤٥	(١،٢٠٩)
جملة سداد القروض المحلية (١)	٢٣١،٨٥٤	٢١٤،٥٣٢	١٧،٣٢٢
أقساط الدين العام الخارجي	٣٢،٤٠١	٤١،٠٤٥	(٨،٦٤٤)
أقساط خارجية تسددها الجهات	٨٩٣	٤٧٧	٤١٦
جملة سداد القروض الخارجية (٢)	٣٣،٢٩٤	٤١،٥٢٢	(٨،٢٢٨)
سداد قروض للحسابات والصناديق الخاصة (٣)	٢٤٣	٢٣٤	٩
الاجمالى (١+٢+٣)	٢٦٥،٣٩١	٢٥٦،٢٨٨	٩،١٠٣

ويلاحظ أن أقساط القروض المشار إليها تتضمن إهلاك ما يحل أجله من السندات على الخزانة العامة، وبصفة عامة يتعين الإشارة إلى أن سداد القروض وإهلاك السندات لا يُحتسب ضمن مكونات العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، وإنما تعالج هذه الإلتزامات المسددة بالإستبعاد من مصادر التمويل أو من الإقتراض الجديد، وذلك لتحديد صافى الزيادة الحقيقية فى الدين العام.

الموارد العامة

يبلغ إجمالي موارد الدولة في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ١،٤٨٨ مليار جنيه (٣٦,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) موزعة على ثلاث مكونات رئيسة هى:

- الإيرادات العامة وتبلغ ٨٣٤ مليار جنيه بنسبة ٢٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- المتحصلات من حيازة الأصول المالية وتبلغ ١٨ مليار جنيه بنسبة ٠,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- الإقتراض وإصدار الأوراق المالية وتبلغ ٦٣٦ مليار جنيه بنسبة ١٥,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

ويوضح الجدول التالى الموارد العامة المشار إليها:

جدول رقم (١١)
الموارد العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٧/٢٠١٦		التغير		٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣
	مشروع موازنة	الوزن النسبى ٪	الموازنة	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
الإيرادات العامة										
* الإيرادات الضريبية	٦٠٣،٩١٨	٤٠,٦	٤٣٣،٣٠٠	٣٤,٥	١٧٠،٦١٨	٣٩,٤	٤٥٨،٠٤٨	٣٥٢،٣١٥	٣٠٥،٩٥٧	٢٦٠،٢٨٩
* المنـــــــــــح	١،١٤٣	٠,١	٢،٢١٣	٠,٢	١،٠٧٠-	٤٨,٤-	١،٦٢٩	٣،٥٤٦	٢٥،٤٣٧	٩٥،٨٥٦
* الإيرادات الأخرى	٢٢٩،٥٦١	١٥,٤	٢٣٤،٢٤٣	١٨,٦	٤،٦٨٢-	٢,٠-	١٨٤،١٦٥	١٣٥،٦٣٠	١٣٣،٨٤٧	١٠٠،٦٤٢
جملة الإيرادات العامة	٨٣٤،٦٢٢	٥٦,١	٦٦٩،٧٥٦	٥٣,٣	١٦٤،٨٦٦	٢٤,٦	٦٤٣،٨٤٢	٤٩١،٤٩٢	٤٦٥،٢٤١	٤٥٦،٧٨٨
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٢٠,٣٪		٢٠,٦٪				١٨,٩٪	١٨,١٪	١٩,١٪	٢١,٧٪
* المتحصلات من مبيعات الأصول المالية	١٧،٧٢٥	١,٢	١٠،٤٠٧	٠,٨	٧،٣١٨	٧٠,٣	٦،٨٠٨	٥،٩١٥	٢،٤٤٠	٤،٢٨٧
* الاقتراض وإصدار الأوراق المالية	٦٣٥،٦٤١	٤٢,٧	٥٧٥،٩٩٨	٤٥,٩	٥٩،٦٤٢	١٠,٤	٦٦٤،٥٨٦	٥٩١،٣١٧	٥١٥،٨٩٧	٣٦٣،٣٠١
إجمالى الموارد العامة	١،٤٨٧،٩٨٨	١٠٠,٠	١،٢٥٦،١٦١	١٠٠,٠	٢٣١،٨٢٧	١٨,٥	١،٣١٥،٢٣٦	١،٠٨٨،٧٢٤	٩٨٣،٥٧٨	٨٢٤،٣٧٦
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٣٦,٢٪		٣٨,٧٪				٣٨,٦٪	٤٠,٢٪	٤٠,٥٪	٣٩,٢٪

أولاً : الإيرادات العامة:

تتمثل جملة الإيرادات العامة فى الإيرادات التى يتم تحصيلها من عمليات التشغيل وأداء النشاط المباشر وغير المباشر للوحدات والجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة، وتشمل أساساً الإيرادات الضريبية بأنواعها المختلفة من ضرائب على الدخول والضريبة على القيمة المضافة والضرائب الجمركية، كما تشتمل الإيرادات العامة على المنح المحصلة من الداخل والخارج، وكذلك على الإيرادات الأخرى المتمثلة أساساً في الفوائض والأرباح المحققة من الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام والخاص فضلاً عن إيرادات الخدمات الحكومية بصفة عامة.

وقد قدرت الإيرادات العامة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٨٣٤،٦٢٢ مليون جنيه (٢٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٦٦٩،٧٥٦ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ (٢٠,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ١٦٤،٨٦٦ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٤,٦٪، وبزيادة بلغت نحو ١٩٠،٧٨١ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٦٤٣،٨٤٢ مليون جنيه (١٨,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة نمو قدرها ٢٩,٦٪.

ويوضح الشكل التالي تطور عناصر الإيرادات فى مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بنسب الأداء الفعلى فى السنوات من ٢٠١٠/٢٠٠٩.

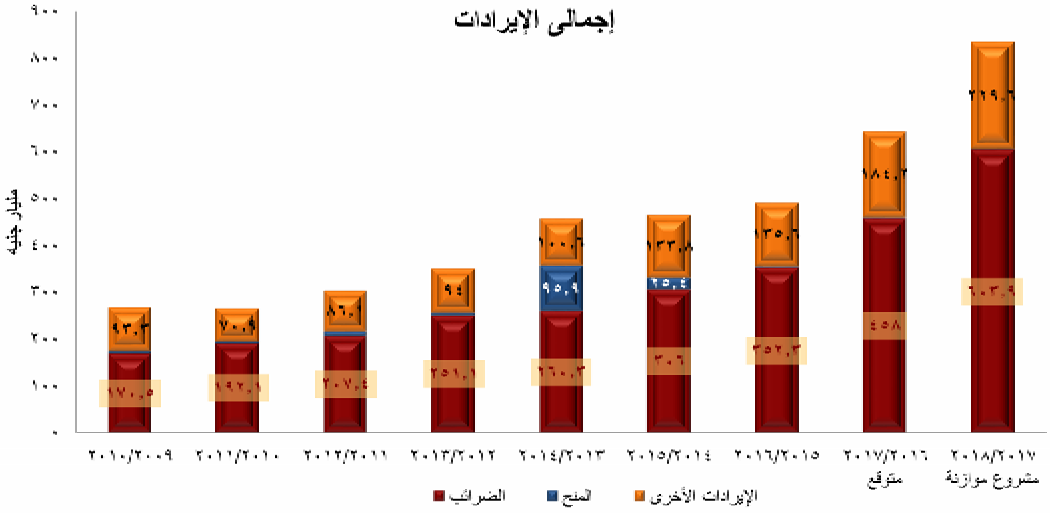

كما يوضح الجدول التالى الإيرادات فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بالموازنة والمتوقع للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ و بالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٤/٢٠١٣ وحتى ٢٠١٦/٢٠١٥:

جدول رقم (١٢)
الإيرادات العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٧/٢٠١٦		التغير		٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣
	مشروع موازنة	الوزن النسبى ٪	الموازنة	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
* الإيـــرادات الضريبيـــــــة	٦٠٣،٩١٨	٧٢,٤	٤٣٣،٣٠٠	٦٤,٧	١٧٠،٦١٨	٣٩,٤	٤٥٨،٠٤٨	٣٥٢،٣١٥	٣٠٥،٩٥٧	٢٦٠،٢٨٩
- الضرائب العامة	٢٨٥،١٥٩	٣٤,٢	٢٠٩،٢٧٣	٣١,٢	٧٥،٨٨٦	٣٦,٣	٢٢٨،٠٨٨	١٩٠،٠٥٦	١٦٥،٢٢٣	١٥٤،٥٧٣
- الضريبة على القيمة المضافة	٢٥٢،٧٧٩	٣٠,٣	١٧٢،٣٤٥	٢٥,٧	٨٠،٤٣٤	٤٦,٧	١٨٠،٠٣٨	١٢٠،٠٤٨	١٠٥،٥٣٢	٧٧،٠٠١
- الضرائب الجمركية	٣٦،٤١٤	٤,٤	٢٩،٥٤٨	٤,٤	٦،٨٦٦	٢٣,٢	٣٠،١١٨	٢٨،٠٩١	٢١،٨٦٧	١٧،٦٧٣
- باقى الإيرادات الضريبية	٢٩،٥٦٦	٣,٥	٢٢،١٣٤	٣,٣	٧،٤٣٢	٣٣,٦	١٩،٨٠٤	١٤،١٢٠	١٣،٣٣٥	١١،٠٤١
٪	٪١٤,٧		٪١٣,٣				٪١٣,٤	٪١٣,٠	٪١٢,٦	٪١٢,٤
* المنـــــــــــــح	١،١٤٣	٠,١	٢،٢١٣	٠,٣	١،٠٧٠-	٤٨,٤-	١،٦٢٩	٣،٥٤٦	٢٥،٤٣٧	٩٥،٨٥٦
٪	٪٠,٠		٪٠,١				٪٠,٠	٪٠,١	٪١,٠	٪٤,٦
* الإيـــرادات غيـــر الضريبيـــة من الفوائـــض والأربـــــاح وإيرادات الخدمات وغيرها	٢٢٩،٥٦١	٢٧,٥	٢٣٤،٢٤٣	٣٥,٠	٤،٦٨٢-	٢,٠-	١٨٤،١٦٥	١٣٥،٦٣٠	١٣٣،٨٤٧	١٠٠،٦٤٢
٪	٪٥,٦		٪٧,٢				٪٥,٤	٪٥,٠	٪٥,٥	٪٤,٨
الإجمالى	٨٣٤،٦٢٢	١٠٠,٠	٦٦٩،٧٥٦	١٠٠,٠	١٦٤،٨٦٦	٢٤,٦	٦٤٣،٨٤٢	٤٩١،٤٩٢	٤٦٥،٢٤١	٤٥٦،٧٨٨
٪	٪٢٠,٣		٪٢٠,٦				٪١٨,٩	٪١٨,١	٪١٩,١	٪٢١,٧

(٪) : نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى

الإيرادات الضريبية

على الرغم من أن الموارد الضريبية تعد أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة لما تمثله من أداة فاعلة لتدوير الموارد من الأنشطة المنتجة للدخول الأعلى لصالح الخدمات العامة والفئات الأولى بالرعاية بجانب ما تمثله من مورد حقيقي يُسهم فى تمويل الإنفاق الحكومي المتنامى والذى تضطلع به الدولة فى مختلف المجالات مما يساهم فى تخفيض الأعباء التمويلية على الخزانة العامة للدولة، وكونها أهم أدوات السياسة المالية التى تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار مراعاة البعد الإجتماعى، إلا أن معدلات الضرائب للناتج المحلى تعد منخفضة، خاصة إذا ما تم إستبعاد الضرائب المحصلة من جهات سيادية أو مملوكة للدولة مثل قطاع البترول والبنك المركزى وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسندات الحكومية، وتقوم وزارة المالية بإعداد خطة طموحة لزيادة حصيلة الضرائب وربطها بالنشاط الاقتصادى وتوسيع القاعدة الضريبية بجانب العمل على تحقيق شراكة حقيقية بين المصالح الايرادية والممولين.

وقد بلغت تقديرات الإيرادات الضريبية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٦٠٣،٩١٨ مليون جنيه (١٤,٧% من الناتج المحلى)، مقابل نحو ٤٣٣،٣٠٠ مليون جنيه (١٣,٣% من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بزيادة قدرها ١٧٠،٦١٨ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٣٩,٤%، وبزيادة تبلغ نحو ١٤٥،٨٧٠ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٤٥٨،٠٤٨ مليون جنيه (١٣,٤% من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة نمو قدرها ٣١,٨%.

ويوضح الجدولين التاليين تطورات حصيلة الإيرادات الضريبية خلال السنوات المالية السابقة مقارنة بتقديراتها وكذا مكوناتها فى مشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ .

جدول رقم (١٣)
تطور حصيلة الإيرادات الضريبية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

السنوات المالية	موازنة		فعلى		
	القيمة	النسبة إلى الناتج المحلى ٪	القيمة	النسبة إلى الناتج المحلى ٪	معدل النمو عن السنة السابقة ٪
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٧٩،٨٤٢	٪١٤,٨	٧٥،٧٥٩	٪١٤,١	١٢,٨
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٨١،٦٠٧	٪١٣,٢	٩٧،٧٧٩	٪١٥,٨	٢٩,١
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٠٥،٦٤٥	٪١٤,٢	١١٤،٣٢٦	٪١٥,٣	١٦,٩
٢٠٠٧/٢٠٠٨	١٢٠،٨٢٤	٪١٣,٥	١٣٧،١٩٥	٪١٥,٣	٢٠,٠
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٦٦،٥٧٠	٪١٦,٠	١٦٣،٢٢٢	٪١٥,٧	١٩,٠
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٤٥،٥٤٤	٪١٢,١	١٧٠،٤٩٤	٪١٤,١	٤,٥
٢٠١٠/٢٠١١	٢٠٠،٤٢٤	٪١٤,٦	١٩٢،٠٧٢	٪١٤,٠	١٢,٧
٢٠١١/٢٠١٢	٢٣٢،٢٣٢	٪١٥,٠	٢٠٧،٤١٠	٪١٣,٤	٨,٠
٢٠١٢/٢٠١٣	٢٦٦،٩٠٥	٪١٤,٥	٢٥١،١١٩	٪١٣,٦	٢١,١
٢٠١٣/٢٠١٤	٣٥٨،٧٢٩	٪١٧,١	٢٦٠،٢٨٨	٪١٢,٤	٣,٧
٢٠١٤/٢٠١٥	٣٦٤،٢٩٠	٪١٥,٠	٣٠٥،٩٥٧	٪١٢,٦	١٧,٥
٢٠١٥/٢٠١٦	٤٢٢،٤٢٧	٪١٥,٦	٣٥٢،٣١٥	٪١٣,٠	١٥,٢
٢٠١٦/٢٠١٧ موازنة/متوقع	٤٣٣،٣٠٠	٪١٣,٣	٤٥٨،٠٤٨	٪١٣,٤	٣٠,٠
٢٠١٧/٢٠١٨ مشروع	٦٠٣،٩١٨	٪١٤,٧	–		-

جدول رقم (١٤)
مكونات الإيرادات الضريبية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦		٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
- الضرائب العامة	٢٨٥،١٥٩	٢٠٩،٢٧٣	٢٢٨،٠٨٨	١٩٠،٠٥٦	١٦٥،٢٢٣	١٥٤،٥٧٣
٪	٪٦,٩	٪٦,٤	٪٦,٧	٪٧,٠	٪٦,٨	٪٧,٤
- الضريبة على القيمة المضافة	٢٥٢،٧٧٩	١٧٢،٣٤٥	١٨٠،٠٣٨	١٢٠،٠٤٨	١٠٥،٥٣٢	٧٧،٠٠١
٪	٪٦,٢	٪٥,٣	٪٥,٣	٪٤,٤	٪٤,٣	٪٣,٧
- الضرائب الجمركية	٣٦،٤١٤	٢٩،٥٤٨	٣٠،١١٨	٢٨،٠٩١	٢١،٨٦٧	١٧،٦٧٣
٪	٪٠,٩	٪٠,٩	٪٠,٩	٪١,٠	٪٠,٩	٪٠,٨
- باقى الإيرادات الضريبية	٢٩،٥٦٦	٢٢،١٣٤	١٩،٨٠٤	١٤،١٢٠	١٣،٣٣٥	١١،٠٤١
٪	٪٠,٧	٪٠,٧	٪٠,٦	٪٠,٥	٪٠,٥	٪٠,٥
الإجمالى	٦٠٣،٩١٨	٤٣٣،٣٠٠	٤٥٨،٠٤٨	٣٥٢،٣١٤	٣٠٥،٩٥٧	٢٦٠،٢٨٩
٪	٪١٤,٧	٪١٣,٣	٪١٣,٤	٪١٣,٠	٪١٢,٦	٪١٢,٤

(٪): نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى

وفيما يلى أهم مكونـــات الإيـرادات الضريبيـــة المشـار إليهـا:

أولاً - الضرائب العامة:

بلغت تقديرات الضرائب العامة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٢٨٥،١٥٩ مليون جنيه (٦,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٢٠٩،٢٧٣ مليون جنيه بموازنـــة الـــسنة الماليـــة ٢٠١٧/٢٠١٦ (٦,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ٧٥،٨٨٦ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٣٦,٣٪، وبزيادة بلغت نحو ٥٧،٠٧١ مليون جنيه عن النتـــائج المتوقعـــة لذات السنة المالية البالغة نحو ٢٢٨،٠٨٨ مليون جنيه (٦,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة نمو قدرها ٢٥٪.

ثانياً - الضريبة على القيمة المضافة:

بلغت تقديرات الضرائب على القيمة المضافة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٢٥٢،٧٧٩ مليون جنيـــه (٦,٢٪ مـــن النـــاتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ١٧٢،٣٤٥ مليون جنيه بموازنة الـــسنة الماليـــة ٢٠١٧/٢٠١٦ (٥,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ٨٠،٤٣٤ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٤٦,٧٪، وبزيادة بلغت نحو ٧٢،٧٤١ مليون جنيـــه عـــن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ١٨٠،٠٣٨ مليون جنيـــه (٥,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة نمو قدرها ٤٠,٤٪، وتتضمن تقديرات مشروع الموازنة المعروض الأثر المالى لزيادة نـــسبة ضـــريبة القيمـــة المـــضافة (١٣٪ إلى١٤٪) بما يعزز الحصيلة الضريبية.

ثالثاً: الضرائب الجمركية:

بلغت تقديرات الضرائب الجمركية بمشروع الموازنة العامة للدولـــة للـــسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٣٦،٤١٤ مليون جنيه (٠,٩٪ مـــن النـــاتج المحلـــى الإجمالى) مقارنـــة بنحـــو ٢٩،٥٤٨ مليـــون جنيـــه بموازنـــة الـــسنة الماليـــة ٢٠١٧/٢٠١٦ (٠,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ٦،٨٦٦ مليـــون جنيه بنسبة نمو قدرها ٢٣,٢٪، وبزيادة بلغت نحو ٦،٢٩٦ مليـــون جنيـــه عـــن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٣٠،١١٨ مليون جنيه (٠,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة نمو قدرها ٢٠,٩٪.

وتوضح الجداول التالية تطورات مكونـات الإيـرادات الـضريبية فـى مـشروع الموازنـة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧.

جدول رقم (١٥)
الضرائب العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦		٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
أولاً : الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعية :						
- ضريبة المرتبات وما فى حكمها	٣٢،٤٠٩	٣٢،٧٨٩	٣٣،٠٧٢	٢٨،٠٩٨	٢٣،٨٠٣	١٩،٣٣٦
- ضريبة النشاط التجارى والصناعى	٢٣،٦٠٠	١٤،٢٢٩	١٣،٩٨٧	٩،٢٤٧	١٠،٥٨٩	٨،٤٣١
- ضريبة النشاط المهنى غير التجارى	١،٧٩١	١،٤٤٦	١،٢١٩	٧٣١	٥٤٤	٥٠٩
- ضريبة الثروة العقارية	٧٠١	٥٢٣	٥٨٢	٣٤٣	٢٧٩	٢١٨
جملة	٥٨،٥٠١	٤٨،٩٨٧	٤٨،٨٦٠	٣٨،٤١٩	٣٥،٢١٥	٢٨،٤٩٥
ثانياً : الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية :						
- ضرائب البترول	٤٤،١٧٩	٢١،٤١٩	٣٢،٠٩٣	٣٧،٣١٣	٣٦،٠٠٠	٤٦،٠٦٠
- ضرائب قناة السويس	٣٠،١٥٠	١٨،١١٤	٢٥،٦٩٣	١٤،٩٠٣	١٣،٤٠٠	١٤،٣١٢
- ضرائب البنك المركزى	٣،٤٤٤	١١،١٨٦	٥،٤٧٤	١٣،٢٤٥	٣،٦٩١	٤،٠٤٢
- ضرائب باقى الشركات	٦٥،١٧٣	٤٥،١٠٠	٤٦،٣٤٤	٣٦،٩٢٦	٣٨،٥١٢	٢٥،٠٩٩
جملة	١٤٢،٩٤٦	٩٥،٨١٩	١٠٩،٦٠٤	١٠٢،٣٨٧	٩١،٦٠٣	٨٩،٥١٢
ثالثاً : الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة :						
- من البنك المركزى	١٦،٧٦٥	١٥،٧٦٠	١٥،٦٨٨	١٠،٩٦٥	١٠،٢٢٨	١٠،٦٠٤
- من البنوك التجارية	١	٨	١	١	٨	٤٥٨
جملة	١٦،٧٦٦	١٥،٧٦٨	١٥،٦٨٩	١٠،٩٦٦	١٠،٢٣٥	١١،٠٦٢
رابعاً : ضريبة الدمغة :						
- الدمغة على المرتبات	٤،٩٤٥	٣،٦٥٤	٤،٦٨٩	٣،٩٣٣	٢،٩٩٨	٢،٩١٦
- الدمغة النوعية	١٨،١٦٢	١٣،٧٩٢	١٣،٨٤٧	٩،٧٠٧	٧،٧٢١	٦،٦٩٤
جملة	٢٣،١٠٧	١٧،٤٤٦	١٨،٥٣٦	١٣،٦٤٠	١٠،٧١٩	٩،٦١٠
خامساً : باقى الضرائب :						
- ضريبة التضامن الإجتماعى	٨٤٨	٨٤٦	٧٦٠	٦٤٨	٣٠٤	٢٥٩
- الضرائب على الأذون والسندات	٣٩،١٣٣	٢٧،٩٧٧	٣١،٦٠٠	٢٣،٠٦٩	١٦،٦٨٢	١٥،٢٥٦
- ضرائب الارباح الرأسمالية	٣،٠٠٢	٢،٠٠٣	٢،١٤٥	٠	٠	٠
- أخرى	٨٥٦	٤٢٧	٨٩٤	٩٢٧	٤٦٥	٣٨٠
جملة	٤٣،٨٣٩	٣١،٢٥٣	٣٥،٣٩٩	٢٤،٦٤٤	١٧،٤٥٠	١٥،٨٩٤
إجمالى الضرائب العامة	٢٨٥،١٥٩	٢٠٩،٢٧٣	٢٢٨،٠٨٨	١٩٠،٠٥٦	١٦٥،٢٢٣	١٥٤،٥٧٣
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٦.٩٪	٦.٤٪	٦.٧٪	٧.٠٪	٦.٨٪	٧.٤٪

جدول رقم (١٦)
الضريبة على القيمة المضافة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦		٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* الضريبة على القيمة المضافة:						
- الضريبة على السلع المحلية	٤٩،٩٠٠	٣١،٩٩٤	٣٥،٤٥٩	٢١،١٠٢	١٨،٤١٥	١٤،٥٧٧
- الضريبة على السلع المستوردة	٨٥،٨٠٨	٥١،٩٢٥	٦٠،٧٧٨	٣٦،٣٥٢	٣٥،٠١٠	٢٨،٣٩٨
جملة	١٣٥،٧٠٨	٨٣،٩١٩	٩٦،٢٣٧	٥٧،٤٥٤	٥٣،٤٢٥	٤٢،٩٧٤
* الضريبة على سلع الجدول رقم (١): (محلي ومستورد)						
- السجائر والتبغ	٥٤،٩٦٩	٤٢،٥١٨	٤١،٧٦٠	٣٣،٥٨٤	٢٦،٤٦٣	١٩،٥٨٨
- المنتجات البترولية	١٧،٨٦٦	١٠،٣٠١	١٢،٠٧٥	١٣،١٨١	١٢،٠٠٤	٣،٩٣٤
- أخـــرى	٢،٠٨٠	١،٨٧٨	٢،٢٦٢	١،٧٥٦	١،٥٤٣	١،٠٤٢
جملة	٧٤،٩١٥	٥٤،٦٩٧	٥٦،٠٩٧	٤٨،٥٢١	٤٠،٠٠٩	٢٤،٥٦٤
* الضريبة على الخدمات:						
- خدمات الاتصالات الدولية والمحلية	١١،١٢٥	٦،٨٤٤	٨،٧٨٨	٤،٥٥٩	٤،٣٩٣	٣،٨٧٧
- خدمات التشغيل للغير	١٦،٣١١	١٣،٠٣٥	١١،١٩٢	٦،٨٤٥	٤،٨٤٤	٣،٤٤٢
- الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية	٩،٠٠٩	٧،١٤٩	٤،٤٥٣	٢،١٥٧	٢،٣٣٤	١،٧٠٤
- خدمات أخرى	٥،٧١١	٦،٧٠١	٣،٢٧١	٥١٢	٥٢٧	٤٤٠
جملة	٤٢،١٥٦	٣٣،٧٢٩	٢٧،٧٠٤	١٤،٠٧٢	١٢،٠٩٨	٩،٤٦٣
إجمالى الضريبة على القيمة المضافة	٢٥٢،٧٧٩	١٧٢،٣٤٥	١٨٠،٠٣٨	١٢٠،٠٤٨	١٠٥،٥٣٢	٧٧،٠٠١
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٦،٢٪	٥،٣٪	٥،٣٪	٤،٤٪	٤،٣٪	٣،٧٪

جدول رقم (١٧)
الضرائب والرسوم الجمركية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦		٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* الضريبة على الواردات :						
- الضرائب الجمركية القيمية	٣٤،٧٤٤	٢٨،٤٤١	٢٨،٦٢٣	٢٦،٩٣٣	٢٠،٩٥٥	١٦،٩٣٥
جملة	٣٤،٧٤٤	٢٨،٤٤١	٢٨،٦٢٣	٢٦،٩٣٣	٢٠،٩٥٥	١٦،٩٣٥
- ضريبة الوارد على السجائر والتبغ والدخان	٧٧٦	٦٥٣	٦٨٣	٦٠١	٥٠٦	٤١٧
جملة الضرائب على الواردات	٣٥،٥٢٠	٢٩،٠٩٤	٢٩،٣٠٦	٢٧،٥٣٤	٢١،٤٦٠	١٧،٣٥٢
* الضرائب على التجارة الدولية :						
- الضرائب على الصادر	٥٣٦	٢٢١	٤٤٩	٢١٦	١٨٠	١٨٣
- إيرادات الغرامات	٣٠٢	١٩٣	٣١٥	٣٠٢	١٩٣	١٢٣
- إيرادات المضبوطات	٥٦	٤٠	٤٨	٤٠	٣٣	١٤
جملة الضرائب على التجارة الدولية	٨٩٤	٤٥٤	٨١٢	٥٥٧	٤٠٧	٣٢١
إجمالى الضرائب الجمركية	٣٦،٤١٤	٢٩،٥٤٨	٣٠،١١٨	٢٨،٠٩١	٢١،٨٦٧	١٧،٦٧٣
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٠،٩٪	٠،٩٪	٠،٩٪	١،٠٪	٠،٩٪	٠،٨٪

جدول رقم (١٨)
الإيرادات الضريبية الأخرى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦		٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* رسوم تنمية الموارد [١]	١١،٤١٠	٩،٠٥١	٦،١٧٤	٤،٩٩٤	٤،٨٨٤	٣،٨٣٩
* إتاوة قناة السويس	٤،٥٦٠	٢،٧٩٠	٣،٧٩٦	٢،٠٥٨	١،٩٤٥	١،٨٦٧
* رسوم الإجراءات القنصلية	٣،٣٦٤	٢،٦٣٦	١،٦٠٠	١،٠٥٦	١،٢٩٥	١،٢٧٦
* رسوم الموانى والمنائر	٢،١٥٥	١،٣٥٠	١،٧٥٠	١،٢٨٣	١،١٥٤	١،٠٤٦
* ضريبة الأراضى	٢٥٦	٢٣٤	٢٣٤	٢٠٣	١٨٦	١٨٤
* ضريبة المبانى	٣،٦٥٠	٢،٤١٥	٢،٤١٥	٩٦٩	٤٥١	٢٤٤
* رسوم نقل الملكية	١،٢٠٥	١،١٣٢	١،١٣٢	١،٠٠٢	٩٤٧	٧٩٩
* رسوم العبور (سوميد)	٥٤٤	٣١٥	٥٣١	٢٢٥	٦٥٤	٢٤٠
* المصروفات الإدارية للعمليات الاستيرادية	١،٠٢٠	١،٠١٩	١،٠١٩	١،٢٤٧	٨٣١	٦٢٩
* رسوم تصاريح العمل	٣٢٠	١٨٥	١٨٥	١٦٧	١٥٢	١٤٦
* إيرادات ضريبية أخرى [٢]	١،٠٨٢	١،٠٠٧	٩٦٨	٩١٦	٨٣٥	٧٧١
الإجمالى	٢٩،٥٦٦	٢٢،١٣٤	١٩،٨٠٤	١٤،١٢٠	١٣،٣٣٥	١١،٠٤١
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٠.٧	٪٠.٧	٪٠.٦	٪٠.٥	٪٠.٥	٪٠.٥

[١] يتضمن رسم تنمية على (تذاكر السفر للخارج، مغادرة البلاد، المحاجر، تسيير السيارات، السيارات الجديدة).

[٢] يتضمن ضريبة الملاهى، ايرادات ورسوم ذات صفة محلية، ورسوم تراخيص العمل للأجانب، ورسوم جوازات السفر، رسوم حليج الأقطان.

المنـــح

بلغت تقديرات المنح بمــشروع الموازنـــة العامـــة للدولـــة للـــسنة الماليـــة ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ١،١٤٣ مليون جنيه (٠,٠٣٪ من الناتج المحلى الإجمـــالى) مقارنة بنحو ٢،٢١٣ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ (٠,٠٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بخفض قدره ١،٠٧٠ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٤٨,٤٪، وبخفض بلغ نحو ٤٨٦ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لـــذات الـــسنة المالية البالغة نحو ١،٦٢٩ مليون جنيه (٠,٠٥٪ من الناتج المحلـــى الإجمـــالى) بنسبة خفض قدرها ٢٩,٨٪.

وتشكل هذه المنح بمشروع الموازنة المعروض نسبة ٠,١٤٪ من إجمـــالي الإيرادات العامة البالغة نحو ٨٣٤،٦٢٢ مليون جنيه.

الإيرادات الأخرى

بلغت تقديرات الإيرادات الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٢٢٩،٥٦١ مليون جنيه (٥,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٢٣٤،٢٤٣ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ (٧,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بخفض قدره ٤،٦٨٢ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٢٪، وبزيادة بلغت نحو ٤٥،٣٩٦ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ١٨٤،١٦٥ مليون جنيه (٥,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة نمو قدرها ٢٤,٦٪.

- بلغت تقديرات <u>الفائض من الهيئة المصرية العامة للبترول</u> بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٢٨،٩١٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣٥,١٪ عن متوقع السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ البالغ نحو ٢١،٣٩٩ مليون جنيه، ويؤول فائض الهيئة إلى الموازنة العامة للدولة عن نتائج أرباح نشاطها فى السوق المحلى والخارجى، ومع الأخذ فى الإعتبار تحمل الموازنة العامة لدعم المواد البترولية فى السوق المحلية.
- بلغت تقديرات <u>الفائض من هيئة قناة السويس</u> بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٣١،٤٢٣ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ١٨,٣٪ عن متوقع السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ البالغ نحو ٢٦،٥٦٨ مليون جنيه فى ضوء التقديرات العالمية لنمو حركة التجارة الدولية، وقد تم تقدير فائض الهيئة فى ضوء تقديرات رسوم المرور المرتبطة بحركة التجارة الدولية المارة بقناة السويس خلال السنة المالية المقبلة.
- بلغت <u>تقديرات الأرباح من البنك المركزى</u> بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ١٠،٩٧٦ مليون جنيه مقابل نحو ١٩،٥١٢ مليون جنيه متوقعة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦.

- **بلغت تقديرات فائض الهيئات الإقتصادية الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٥،٠٢١ مليون جنيه مقابل نحو ٩،٣٠٤ مليون جنيه متوقع للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، ومن أهم هذه الفوائض بمشروع الموازنة المعروض الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات بمبلغ ١،٣٩٥ مليون جنيه، وهيئة ميناء الإسكندرية بمبلغ ١،٢١٣ مليون جنيه.**
- **بلغت تقديرات أرباح الشركات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ١١،٦٢٨ مليون جنيه مقابل نحو ٨،٩٢٧ مليون جنيه متوقع للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، وتتضمن أرباح شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام، ومن أهم هذه الأرباح بمشروع الموازنة المعروض حصة الدولة فى أرباح بنكى مصر والأهلى بمبلغ ٨،٤٣٢ مليون جنيه، الشركة المصرية للاتصالات بمبلغ ١،٠٢٤ مليون جنيه، الشركة القابضة للتأمين بمبلغ ٧٥٧ مليون جنيه، وشركة المطارات والملاحة الجوية بمبلغ ٤٨٧ مليون جنيه.**
- **كما تضمنت الإيرادات الأخرى نحو ١،٥٥٥ مليون جنيه تمثل إيرادات المناجم والمحاجر بمشروع الموازنة المعروض مقابل نحو ٨٦٦ مليون جنيه متوقع للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بنسبة نمو قدرها ٧٩,٧٪.**

والجدول التالى يوضح عناصر الإيرادات الأخرى وتطور الحصيلة خلال الثلاث سنوات السابقة.

جدول رقم (١٩)
الإيرادات الأخرى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦		٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* فائض البترول	٢٨،٩١٢	١٣،٩٥٠	٢١،٣٩٩	٧،٨٢٠	٢٥،٤١٤	٢١،٨٠٩
* فائض قناة السويس	٣١،٤٢٣	٢٣،٢٦٨	٢٦،٥٦٨	١٤،٧٥٥	١٩،٢١٤	١٨،٠٨٤
* فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى	٥،٠٢١	٩،٧٠٤	٩،٣٠٤	٧،٨٢٠	١٠،٠٩٣	١،٦٣٠
* أرباح الشركات	١١،٦٢٨	٩،٤٦٤	٨،٩٢٧	٣،٤٣٣	٣،٢٩٥	٣،١٥٧
* أرباح البنك المركزى	١٠،٩٧٦	٢٩،٢٤٤	١٩،٥١٢	٢٩،٤٦٢	١٣،٤١٧	٩،٢٨٣
* موارد متاحة لتمويل الاستثمارات [١]	٤٤،٦١٨	٨٠،٠٦٦	٣٤،١٢١	١٦،١٧٩	١٠،٦١٤	٦،١٨٠
* موارد الصناديق والحسابات الخاصة[٢]	٢٤،٢٠٣	١٧،٧٢٦	٢٠،٢٦٩	١٩،٦٢٧	١٧،٧٩٧	١٧،٠٥٢
* قيمة ما يؤول لوزارة المالية من الصناديق والحسبات الخاصة	٥،٠٠٠	٥،٠٠٠	٤،٤٠٠	٣،٠٠٢	٣،٢٤٠	٧،٣٠٧
* رسوم قضائية وغرامات	٢،٤٠٥	٢،٢٩١	٢،٣٠٣	١،٩٩١	١،٧٣٢	١،١٤٧
* مقابل الخدمات الحكومية	٥،٨١١	٥،٥٨٥	٥،٣٠٥	٤،٣٨٦	٣،٦٤٧	٢،٩٦٥
* الفوائد المحصلة	٣،٢٣٢	٢،٥٢٠	٢،٧٤١	٩٦٨	٣،٤٥٣	٧٤٥
* إتاوة البترول	٨،٦١٠	٤،٦٢٥	٥،٥١٠	٤،١٣٩	٥،٩٦٤	١،٧٣٧
*إيرادات المناجم	١،٥٥٥	٥،٢٣٠	٨٦٦	٣٨٨	١٢٨	١٠٨
* مقابل تراخيص التليفون المحمول	٠	٠	٦،٥٦٧	١٣١-	٠	٥٣
* مقابل تراخيص الأسمنت والحديد	٣٠٠	١،٠٠٠	٧٠٠	٢٠٥	١٢٨	١٩٢
* حصيلة بيع أصول غير انتاجية (أراضى)	١٠،٤٤٦	٨،٧٣٠	٣١٦	٣٧٠	٦٦٠	١٩٠
* إتاوات الذهب	٣٥٠	١٥٠	٣٠٠	١١٨	١٠٢	١١٠
* تعويضات وغرامات	١،٢٩٦	٩١٤	١،٩٦٩	١،٣٨١	٨٤١	٥٤٦
* أخرى	٣٣،٧٧٣	١٤،٧٧٥	١٣،٠٨٨	١٩،٧١٦	١٤،١٠٧	٨،٣٥٠
الإجمالى	٢٢٩،٥٦١	٢٣٤،٢٤٣	١٨٤،١٦٥	١٣٥،٦٣٠	١٣٣،٨٤٧	١٠٠،٦٤٢
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٥،٦٪	٧،٢٪	٥،٤٪	٥،٠٪	٥،٥٪	٤،٨٪

[١] موارد ومصادر رأسمالية أخرى لتمويل الأستثمارات متضمنه نسبة الـ ١٥% لتمويل الاستثمارات من الصناديق والحسابات الخاصة.

[٢] مدرج مقابلها بالاستخدامات ويتمثل جانب منها فى حساب تمويل البحوث العلمية، حساب تحسين الخدمة بالمستشفيات وصناديق أخرى.

المتحصلات من حيازة الأصول المالية

تقدر المتحصلات من حيازة الأصول المالية (المحلية والأجنبية) بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ١٧،٧٢٥ مليون جنيه (٠,٤٪ من الناتج المحلى)، مقابل نحو ١٠،٤٠٧ مليون جنيه (٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بزيادة قدرها ٧،٣١٨ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٧٠,٣٪، وبزيادة تبلغ نحو ١٠،٩١٧ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو٦،٨٠٨ مليون جنيه (٠,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة نمو قدرها ١٦٠,٤٪.

وتتمثل هذه المتحصلات فى أقساط محصلة من الإقراض من شركات قطاع الأعمال العام بنحو ٤،٨٥٠ مليون جنيه ، أقساط محصلة من الهيئات الاقتصادية بنحو ٩٥٩ مليون جنيه، وأقساط محصلة من أجهزة الموازنة العامة (القروض المعاد إقراضها) بنحو ٣٠٠٠ مليون جنيه، والأقساط المحصلة من الجهات الأخرى بمبلغ ١،٧١٦ مليون جنيه، وبنحو ٧،٢٠٠ مليون جنيه قيمة المتوقع تحصيله من بيع جزء من حصة الدولة فى بنك القاهرة.

الاقتراض وإصدار الأوراق المالية

يمثل الإقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية والأجنبية المصدر الرئيسى لتمويل العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، وكذلك تمويل سداد أقساط القروض المستحقة خلال السنة المالية، وذلك عن طريق إصدار أذون وسندات على الخزانة العامة.

ونتيجة للتقديرات السابق عرضها (المصروفات، الإيرادات وصافى الحيازة) فأن العجز الكلى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ يصل إلى نحو ٣٧٠،٠٠٠ مليون جنيه، بينما يبلغ سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية نحو ٢٦٥،٣٩١ مليون جنيه، وبمراعاة صافى حصيلة الخصخصة البالغة نحو ٢٥٠ مليون جنيه (بالسالب) يصبح المبلغ المطلوب تمويله خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ نحو ٦٣٥،٦٤١ مليون جنيه، منه نحو ٥،٠٠٠ مليون جنيه إقتراض خارجى لتمويل الإستثمارات العامة، ونحو ١٩٠ مليون جنيه قروض خارجية معاد إقراضها عن طريق الخزانة، والباقى نحو ٦٣٠،٤٥١ مليون جنيه يتم تغطيته من خلال إصدار أذون وسندات على الخزانة العامة.

الفصل الثالث

التوازنات المالية الأساسية

لمشروع موازنة السنة المالية

٢٠١٨/٢٠١٧

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

وفقاً لما سبق عرضه من تحليل لعناصر كل من الإستخدامات والموارد بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ تتضح الصورة الآتية التى تبين كيفية تحقيق التوازن المالى للموازنة العامة للدولة:

	مليون جنيه
* المصروفات: ..... وتتمثل في الأجور، شراء المستلزمات من سلع وخدمات، فوائد القروض، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية "الاستثمارات".	١،٢٠٦،٠٣٠
* الإيرادات: ..... وتتمثل في الإيرادات الضريبية، المنح المتاحة، الإيرادات غير الضريبية من فوائض وأرباح، إيرادات الخدمات التي تقدمها الدولة وغيرها.	٨٣٤،٦٢٢
* العجز النقدي للموازنة: ..... ويترتب على عدم قدرة الإيرادات المتاحة على تغطية المصروفات العامة، وجود فجوة تمثل العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة.	٣٧١،٤٠٨
* صافى حيازة الأصول المالية: ..... وتمثل ما تدفعه الخزانة العامة من مساهمات أو إقراض مطروحًا منه ما تحصله من موارد تستحق على هذه الحيازات كاسترداد أقساط القروض.	١،٤٠٨-
* العجز الكلى للموازنة : ..... ويمثل العجز النقدى للموازنة العامة مضافاً إليه أو مطروحاً منه صافي حيازة الأصول المالية، وهو العجز الذي يتطلب الأمر البحث عن مصادر لتمويله.	٣٧٠،٠٠٠
* العجز(الفائض) الأولى للموازنة :..... ويمثل العجز الكلى للموازنة العامة مطروحاً منه الفوائد.	١٠،٩٨٦ -

وحيث سبق تحليل مكونات المصروفات والإيرادات، فإنه ينبغى تحليل باقى العناصر المرتبطة للوصول إلى التوازن المالى للموازنة العامة للدولة، وتشمل:

- § العجز النقدى للموازنة.
- § صافى حيازة الأصول المالية.
- § العجز الكلى للموازنة.
- § إجراءات تمويل العجز الكلى في الموازنة العامة للدولة.
- § مركز الدين العام المحلى والخارجى.

أولاً: العجز النقدي للموازنة:

يمثل العجز النقدى الظاهر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ الفجوة بين حجم مصروفات هذه الموازنة من ناحية، والمتاح لها من إيرادات من ناحية أخرى.

تمثل هذه الفجوة نحو ٣٧١,٤ مليار جنيه بمشروع الموازنة المعروض نسبة ٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى المستهدف لتلك السنة المالية، وهو عجز يعكس قصور الإيرادات العامة للدولة عن تغطية نفقاتها العامة.

ومن ثم فإن العجز النقدى فى الموازنة العامة للدولة، وإن كان يرتبط بعمليات التشغيل والحتميات التى تلتزم بها الدولة خاصة متطلبات الأجور، الدعم والمزايا الاجتماعية، نفقات التعليم والصحة، والاستثمارات العينية فضلاً عن فوائد الدين العام، فإنه لابد من البحث عن الإيرادات التى تكفل تخفيض هذا العجز النقدى أو السعى لترشيد الإنفاق العام ذاته، وكلها أمور لها محاذيرها، وإن كانت ضرورية للتخفيف من الحاجة إلى الإقتراض الجديد والحد من الزيادة فى الدين العام.

ثانياً: صافى حيازة الأصول المالية:

وفقًا للقواعد المالية الدولية؛ فإن حيازة الأصول المالية (بدون المساهمات لإعادة الهيكلة) المتمثلة فى مساهمات الدولة فى رؤوس أموال الهيئات والشركات وغيرها، وكذلك ما تتيحه الدولة من إقراض للغير، كل ذلك يمثل عبئاً إضافياً يضاف إلى العجز النقدى للموازنة العامة للدولة.

على الجانب المقابل فإن ما يتولد عن حيازة الأصول المالية وغيرها من المتحصلات (بدون حصيلة الخصخصة) يستبعد من العجز النقدى.

ومن حيازة الأصول المالية والمتحصلات الناجمة عن هذه الحيازة نصل إلى ما يُسمى بصافى الحيازة من الأصول المالية؛ وهو ما يقدر بمشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بمبلغ (١,٤) مليار جنيه مقابل نحو ٧,٧ مليار جنيه متوقع للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦.

يوضح الجدول التالى عناصر صافى الحيازة من الأصول المالية، والتى يُراعَى فيها إستبعاد العمليات المرتبطة بخصخصة الأصول سواء المتحصلة منها ـ التى تعتبر من عناصر التمويل وفقاً للمفاهيم الدولية ـ أو ما تتحمله الدولة لإعادة هيكلة الشركات والذى يعالج أيضاً وفقاً بذات المنظور.

جدول رقم (٢٠)
صافى حيازة الأصول المالية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦		التغير		٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣
	مشروع موازنة (١)	الموازنة (٢)	متوقع (٣)	(١-٢)	(١-٣)	فعلى		
حيازة الأصول المالية :								
* وتتمثل أساساً فى المساهمات فى الهيئات والشركات والإقراض المتاح لبعض الجهات.	١٦،٥٦٧	٢٥،٠٧٩	١٤،٤٧٦	٨،٥١٢-	٢،٠٩١	٢٠،٧٣٤	١٣،٧٦٢	١٥،٣١٤
يستبعد :								
* المساهمة فى صندوق إعادة الهيكلة	٢٥٠	٢٥٠	٠	٠	٢٥٠	١،٦٧٩	٠	٣٥٠
الصافى	١٦،٣١٧	٢٤،٨٢٩	١٤،٤٧٦	٨،٥١٢-	١،٨٤١	١٩،٠٥٥	١٣،٧٦٢	١٤،٩٦٤
المتحصلات من حيازة الأصول المالية :								
* وتتمثل أساساً فى الأقساط المحصلة من القروض والمتحصلات من بيع بعض الأصول المالية وحقوق المالية.	١٧،٧٢٥	١٠،٤٠٧	٦،٨٠٨	٧،٣١٨	١٠،٩١٧	٥،٩١٥	٢،٤٤٠	٤،٢٨٧
يستبعد :								
* حصيلة الخصخصة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٥
الصافى	١٧،٧٢٥	١٠،٤٠٧	٦،٨٠٨	٧،٣١٨	١٠،٩١٧	٥،٩١٥	٢،٤٤٠	٤،٢٥٢
صافى الحيازة	١،٤٠٨-	١٤،٤٢٢	٧،٦٦٧	١٥،٨٣٠-	٩،٠٧٥-	١٣،١٣٩	١١،٣٢١	١٠،٧١٣

ثالثاً : العجز الكلى للموازنة:

فى ضوء ما تقدم، فإنه بإضافة نتيجة صافى حيازة الأصول المالية إلى العجز النقدى نصل إلى العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، الذى يقدر بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ٣٧٠ مليار جنيه (٩,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ١١,٨ مليار جنيه عن النتائج المتوقعة للسنة المالية الحالية ٢٠١٧/٢٠١٦ البالغة نحو ٣٥٨,٢ مليار جنيه (١٠,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى).

يوضح الجدول التالى العجز الكلى لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بموازنة ومتوقع السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ وكذلك بالنتائج الفعلية للسنوات المالية ٢٠١٤/٢٠١٣، ٢٠١٥/٢٠١٤، ٢٠١٦/٢٠١٥.

جدول رقم (٢١)
العجز الكلى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦		٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* المصروفات العامة	١،٢٠٦،٠٣٠	٩٧٤،٧٩٤	٩٩٤،٤٠٥	٨١٧،٨٤٧	٧٣٣،٣٥٠	٧٠١،٥١٤
* الإيرادات العامة	٨٣٤،٦٢٢	٦٦٩،٧٥٦	٦٤٣،٨٤٢	٤٩١،٤٩٢	٤٦٥،٢٤١	٤٥٦،٧٨٨
العجز (الفائض) النقدى	٣٧١،٤٠٨	٣٠٥،٠٣٨	٣٥٠،٥٦٣	٣٢٦،٣٥٦	٢٦٨،١٠٩	٢٤٤،٧٢٧
صافى حيازة الأصول المالية	١،٤٠٨-	١٤،٤٢٢	٧،٦٦٧	١٣،١٣٩	١١،٣٢١	١٠،٧١٣
العجز (الفائض) الكلى	٣٧٠،٠٠٠	٣١٩،٤٦٠	٣٥٨،٢٣١	٣٣٩،٤٩٥	٢٧٩،٤٣٠	٢٥٥،٤٣٩
العجز (الفائض) الأولى	١٠،٩٨٦-	٢٦،٩٤٠	٥٢،٩٧١	٩٥،٨٦٠	٨٦،٤٢٢	٨٢،٢٨٩
الناتج المحلى الإجمالى	٤،١٠٦،٩٨٥	٣،٢٤٦،٥٣٤	٣،٤٠٧،٧٢١	٢،٧٠٨،٥٠٠	٢،٤٢٩،٨٠٠	٢،١٠١،٩٠٠
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى	٪٢٠,٣	٪٢٠,٦	٪١٨,٩	٪١٨,١	٪١٩,١	٪٢١,٧
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلى	٪٢٩,٤	٪٣٠,٠	٪٢٩,٢	٪٣٠,٢	٪٣٠,٢	٪٣٣,٤
نسبة العجز (الفائض) النقدى إلى الناتج المحلى	٪٩,٠	٪٩,٤	٪١٠,٣	٪١٢,٠	٪١١,٠	٪١١,٦
نسبة العجز (الفائض) الكلى إلى الناتج المحلى	٪٩,٠	٪٩,٨	٪١٠,٥	٪١٢,٥	٪١١,٥	٪١٢,٢
نسبة العجز (الفائض) الأولى إلى الناتج المحلى[١/]	٪٠,٣-	٪٠,٨	٪١,٦	٪٣,٥	٪٣,٦	٪٣,٩

[١/] يمثل العجز الكلى مطروحاً منه الفوائد

رابعاً : إجراءات تمويل العجز الكلى للموازنة العامة:

إن الفجوة بين مصروفات الموازنة العامة للدولة ومواردها مضافًا إليها صافى حيازة الأصول المالية؛ تصل بنا إلى العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة، وهذا العجز سيستدعى البحث عن مصادر لتمويله وتغطيته.

ويتعين فى هذا الشأن التفرقة بين أمرين هامين:

الأول : أن إجمالى التمويل الذى تحتاجه الموازنة العامة للدولة لا يقف عند حدود العجز الكلى بمشروع الموازنة المعروض بنحو ٣٧٠ مليار جنيه، وإنما يمتد الأمر إلى البحث عن مصادر تمويل لتغطية أقساط القروض المحلية والخارجية؛ والمقدر لها بمشروع الموازنة المعروض نحو ٢٦٥,٤ مليار جنيه.

الثانى : أن صافى الإقتراض يمثل الزيادة الحقيقية فى الدين العام المحلى والخارجي، حيث ينبغى أن يُستبعَد من الإحتياجات التمويلية الجديدة كلاً من أقساط القروض المحلية والخارجية المسددة بوصفها إنتقاصاً وتخفيضاً لأرصدة الدين العام عن السنوات السابقة.

وتبعاً لذلك فان صافى الإقتراض الذى تحتاجه الموازنة فى السنة المالية المقبلة ٢٠١٨/٢٠١٧ يبلغ نحو ٣٧٠.٣ مليار جنيه مقابل نحو ٣١٩.٧ مليار جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ بزيادة قدرها ٥٠.٦ مليار جنيه وهو ما يوضحه الجدول التالى:

جدول رقم (٢٢)
صافى الإقتراض ومصادر التمويل

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦		٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
العجز (الفائض) الكلى	٣٧٠،٠٠٠	٣١٩،٤٦٠	٣٥٨،٢٣١	٣٣٩،٤٩٥	٢٧٩،٤٣٠	٢٥٥،٤٣٩
يضاف						
سداد أقساط القروض المحلية والخارجية	٢٦٥،٣٩١	٢٥٦،٢٨٨	٣٠٦،٣٥٦	٢٥٠،١٤٣	٢٣٦،٤٦٦	١٠٧،٥٤٧
إجمالى التمويل	٦٣٥،٣٩١	٥٧٥،٧٤٨	٦٦٤،٥٨٦	٥٨٩،٦٣٨	٥١٥،٨٩٧	٣٦٢،٩٨٦
(يستبعد)						
الخفض فى الدين العام بمقدار المسدد من الأقساط	٢٦٥،٣٩١	٢٥٦،٢٨٨	٣٠٦،٣٥٦	٢٥٠،١٤٣	٢٣٦،٤٦٦	١٠٧،٥٤٧
صافى حصيلة الخصخصة	٢٥٠-	٢٥٠-	٠	١،٦٧٩-	٠	٣١٥-
صافى الإقتراض	٣٧٠،٢٥٠	٣١٩،٧١٠	٣٥٨،٢٣١	٣٤١،١٧٤	٢٧٩،٤٣٠	٢٥٥،٧٥٤

هذا وقد روعى فى مشروع الموازنة أن يتم توفير مصادر التمويل اللازمة لتغطية العجز الكلى و سداد أقساط القروض المستحقة من المصادر التمويلية التالية:

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
- التمويل بإصدار أذون وسندات	٦٣٠،٤٥١	٥٧٤،٨٩٨	٤٧٦،٨٥١	٤٥١،٤٣٢	٢٨٧،٥٣٠	٢٦٢،٦٢٣
- القروض من المصادر الخارجية	٥،٠٠٠	١٠٠	١٨٧،٠١٩	٢،٧٧٩	١٣،٠١٧	٥٠،٣٢٣
- الإقتراض من مصادر أخرى	١٩٠	١،٠٠٠	٧١٧	١٣٧،١٠٦	٢١٥،٣٤٩	٥٠،٣٥٥
- صافى حصيلة الخصخصة	٢٥٠-	٢٥٠-	٠	١،٦٧٩-	٠	٣١٥-
إجمالى مصادر التمويل	٦٣٥،٣٩١	٥٧٥،٧٤٨	٦٦٤،٥٨٦	٥٨٩،٦٣٨	٥١٥،٨٩٧	٣٦٢،٩٨٦

ومن الطبيعى أنه اذا توافرت مصادر تمويل بديلة للأذون والسندات فإن تلك المصادر ستحل محلها.

خامساً : مركز الدين العام المحلى والخارجى:

لاشك أن العجز فى الموازنة العامة للدولة يُعد من الأسباب الرئيسية لزيادة حجم الدين العام، فمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ يتضمن عجزاً كلياً بنحو ٣٧٠ مليار جنيه وهو ما يستدعى الإقتراض لتغطيته، ويؤدى بالتالى إلى زيادة الدين العام.

لذلك وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التى تواجه اقتصادنا القومى، فإن التحدى الأكبر للسياسة المالية يتمثل فى القدرة على تحجيم الدين العام المحلى والخارجى منسوباً إلى الناتج المحلى الإجمالى، خاصة مع الصعوبات التى تواجهها الحكومة فى تخفيض حجم الإنفاق العام والذى يرتبط عادة بمتطلبات جماهيرية حتمية سواء بالنسبة للأجور أو الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية أو الإستثمارات اللازمة لدفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية وغيرها.

وعلى الرغم من أن الدين العام يقاس إقتصادياً من خلال ثلاثة مستويات وهى دين أجهزة الموازنة العامة، الدين الحكومى، والدين العام للدولة. إلا أن العنصر الأول وهو دين أجهزة الموازنة العامة للدولة يظل صاحب التأثير الأساسى والرئيسى فى قياسات الدين العام.

ومن ثم فقد حرصت السياسة المالية التى تنفذها وزارة المالية على الحد من التزايد النسبى فى هذا الدين؛ درءًا لآثاره على الدخل القومى وتحجيماً للأعباء المترتبة على خدمة هذا الدين، وتقليلاً لنصيب الأجيال الحالية والقادمة من هذا الدين.

وفيما يلى بيان يوضح تطور صافى الدين العام لأجهزة الموازنة (أى إجمالى دين هذه الأجهزة مطروحاً منه ودائعها بالبنوك) منسوباً إلى الناتج المحلى الإجمالى:

جدول رقم (٢٣)
تطور الدين العام لأجهزة الموازنة العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

السنوات	الدين العام لأجهزة الموازنة					
	الدين المحلى		الدين الخارجى		إجمالى الدين المحلى والخارجى	
	قيمة	نسبة إلى الناتج ٪	قيمة	نسبة إلى الناتج ٪	قيمة	نسبة إلى الناتج ٪
٢٠٠٩/٦/٣٠	٥٦٢،٣٢٦	%٥٤,٠	١٤٣،١٤٥	%١٣,٧	٧٠٥،٤٧١	%٦٧,٧
٢٠١٠/٦/٣٠	٦٦٣،٨١٨	%٥٥,٠	١٤٦،٧١٧	%١٢,٢	٨١٠،٥٣٥	%٦٧,٢
٢٠١١/٦/٣٠	٨٠٨،١١٢	%٥٨,٩	١٥٨،٧٣٤	%١١,٦	٩٦٦،٨٤٦	%٧٠,٥
٢٠١٢/٦/٣٠	٩٩٠،٥٢٣	%٥٩,٨	١٥٣،٠٧٩	%٩,٢	١،١٤٣،٦٠٢	%٦٩,٠
٢٠١٣/٦/٣٠	١،٢٦١،١٤١	%٦٨,٤	١٩٧،١٣٢	%١٠,٧	١،٤٥٨،٢٧٣	%٧٩,١
٢٠١٤/٦/٣٠	١،٥٣٨،٤٦٠	%٧٣,٢	٢٠٤،٨٦٤	%٩,٧	١،٧٤٣،٣٢٤	%٨٢,٩
٢٠١٥/٦/٣٠	١،٨٦٦،١٨٨	%٧٦,٨	١٩١،٠٩٢	%٧,٩	٢،٠٥٧،٢٨٠	%٨٤,٧
٢٠١٦/٦/٣٠	٢،٢٨٥،٨٥٥	%٨٤,٤	٢١٣،٧١٥	%٧,٩	٢،٤٩٩،٥٧٠	%٩٢,٣
٢٠١٦/١٢/٣١	٢،٥٧٤،٧٣١	%٧٥,٦	٤٧١،٥٣٢	%١٣,٨	٣،٠٤٦،٢٦٣	%٨٩,٤
٢٠١٧/٢/٢٨	٢،٥٨٦،١٨١	%٧٥,٩	٤٧١،٩٢٤	%١٣,٨	٣،٠٥٨،١٠٥	%٨٩,٧

الفصل الرابع

مشروع موازنة الخزانة العامة
للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقـر

وفقاً لأحكام قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته، تعد موازنة الخزانة العامة للدولة وفقاً للمعايير الدولية ويعرض فيها:

- § العجز أو الفائض النقدى.
- § العجز أو الفائض الكلـــى.
- § مصادر تمويل العجز الكلى.
- § تمويل العجز فى موازنات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة ويؤول إليها فوائض تلك الجهات.

ويوضح الجدول رقم (٢٤) والجدول رقم (٢٥) ما يلي:

١. الصورة الإجمالية لموازنة الخزانة العامة وما تظهره من عجز نقدى وعجـــز كلى ومصادر التمويل والعجز الذى سيمول من الخزانة العامة.

٢. النتائج العامة للموازنة العامة للدولة حسبما تبرزها موازنة الخزانة العامة.

جدول رقم (٢٤)
موازنة الخزانة العامة
الصورة الإجمالية للموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧				٢٠١٧/٢٠١٦
	الجهاز الإدارى	الإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	إجمالى	موازنة
# **الإيرادات**					
- الضرائب	٦٠٠،٨٤٧	١،٠٤٠	٢،٠٣٢	٦٠٣،٩١٨	٤٣٣،٣٠٠
- المنح	٧٩٩	٠	٣٤٤	١،١٤٣	٢،٢١٣
- الإيرادات الأخرى	١٨٨،٣٦٤	٨،٦١٦	٣٢،٥٨٢	٢٢٩،٥٦١	٢٣٤،٢٤٣
جملة الإيرادات	٧٩٠،٠١٠	٩،٦٥٦	٣٤،٩٥٧	٨٣٤،٦٢٢	٦٦٩،٧٥٦
# **المصروفات**					
- الأجور وتعويضات العاملين	١٠٣،٩٧٣	١٠٥،٧٣٩	٢٩،٨٤٣	٢٣٩،٥٥٥	٢٢٨،٧٣٦
- شراء السلع والخدمات	٢٩،٨٩٤	١٠،٦٠١	١١،٠٧٠	٥١،٥٦٥	٤٢،٣٠٢
- الفوائد	٣٨٠،٤٢٢	١٩٠	٣٧٤	٣٨٠،٩٨٦	٢٩٢،٥٢٠
- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٣٢٧،٢٣٠	٤٧٩	٥،٠١٨	٣٣٢،٧٢٧	٢٠٦،٤٢٤
- المصروفات الأخرى	٦١،٦٥٨	١،٠٢٦	٣،٠٨٢	٦٥،٧٦٥	٥٨،١٠٠
- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٧٨،٣١٥	٧،٨٤٢	٤٩،٢٧٤	١٣٥،٤٣١	١٤٦،٧١١
جملة المصروفات	٩٨١،٤٩٢	١٢٥،٨٧٨	٩٨،٦٦١	١،٢٠٦،٠٣٠	٩٧٤،٧٩٤
العجز (الفائض) النقدى	١٩١،٤٨٢	١١٦،٢٢٢	٦٣،٧٠٤	٣٧١،٤٠٨	٣٠٥،٠٣٨
# **صافى حيازة الأصول المالية**					
- المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول (بدون الخصخصة)	١٧،٦١٦	٠	١٠٩	١٧،٧٢٥	١٠،٤٠٧
- حيازة الأصول المالية المحلية والخارجية (بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة)	١٥،٨٩٩	٠	٤١٨	١٦،٣١٧	٢٤،٨٢٩
صافى حيازة الاصول المالية	١،٧١٧-	٠	٣٠٩	١،٤٠٨-	١٤،٤٢٢
العجز (الفائض) الكلى	١٨٩،٧٦٥	١١٦،٢٢٢	٦٤،٠١٣	٣٧٠،٠٠٠	٣١٩،٤٦٠
# **مصادر التمويل للعجز الكلي**					
= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية					
* إصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم لتمويل عجز الموازنات	٤٥١،٤٥٥	١١٦،٥٠٧	٦٢،٤٨٨	٦٣٠،٤٥١	٥٧٤،٨٩٨
. إقتراض من مصادر أخرى	٠	٠	١٩٠	١٩٠	١،٠٠٠
جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية	٤٥١،٤٥٥	١١٦،٥٠٧	٦٢،٦٧٨	٦٣٠،٦٤١	٥٧٥،٨٩٨
= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الاجنبية					
. لتمويل الاستثمارات	١،٩٨٩	٠	٣،٠١١	٥،٠٠٠	١٠٠
. لتمويل الالتزامات الرأسمالية	٠	٠	٠	٠	٠
جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الاجنبية	١،٩٨٩	٠	٣،٠١١	٥،٠٠٠	١٠٠
إجمالي الإقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم	٤٥٣،٤٤٤	١١٦،٥٠٧	٦٥،٦٨٩	٦٣٥،٦٤١	٥٧٥،٩٩٨
- يستبعد سداد القروض المحلية والأجنبية	٢٦٣،٤٣٠	٢٨٥	١،٦٧٦	٢٦٥،٣٩١	٢٥٦،٢٨٨
صافي الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم	١٩٠،٠١٥	١١٦،٢٢٢	٦٤،٠١٣	٣٧٠،٢٥٠	٣١٩،٧١٠
- يضاف صافى حصيلة الخصخصة	٢٥٠-	٠	٠	٢٥٠-	٢٥٠-
صافى مصادر تمويل العجز الكلى	١٨٩،٧٦٥	١١٦،٢٢٢	٦٤،٠١٣	٣٧٠،٠٠٠	٣١٩،٤٦٠

جدول رقم (٢٥)
موازنة الخزانة العامة
النتائج العامة للموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الاستخدامات			الموارد			النتائج		
البيان	مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧	موازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦	البيان	مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧	موازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦	البيان	مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧	موازنة السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦
إجمالى المصروفات	١،٢٠٦،٠٣٠	٩٧٤،٧٩٤	إجمالى الإيرادات	٨٣٤،٦٢٢	٦٦٩،٧٥٦	العجز النقدى	٣٧١،٤٠٨	٣٠٥،٠٣٨
حيازة الأصول المالية المحلية والخارجية (بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة)	١٦،٣١٧	٢٤،٨٢٩	متحصلات من الاقراض ومبيعات الأصول (بدون حصيلة الخصخصة)	١٧،٧٢٥	١٠،٤٠٧	صافى حيازة الأصول المالية	١،٤٠٨-	١٤،٤٢٢
إجمالى المصروفات وحيازة الأصول المالية	١،٢٢٢،٣٤٧	٩٩٩،٦٢٣	إجمالى الإيرادات ومتحصلات الإقراض	٨٥٢،٣٤٧	٦٨٠،١٦٣	العجز الكلى	٣٧٠،٠٠٠	٣١٩،٤٦٠
سداد القروض المحلية والإجنبية	٢٦٥،٣٩١	٢٥٦،٢٨٨	الإقتراض	٦٣٥،٦٤١	٥٧٥،٩٩٨	صافى الإقتراض	٣٧٠،٢٥٠	٣١٩،٧١٠
مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة	٢٥٠	٢٥٠	حصيلة الخصخصة	٠	٠	صافى حصيلة الخصخصة	٢٥٠-	٢٥٠-
الإجمالى	١،٤٨٧،٩٨٨	١،٢٥٦،١٦١	الإجمالى	١،٤٨٧،٩٨٨	١،٢٥٦،١٦١		٠	٠

الفصل الخامس

العلاقات مع الهيئات الاقتصادية

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

تقضي المادة الثالثة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته بشأن الموازنة العامة للدولة، بأن تشمل الموازنة العامة للدولة جميع الإستخدامات والموارد لأوجه نشاط الدولة التى يقوم بها كل من الجهاز الإدارى ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وصناديق التمويل.

ولا تشمل الموازنة العامة للدولة موازنات الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الإقتصادى التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء ويعد بشأنها موازنات مستقلة تقدم من وزير المالية إلى مجلس الوزراء لإحالتها إلى السلطة التشريعية لاعتمادها، وتقتصر العلاقة بين هذه الموازنات المستقلة والموازنة العامة للدولة على الفائض الذى يؤول للدولة، وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات.

وتبعاً لذلك فقد تم إرسال مشروعات موازنات تلك الهيئات الاقتصادية إلى مجلسكم الموقر.

لذلك فإنه يتعين فى هذا المقام الإشارة إلى العلاقات بين الموازنة العامة للدولة وبين الهيئات الاقتصادية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ والتى تسفر عن:

مليار جنيه

البيان	مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧	موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦	التغير
ما يؤول للموازنة العامة من الهيئات الاقتصادية	١٧٤,١	١٠٥,٥	٦٨,٦
ما تدفعه الموازنة العامة للهيئات الاقتصادية	٢٤٣,٧	١٤٣,٠	(١٠٠,٧)
الصافي	(٦٩,٦)	(٣٧,٥)	(٣٢,١)

من الملاحظ من الجدول السابق أن ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة بمشروع الموازنة المعروض يبلغ نحو ١٧٤,١ مليار جنيه، فى حين أن ما تدفعه الموازنة العامة للدولة لتلك الهيئات يبلغ نحو ٢٤٣,٧ مليار جنيه بصافي علاقة سالبة تقدر بنحو ٦٩,٦ مليار جنيه.

وتوضح الجداول أرقام (٢٦) ، (٢٧) ، (٢٨) العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية.

جدول رقم (٢٦)
بيان إجمالى ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ما يؤول للموازنة العامة للدولة	مشروع ٢٠١٨/٢٠١٧	ربط ٢٠١٧/٢٠١٦	التغير +	التغير -	ما يؤول من الموازنة العامة للدولة	مشروع ٢٠١٨/٢٠١٧	ربط ٢٠١٧/٢٠١٦	التغير +	التغير -
من الهيئات الاقتصادية					**الى الهيئات الاقتصادية**				
١- فائض الحكومة	٦٥،٣٥٥،٧٤٩	٤٦،٩٢٢،٥٦٥	١٨،٤٣٣،١٨٤	٠	١- الدعم (الإعانات)	٢٣٦،٣٤٦،٤٠٥	١٢٩،٠٩١،٥٥٤	١٠٧،٢٥٤،٨٥١	٠
٢- الضرائب الدخلية	٧٤،٠٠٤،٩٦٧	٤١،٣٨٣،١٨٠	٣٢،٦٢١،٧٨٧	٠	٢- المساهمات	٦،٢٨٩،٩٨٥	١٢،٨١٩،٨٩٦	٠	٦،٥٢٩،٩١١
٣- الإتاوات (قناة السويس ، هيئة البترول)	١٣،١٧٠،١٠٤	٧،٤١٤،٨٢٠	٥،٧٥٥،٢٨٤	٠	٣-اتحاد الإذاعة والتليفزيون (خدمات مؤداه لأجهزة الدولة)	١،١٠٠،٠٠٠	١،١٠٠،٠٠٠	٠	٠
٤-الضرائب الدخلية عن سنوات سابقة	٣،٢٠٠،٠٠٠	٠	٣،٢٠٠،٠٠٠	٠	٤- الهيئة القومية للبريد (رسوم وعمولات)	٩،٠٠٠	٩،٠٠٠	٠	٠
٥- الرسوم	١٥،٧٧٨،٤٢١	٧،٧١٥،٢٥٤	٨،٠٦٣،١٦٧	٠					
٦- أخرى	٢،٦١٩،٣٨٤	٢،٠٦٧،٨٥١	٥٥١،٥٣٣	٠					
جملة ما يؤول للخزانة	١٧٤،١٢٨،٦٢٥	١٠٥،٥٠٣،٦٧٠	٦٨،٦٢٤،٩٥٥	٠	**جملة ما تدفعه الخزانة**	٢٤٣،٧٤٥،٣٩٠	١٤٣،٠٢٠،٤٥٠	١٠٧،٢٥٤،٨٥١	٦،٥٢٩،٩١١
صافى العلاقة (زيادة ما تدفعه عن ما يؤول)	٦٩،٦١٦،٧٦٥	٣٧،٥١٦،٧٨٠	٣٢،٠٩٩،٩٨٥	٠	صافى العلاقة (زيادة ما يؤول عن ما تدفعه)	٠	٠	٠	٠
الإجمالى	٢٤٣،٧٤٥،٣٩٠	١٤٣،٠٢٠،٤٥٠	١٠٠،٧٢٤،٩٤٠	٠	**الإجمالى**	٢٤٣،٧٤٥،٣٩٠	١٤٣،٠٢٠،٤٥٠	١٠٧،٢٥٤،٨٥١	٦،٥٢٩،٩١١

١٠٠،٧٢٤،٩٤٠ ١٠٠،٧٢٤،٩٤٠

جدول رقم (٢٧)
ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيـــــــــــــــان	مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧	موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦	التغير
ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة			
١ - فائض الحكومة من:			
الهيئة العامة للبترول	٢٨،٩١١،٨٥٨	١٣،٩٥٠،١٨٩	١٤،٩٦١،٦٦٩
هيئة قناة السويس	٣١،٤٢٢،٦٦٠	٢٣،٢٦٨،٣٨٦	٨،١٥٤،٢٧٤
باقى الهيئات الاقتصادية	٥،٠٢١،٢٣١	٩،٧٠٣،٩٩٠	-٤،٦٨٢،٧٥٩
إجمالى فائض الحكومة	٦٥،٣٥٥،٧٤٩	٤٦،٩٢٢،٥٦٥	١٨،٤٣٣،١٨٤
٢ - ضرائب الدخل من:			
الهيئة العامة للبترول	٢١،٤٧١،٩٩٣	١٠،٣٥٦،١٢٢	١١،١١٥،٨٧١
الهيئة العامة للبترول (الشريك الأجنبي)	١٩،٥٠٦،٧٨٤	١١،٠٦٢،٤٥٦	٨،٤٤٤،٣٢٨
هيئة قناة السويس	٣٠،١٥٠،٣٨٦	١٨،١١٤،٢٥٧	١٢،٠٣٦،١٢٩
باقى الهيئات الاقتصادية	٢،٨٧٥،٨٠٤	١،٨٥٠،٣٤٥	١،٠٢٥،٤٥٩
إجمالى الضرائب الدخلية	٧٤،٠٠٤،٩٦٧	٤١،٣٨٣،١٨٠	٣٢،٦٢١،٧٨٧
٣ - الاتاوات من:			
الهيئة العامة للبترول	٨،٦١٠،١٠٤	٤،٦٢٤،٨٢٠	٣،٩٨٥،٢٨٤
هيئة قناة السويس	٤،٥٦٠،٠٠٠	٢،٧٩٠،٠٠٠	١،٧٧٠،٠٠٠
إجمالى الإتاوات	١٣،١٧٠،١٠٤	٧،٤١٤،٨٢٠	٥،٧٥٥،٢٨٤
٤ - ضرائب الدخل عن سنوات سابقة	٣،٢٠٠،٠٠٠	٠	٣،٢٠٠،٠٠٠
٤ - الرسوم:			
ضرائب ورسوم سلعية	١٤،٨٢٢،٣٠٦	٦،٩٨٣،٩٠٣	٧،٨٣٨،٤٠٣
مغادرة الموانى	٢،٢٦٥	٢،٢٦٥	٠
رسوم مغادرة البلاد طبقا لقانون ٥٣ لسنة ١٩٨٠	٨٠،٠٠٠	٨٠،٠٠٠	٠
رسوم سوميد (هيئة البترول)	٥٤٤،٠٠٠	٣١٥،٠٠٠	٢٢٩،٠٠٠
رسم دمغة نوعى (هيئة البترول)	٣٢٩،٨٥٠	٣٣٤،٠٨٦	-٤،٢٣٦
إجمالى الرسوم	١٥،٧٧٨،٤٢١	٧،٧١٥،٢٥٤	٨،٠٦٣،١٦٧
٥ - أخرى:			
المحول من هيئة الاوقاف إلى وزارة الأوقاف	١،٠٧٦،٤١٧	٩٢٨،٦٥٠	١٤٧،٧٦٧
المحول من هيئة مشروعات التعمير إلى وزارة الزراعة (المراقبات)	٩،٥٠٠	٦،٥٠٠	٣،٠٠٠
الفوائد المعاد إقراضها التى تؤول للخزانة	١٦٨،٢٩٥	١٥٦،١٩٠	١٢،١٠٥
الأقساط المعاد إقراضها التى تؤول للخزانة	٩٦٠،٦٣٨	٥٩٨،٩٤٥	٣٦١،٦٩٣
المخصص من هيئة البترول للطرق والكبارى	٧٦،٩١٣	٦٩،١٢٢	٧،٧٩١
المخصص لوزارة التنمية المحلية (صيانة طرق) .	٧٦،٩١٣	٦٩،١٢٢	٧،٧٩١
إعانات للغير (للمحافظات السياحية)	١٥،٠٠٠	١٦،٠٠٠	-١،٠٠٠
تكاليف خدمات المصالح	٢٣٥،٧٠٨	٢٢٣،٣٢٣	١٢،٣٨٥
إجمالى أخرى	٢،٦١٩،٣٨٤	٢،٠٦٧،٨٥٢	٥٥١،٥٣٢
إجمالى ما يؤول إلى الجهاز الإدارى للدولة	١٧٤،١٢٨،٦٢٥	١٠٥،٥٠٣،٦٧١	٦٨،٦٢٤،٩٥٤

جدول رقم (٢٨)
ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الإقتصادية

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيـــــــــــــــان	مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧	موازنة ٢٠١٧/٢٠١٦	التغير
١ - الدعم (الإعانات) الى:			
الهيئة العامة للبترول	١١٠،١٤٧،٧٣٢	٣٥،٠٤٢،٥٣٨	٧٥،١٠٥،١٩٤
هيئة السلع التموينية	٦٣،٠٩٥،٣١٣	٤١،١١٥،٠٠٠	٢١،٩٨٠،٣١٣
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي - صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بالقطاع الحكومى	٣١،٦٢٠،٠٠٠	٢٦،١٠٠،٠٠٠	٥،٥٢٠،٠٠٠
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي - صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص.	٢٨،٣٦٠،٠٠٠	٢٤،٠٠٠،٠٠٠	٤،٣٦٠،٠٠٠
باقى الهيئات الاقتصادية	٣،١٢٣،٣٦٠	٢،٨٣٤،٠١٦	٢٨٩،٣٤٤
إجمالى الدعم (الإعانات)	٢٣٦،٣٤٦،٤٠٥	١٢٩،٠٩١،٥٥٤	١٠٧،٢٥٤،٨٥١
٢ - المساهمات:	٦،٢٨٩،٩٨٥	١٢،٨١٩،٨٩٦	-٦،٥٢٩،٩١١
٣ - إتحاد الإذاعة والتليفزيون (خدمات مؤداه لأجهزة الدولة):	١،١٠٠،٠٠٠	١،١٠٠،٠٠٠	٠
٤ - الهيئة القومية للبريد:			
عمولة على أرصدة الشيكات	١،٠٠٠	١،٠٠٠	٠
عمولة على مبيعات وطوابع وأوراق الدمغة	٨،٠٠٠	٨،٠٠٠	٠
إجمالى الهيئة القومية للبريد	٩،٠٠٠	٩،٠٠٠	٠
إجمالى ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الاقتصادية	٢٤٣،٧٤٥،٣٩٠	١٤٣،٠٢٠،٤٥٠	١٠٠،٧٢٤،٩٤٠

الخاتمة

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس النواب

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

لقد حرصت في عرضي المتقدم لمشروع الموازنة العامة للدولة المعروض على سيادتكم أن أؤكد على أن تنفيذ السياسات المالية إنما يسير بخطى متوازنة تحرص كل الحرص على الأبعاد الإجتماعية وتحقيق التنمية الشاملة كسياسة متصلة ومستمرة لحكومتنا، كما يسير في ذات الوقت بخطى متقدمة نحو تحقيق الأبعاد الإقتصادية للوصول لتنمية مستدامة مرتكزة على محاور الإنتاج والإستثمار وتهيئة المناخ الملائم لتنشيط إقتصادنا القومى.

كذلك فقد حرصت في بياني عن مشروع الموازنة العامة للدولة أن تكون المصارحة والمكاشفة والشفافية والواقعية هي نقاط الإرتكاز التي تتحاور الحكومة من خلالها، وهو ما يظهر جلياً من خلال:

- § تقدير إعتمادات الإستخدامات فى الموازنة العامة للدولة في إطار إنفاق فعال ورشيد بما في ذلك الاعتمادات الاستثمارية وحرصاً على الالتزام بالحدود المخصصة دون تجاوزات.
- § تقدير الموارد العامة المستهدفة في إطار القدرة التكليفية للمجتمع الضريبي وبمراعاة توجه الدولة نحو تنفيذ منظومة متكاملة تأخذ في حساباتها أهمية إعادة هيكلة بعض جوانب النظام الضريبى لإكسابها الفاعلية في الأداء وتحقيق العدالة الضريبية.
- § تنفيذ سياسة مالية نشطة من خلال إدارة تدفقات المالية العامة لخزانة الدولة بأسلوب علمي سليم تحرص فيه على السيطرة على الدين العام وتقليل أعباء خدمته، وفى إطار تخطيط يوازن بين توفير التمويل اللازم من مدخرات حقيقية ومن سياسات الضبط المالى اللازم لتخفيض هذا الدين وربطه بالناتج المحلى الإجمالي.

- **إن حقوق الدولة وملكيتها لمؤسساتها لابد وأن يحقق نتائج مثمرة، وأن إدارة هذه المؤسسات والملكيات العامة إنما ينبغي أن يكون لصالح الخزانة العامة، وأن يتحقق العائد الملائم على رؤوس أموال تلك المؤسسات دون إغفال لما يناط بالبعض منها من أداء في الدور الإجتماعى للدولة.**

ولا أغفل أن أشير فى هذا المجال إلى أهمية التنسيق الدائم والمستمر بين السياستين المالية والنقدية إعمالاً لحكم المادة (١٥) من قانون الموازنة العامة للدولة، وذلك تحقيقاً للانضباط المطلوب فى الأداء الاقتصادى واستقرار سعر الصرف والحفاظ على القوة الشرائية للجنيه المصرى والسيطرة على التضخم ورفع معدلات التصدير وتحسين موازنة المعاملات التجارية، وزيادة معدلات النمو بصفة عامة.

ويقيني أن التوجهات نحو الإصلاح والتنمية إنما تزداد عمقاً في إطار التشاور والتحاور البناء، وسيساعد ذلك على تحقيق رفعة هذا الوطن وتحقيق الخير لأبناء مصر العزيزة على قلوبنا جميعاً.

والله ولي التوفيق

القاهرة ٢٠١٧